جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع الحضري ــ مدن وتنمية ــ

مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع الحضري

دور الجماعات المحلية في ترقية الوسط الحضري

دراسة ميدانية بأحياء مستغانم

إعداد الطالب :
* الشارف بن داحة مصطفى

إشراف الأستاذ:
مداني مداني

لجنة المناقشة :

- الأستاذ عريس
- الأستاذ مخلوف بومدين

الموسم الجامعي : 2012 ــ 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا

شكر وعرفان

يقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): " من صنع إليكم معروفا فكافؤوه فان لم تجدوا ما تكافؤونه به فادعوا له حتى ترو أنكم كافأتموه"

الحمد لله الذي أعاننا وثبتنا على إتمام هذا العمل المتواضع حمدا يليق بجلال وعظيم سلطانه ونصلي ونسلم على سيد الخلق أجمعين خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله الذي غرس فينا حب العلم والعمل

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف: مداني مداني الذي ساعدنا منذ انطلاقنا في هذا البحث وحتى نهايته من دون أن يبخل علينا بشيء من نصائحه فجزاه الله عنا كل خير.

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة علم الاجتماع الحضري

والى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل

من قريب أو من بعيد

إهداء

الحمد لله وحده و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده.

إلى من جدّ و اجتهد و أضاء دربي و هدًا.

إلى من حملتني وهنًا على وهن و أهدتني من روحها قبسًا.

إلى الأب العزيز و الصدر الحنون أمي.

إلى كل أخوتي و أخواتي،

إلى كل من يحمل لقب "الشارف بن داحة"،

لقب "بلبيوض" و لقب "رحيم".

إلى الأستاذ المشرف على هذا البحث: "مداني مداني".

إلى كل من شاركوني الدرب و تقاسمنا معًا صفوف العلم.

إلى كل من حفظهم قلبي، و لم يذكرهم لساني.

و أحسن القول الحمد لله، و أفضل الذكر لا إله إلا الله.

مقدمة:

ظهرت العمليات الإدارية في تاريخ المجتمع الانساني عندما أحس الإنسان بأن التعاون مع غيره ضرورة، و أن الأهداف التي يسعى إليها لا يمكن أن تتحقق بالجهد الفردي وحده، و المدينة اليوم تعيش في ظل التحولات الكبرى التي تجعلها تتحدى المتغيرات، شرط أن لا تتسبب لها معوقات و كانت إدارة الحكم المحلي و الجماعات المحلية عموما هي المصدر الأساسي لحماية المدينة، فهي أكثر من كونها هيئة تنسيقية، تنفيذية تابعة للدولة، إذ تسعى لبذل جهود في تحقيق الاستقرار و التنظيم و الترقية الحضرية عن طريق التخطيط الحضري و السياسة الحضرية المشروعة وفق قوانين الدولة، تطمح من خلالها إلى توفير الخدمات الاجتماعية و السهر على راحة المواطنين من جهة و إعادة تشييد و عصرنة الأسس الحضرية الكفيلة بضمان انبعاث المدينة من جديد في شتى المجالات و توجيه جهود التنمية للارتقاء بوسط حضري متميز، و خاصة البلدية باعتبارها المقر الرئيسي لكل مدينة تقوم بترسيخ القيم و مبادئ العدالة الاجتماعية و التنمية المحلية خلال مراحل البناء و التشييد، بالرغم من الممارسات الخاطئة و اللامبالات من طرف الهيئات المعنية التي يترتب عنها العديد من المشكلات على المستوى الفيزيقي و الاجتماعي.

و بناءا على ما سبق، تطلبت الدراسة جملة من الفصول لإبراز الزاوية البحثية المتعلقة بالترقية الحضرية من قبل البلدية و انقسمت إلى بابين، الأول نظري و قد تضمن أربعة فصول بداية من الفصل الأول الذي يحمل ثلاثة مباحث، حيث يحمل المبحث الأول كل من أسباب اختيار الموضوع و الأهمية و الأهداف، و كذا إشكالية البحث و الفرضيات المتعلقة به، ليتم الانتقال إلى الإطار المفاهيمي المحدد للموضوع، ثم الانتقال إلى المقاربة السوسيولوجية المتعلقة بالموضوع، أما المبحث الثاني الذي تمحور حول الاقتراب الإجرائي للدراسة، و الذي تضمن كل من منهج البحث و تقنياته و مجتمع البحث و عينة البحث، ثم تليه مجالات الدراسة، أما المبحث الثالث الذي تمحور حول الاقتراب النظري للدراسة، و الذي يحمل الدراسات السابقة لموضوع البحث، ثم الانتقال إلى الفصل الثاني الذي يشكل محاولة نظرية للاقتراب أكثر من موضوع البلدية و دورها في ترقية الوسط الحضري من وجهات نظر مختلفة علمية معرفية، تم التركيز على المسار التاريخي " للبلدية " في الجزائر و تضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول يحمل نبذة عن الجماعات المحلية " البلدية" ، ثم المبحث الثاني الذي تضمن الهياكل الإدارية للبلدية، ثم يليه المبحث الثالث الذي تضمن مشكلات الجماعات المحلية، أما الفصل الثالث الذي يبرز تطور السياسة الحضرية في الجزائر و الذي تضمن مبحثين، المبحث الأول الذي تم التركيز فيه على السياسة الحضرية، مفهومها و آلياتها، أما المبحث الثاني الذي تضمن السياسة الحضرية في الجزائر أثناء الاستعمار و بعد الاستقلال و تصور البنية الحضرية الجديدة، ثم يأتي الفصل الرابع الذي يبين المشاكل الحضرية في ظل السياسة الحضرية، و الذي يحمل كذلك مبحثين، المبحث الأول الذي تم التركيز فيه على

الأحياء المتخلفة مفهومها، أسبابها، خصائصها و أنواعها، أما المبحث الثاني الذي تضمن كل من التدهور البيئي و الضعف الجمالي للمحيط الحضري.

أما الباب الثاني تضمن الجانب الميداني و انطلق من الفصل الخامس الذي يحمل مبحثين، الأول يتضمن التعريف بميدان البحث، اما المبحث الثاني يحمل خصائص المبحوثين، أما الفصل السادس يخص تحليل معطيات و نتائج الدراسة، ويحمل مبحثين، الأول يخص تحليل معطيات و نتائج الفرضية الأولى، و المبحث الثاني يخص تحليل معطيات و نتائج الفرضية الثانية،والمبحث الثالث يخص نتائج الفرضيات وصولا إلى النتائج العامة.

و في الأخير تكون الخاتمة آخر ما تمت به الدراسة.

فهرس المحتويات

مقدمة	
الفصل الأول : الاقترا ب العام للدراسة	
المبحث الثاني :لاقترب ا المنهجي للدراسة	
أولا: أسباب اختيار الموضوع.....	05
ثانيا: أهمية البحث.....	05
ثالثا: أهداف البحث.....	05
رابعا: إشكالية البحث.....	06
خامسا :فرضيات البحث.....	07
سادسا :تحديد المفاهيم الأساسية للبحث.....	07
سابعا : المقاربة السوسيولوجية.....	11
المبحث الثاني :الاقترب الإجرائي للدراسة	
أولا:منهج البحث و تقنياته.....	13
ثانيا: مجتمع البحث.....	15
ثالثا :عينة البحث.....	15
رابعا :مجالات الدراسة.....	15
المبحث الثالث :الاقتراب النظري (الدارسات السابقة).....	17
الفصل الثاني:الجماعات المحلية "البلدية "ومسارها التاريخي بالجزائر	
تمهيد	
المبحث الأول نبذة عن الجماعات المحلية" البلدية"	
أولا: البلدية في الفترة الاستعمارية(1962 -1830)	22
ثانيا: البلدية في الفترة الانتقالية(1967 -1962)	22
ثالثا : مرحلة التفكير في إنشاء قانون البلدية.....	23
رابعا : مرحلة قانون البلدية(1976 -1990)	23
خامسا : مرحلة قانون البلدية(1990).....	23
المبحث الثاني :الهياكل الإرادية للبلدية	
أولا: المجلس الشعبي البلدي.....	24

ثانيا : اختصاصات المجلس الشعبي البلدي.....	24
ثالثا : الجهاز (الهيئة)التنفيذية للبلدية.....	26
رابعا : اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي.....	26
المبحث الثالث :مشكلةالجماعات المحلية" البلدية"	
أولا: مشكلة اللامبالات و اللاكفاءة.....	28
ثانيا: مشكلة التأهيل عند المسيرين.....	29
ثالثا: مشكلة البيروقراطية.....	29
رابعا :مشكلة سوء استغلال الميزانية المالية.....	29
خلاصة	
الفصل الثالث:تطور السياسة الحضرية في الجزائر	
تمهيد	
المبحث الأول :السياسة الحضرية و مفهومها و آلياتها	
أولا : مفهوم السياسة الحضرية.....	34
ثانيا : ألية السياسة الحضرية.....	34
المبحث الثاني :السياسة الحضرية في الجزائر	
أولا: السياسة الحضرية في الجزائر أثناء الاستعمار.....	40
ثانيا: السياسة الحضرية في الجزائر بعد الاستقلال.....	41
ثالثا: تصور البنية الحضرية الجديدة.....	46
خلاصة	
الفصل الرابع :المشاكل الحضرية في ظل السياسة الحضرية	
تمهيد	
المبحث الأول :الأحياء المتخلفة	
أولا: مفهوم الأحياء المتخلفة.....	51
ثانيا: أسباب الأحياء المتخلفة.....	52
ثالثا: خصائص الأحياء المتخلفة.....	53
رابعا: أنواع الأحياء المتخلفة.....	54
المبحث الثاني :التدهور البيئي	
أولا : التلوث البيئي.....	55

ثانيا : الضعف الجمالي للمحيط الحضري.....	57
خلاصة	
الفصل الخامس :التعريف بميدان البحث	
تمهيد	
المبحث الأول :التعريف بميدان البحث (الأحياء المدورسة).....	66
المبحث الثاني:خصائص المبحوثين.....	67
خلاصة	
الفصل السادس :عرض وتحليل نتائج الدراسات	
تمهيد	
المبحث الأول :تحليل معطيات و نتائج الفرضية الأولى.....	73
المبحث الثاني: تحليل معطيات و نتائج الفرضية الثانية.....	82
المبحث الثالث : نتائج الفرضيات.....	92
أولا: نتائج الفرضية الأولى.....	92
ثانيا : نتائج الفرضية الثانية.....	93
ثالثا: النتائج العامة	94
خلاصة	
خاتمة	
الملاحق	

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم الإجتماع الحضري

دور الجماعات المحلية في ترقية الوسط الحضري

دراسة ميدانيةبأحياء مدينة مستغانم

تعتبر هذه الإستمارة خصيصا لإنجاز بحث علمي تحت عنوان "دور الجماعات المحلية في ترقية الوسط الحضري " وأن ما تميزت به من معلومات لا يمكن استغلالها إلا لأغراض علمية .

لكم منا فائق الشكر

ملاحظة: ضع علامة (×) أمام الإجابة المناسبة

السنة الجامعية2012 – 2013

الاســتـــمـــارة

المحور الأول: البيانات الشخصية

1- العمر: .....

2- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3- الحالة المدنية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4- الموطن الأصلي: ريف☐ مدينة☐

5- المستوى التعليمي: أمي☐ ابتدائي☐ متوسط☐ ثانوي☐ جامعي ☐

المحور الثاني: بيانات حول الحي.

6- ما نوع الحي الذي تسكنه؟

حي فيلات ☐ حي عمارات ☐ حي فوضوي او قصديري ☐

7- ما هي مدة إقامتك في هذا الحي ؟

- من سنة إلى 05☐ - من 06 إلى 10☐ - من11 الى15 ☐

- من 16 إلى 20 ☐ - أكثر من 20 سنة ☐

8- من حيث نشأة الحي هل هو قديم أم حديث؟ قديم ☐ حديث☐

9- ما هو موقع حيك من المدينة؟ وسط المدينة☐ الأطراف☐ الضواحي☐

المحور الثالث: بيانات حول التخطيط العمراني.

10- هل تعتقد أن مد الأحياء بكافة المرافق والتجهيزات يكون بشكل متساوي ؟

نعم ☐ لا☐

11- هل يتم التوسع العمراني على حساب المساحات الخضراء؟

نعم ☐ لا☐

12- هل أرصفة وطرق الحي متسعة ؟ نعم ☐ لا☐

13- هل حدث وان اختلطت مياه الشرب بمياه الصرف في الحي ؟

نعم☐ لا☐

14- هل تنتشر في حيك أنشطة حرفية و اقتصادية تعد مصدر إزعاج للسكان ؟

نعم☐ لا☐

15- في رأيك إلى ماذا ترجع الفوضى التي تعيشها المدينة؟

سوء التخطيط ☐ غياب الرقابة ☐ المواطن☐

المحور الرابع: بيانات حول التهيئة العمرانية.

16- هل تتوفر بالحي المرافق و التجهيزات التالية:

الإنارة العمومية ☐ قنوات الصرف الصحي☐ المساحات الخضراء☐

أماكن رمي القامة☐ حنفيات عمومية☐ ملاعب جوارية☐

طرق معبدة ☐ أماكن لعب الأطفال☐ حدائق التسلية والترفيه☐

17- هل هذه المرافق والتجهيزات تعاني من تدهور وإهمال؟

نعم ☐ لا☐

18- إذا كانت الإجابة بنعم هل هذا التدهور يؤثر على حياة أفراد أسرتك؟

نعم ☐ لا ☐

19- هل طالبتم البلدية بإعادة تحسين وضع الحي؟ نعم☐ لا ☐

20- إذا تمت الإجابة بنعم فكيف ذلك ؟

إجماع سكان الحي☐ لجنة الحي ☐

21- هل قامت البلدية بجهود لتحسين وضع الحي؟ نعم☐ لا ☐

22- كيف تقيم وضعية الأحياء المجاورة لحيك؟

سيئة ☐ متوسطة☐ حسنة ☐

23- في رأيك ما هي أسباب ظهور المشاكل التي يعاني منها الحي ؟

عدم قيام البلدية بدورها ☐

عدم قيام لجنة الحي بدورها ☐

غياب سكان الحي عن صنع القرار وعدم الاهتمام ☐

المحور الخامس:بيانات حول التوعية والردع من قبل البلدية.

24- هل تقوم البلدية بحملات توعية للحفاظ على الحي ؟ نعم ☐ لا☐

25- إذا كانت الإجابة بلا فمن هي الأطراف المسؤولة عن التوعية في الحي ؟

لجان الحي ☐ المؤسسات التربوية والدينية ☐ الصحافة ☐

26- هل سبق وان حققت عملية التوعية تحسن حضري مشهود ؟

نعم ☐ لا☐

27- هل هناك رقابة قانونية للممتلكات العامة للحي؟ نعم ☐ لا☐

28- هل سبق وان رفعت عليك دعوة قضائية من قبل البلدية؟ نعم ☐ لا☐

29- إذا تمت الإجابة بنعم فما هو السبب ؟

عدم احترام المخططات العمرانية ☐ إتلاف الأملاك العامة☐

30- هل عمليات التوعية والردع المطبقة تساهم في تنظيم الحي ؟

نعم ☐ لا ☐

المحور السادس: بيانات حول الصيانة المستدامة للفضاءات الخارجية للحي.

31- هل تتأثر بالوعات الصرف الصحي بالحي عند نزول الأمطار ؟

نعم☐ لا☐

32- في حالة الإجابة بنعم هل تهتم البلدية بإصلاحها؟

نعم ☐ لا☐

33- عند حدوث عطب في الإنارة العمومية هل تقوم البلدية بإصلاحها؟

نعم☐ لا☐

34- في حلة الإجابة بنعم هل يكون ذلك في ؟

فترة قصيرة ☐ فترة طويلة ☐ عند تقديم شكوى☐

35- هل هناك عناية بالمساحات الخضراء من قبل البلدية؟ نعم☐ لا☐

36- إذا كانت الإجابة بنعم فكيف ذلك؟

يوميا ☐ شهريا ☐ سنويا ☐ أحيانا ☐

37- هل تعمل البلدية على تنظيف الحي بشكل يومي ؟

نعم ☐ لا☐

38- هل يتم إصلاح الطرق والأرصفة المتدهورة من قبل البلدية؟ نعم ☐ لا ☐

المحور السابع: بيانات حول المتابعة المستمرة و الخرجات الميدانية للمسؤولين.

39- هل يقوم مسؤولوا البلدية بمعاينة الحي من فترة لأخرى؟

نعم☐ لا ☐

40- في حالة الإجابة بنعم ما هي الفترات التي تتم فيها المعاينة؟

كل شهر ☐ كل ستة أشهر ☐ كل سنة☐

41- ما هو غرض مسؤولوا البلدية من هذه المعاينة؟

تغطية نقائص الحي☐ مراقبة التجاوزات العمرانية ☐ مصالح شخصية (الانتخابات) ☐

42- هل يتم استقبالك من طرف مسؤولي البلدية في حالة ذهابك لمعالجة مشكلة تخص الحي ؟

نعم ☐ لا☐

43- إذا كانت الإجابة بنعم هل هناك يوم مخصص للاستقبال؟

نعم ☐ لا☐

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يبين أفراد المبحوثين حسب السن و الجنس	67
02	الحالة المدنية لأفراد المبحوثين	67
03	الموطن الأصلي لأفراد العينة	68
04	المستوى التعليمي لأفراد العينة	68
05	نوع أو نمط الحي الذي يسكن فيه أفراد العينة	69
06	مدة إقامة أفراد العينة	69
07	نشأة الحي من حيث القدم و الحداثة	70
08	موقع الحي من المدينة	71
09	أراء المبحوثين حول المساواة في مد الأحياء بالتجهيزات و المرافق	73
10	مدى التوسع العمراني على حساب المساحات الخضراء	74
11	مستوى اتساع الطرق و الأرصفة	74
12	إمكانية اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف	75
13	درجة انتشار الأنشطة الحرفية في الأحياء السكنية	75
14	أسباب انتشار الفوضى في المدينة	76
15	المرافق و التجهيزات الموجودة و الغير موجودة في الحي	77
16	وضعية المرافق و التجهيزات في الحي	78
17	تأثير التدهور الحاصل في مستوى المرافق و التجهيزات على الأسرة	78
18	مطالبة البلدية بإعادة تحسين وضع الحي	79
19	طرق مطالبة البلدية	79
20	قيام البلدية بجهود لتحسين وضع الحي	80
21	تقييم وضعية الأحياء المجاورة	81
22	أسباب ظهور المشاكل في الحي	81
23	حملات التوعية للحفاظ على الحي	82
24	الأطراف المسؤولة عن التوعية	82
25	مدى تحقيق عملية التوعية للتحسين الحضري	83
26	مستوى الرقابة القانونية على الممتلكات العامة للحي	84
27	إمكانية رفع دعوى قضائية للمواطن	84
28	مدى مساهمة عملية التوعية في تنظيم الحي	85

29	درجة تأثر بالوعات الصرف الصحي عند نزول المطر	85
30	اهتمام البلدية بعمليات الإصلاح	86
31	مدى توفر الإنارة العمومية	86
32	مدة إصلاح الإنارة العمومية	87
33	العناية بالمساحات الخضراء	87
34	فترات العناية بالمساحات الخضراء	88
35	مدى تنظيف الحي من طرف البلدية	88
36	إصلاح الطرق و الأرصفة المتدهورة	89
37	مستوى معاينة الأحياء من طرف البلدية	89
38	جدول يبين الفترات التي تتم فيها المعاينة	90
39	غرض مسؤولي البلدية من المعاينة	90
40	إمكانية استقبال المبحوثين من طرف مسؤولي البلدية	91
41	جدول يبين مدى توفر يوم مخصص للاستقبال	91

الباب الثاني

الجانب الميداني

الباب الأول

الجانب النظري

– المبحث الأول :الإقتراب المنهجي للدراسة

أولا : أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية .

1– الذاتية :

أ ـ ملائمة الموضوع مع طبيعة التخصص .

ب ـ المساهمة في إيجاد حلول واقتراحات من شانها تحسين صورة الوسط الحضري ·

ج ـ محاولة الوقوف على واقع المدينة الجزائرية

2– الموضوعية :

أ ـ نقص الدراسات المهتمة بهذا الموضوع من الجانب السوسيولوجي

ب ـ من بين المعايير التي يقاس بها تطور المدن هو تحسين مظهرها الخارجي.

ج ـ انعكاسات الدور الوظيفي على الأحياء والفضاءات الخارجية في المدينة.

ثانيا : أهمية الدراسة:

يمثل موضوع التهميش ونقص الصيانة في أحياء المدينة أهمية بالغة للدراسة في علم الاجتماع الحضري بالنظر إلى تأثيراته على الجوانب الجمالية والقانونية وانعكاساته على التهيئة الحضرية بصورة عامة.

ويحضى الموضوع اليوم بالاهتمام من طرف الباحثين لما له من أهمية تتجلى من خلال الوقوف على بعض النقائص الموجودة ومحاولة إظهارها مع مراعاة الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية "البلدية" في الترقية الحضرية.

ثالثا: أهداف البحث:

يسعى الباحث من وراء القيام بأية دراسة لإخضاع الظاهرة التي هو بصدد البحث فيها إلى الأدوات والطرق المنهجية والعلمية الدقيقة المتفق عليها و التي أثبتت نجاعتها ومنه يكون تسليط الضوء على بعض المشكلات التي تواجه الأفراد والمجموعات كاملا،من هذا المنطلق تهدف الدراسة إلى:

1- معرفة الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية "بلدية–مستغانم" في حل مشكلات الوسط الحضري والتي من بين مؤشراتها التهيئة الحضرية التي تعاني منها البلاد."

2- تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف عند السياسات الحضرية والمخططات العمرانية التي من شأنها ترقية الوسط الحضري.

3 - التعرف على أهم معوقات التهيئة الحضرية عند الجماعات المحلية"بلدية–مستغانم" وبالتالي النظر في طبيعتها

4 - الوقوف على ما تعانيه الفضاءات الخارجية للمدينة وما يتم اتخاذ من إجراءات وتدابير من قبل البلدية.

رابعا : إشكالية البحث:

تعد المدينة من مظاهر الحياة اليومية وهي بذلك تختلف عن المجتمع الريفي في جملة من الخصائص كمستوى الكثافة السكانية وأنماط الاستهلاك والعلاقات بين الأفراد و الجماعات و كذلك الظواهر الاجتماعية ذات الخاصية الحضرية،كما إن هناك محددات من شانها تحديد مدى رقي المدينة كأشكال توزيع المساكن والانسجام فيما بينها وكذا درجة النمو الحضري ووقوفا عند الفضاءات الخارجية باعتبارها متنفسا ومسهلا لحياة سكان الحضر كما تتمتع بخصوصية وظيفية واضحة فأي نقص أو تذبذب في هذه الفضاءات يعقد من وضعية السكان مما زاد من حاجة الأسرة الحضرية إلى المزيد من الخدمات وأوجه الرعاية من جانب المجتمع و الهيئات والمؤسسات المحلية.

والمجتمع الجزائري جدير بالاهتمام والدراسة فهو مجتمع أصبحت فيه الظواهر الحضرية متعددة الصور وبصورة متفاقمة، فالعقدين الأخيرين من الزمن ادخلوا عدة متغيرات كان من شانها إن تظهر للعيان واقع المدينة الجزائرية بما تعانيه من تشوه في البناءالايكولوجي بسبب التجاوزات العمرانية وقلة في التهيئة الحضرية،وهذا ما دفع بالدولة للاهتمام أكثر بالحياة المحلية حيث عمدت إلى وضع نصوص وتشريعات قانونية تهتم بالجانب الحضري كالسياسات الحضرية والمخططات العمرانية والتي من شانها تنظيم الجانب الايكولوجي وتحسين الصورة الجمالية للمدينة، كما تم إسناد وتفويض بعض المهام والوظائف إلى الجماعات المحلية "البلدية"على أنها سلطة تملك القرارعلى المستوى المحلي من جهة والمنظم والمسير للشؤون الإدارية وتوفير الخدمات الاجتماعية والسهر على راحة المواطن وتحقيق أسباب الرفاهية وإعادة تشييد وعصرنة الأسس الحضرية الفكيلة بضمان انبعاث المدينة في شتى المجالات وتوجيه الجهود للارتقاء بوسط حضري متميز من جهة أخرى.

فبلدية مستغانم والتي تعد إحدى البلديات الكبرى في الجزائر ومن خلال الوقوف على واقع بعض الأحياء يتضح جليا ذلك التشوه الذي يمس البناء الايكولوجي نتيجة للتجاوزات العمرانية التي تطرأ على المسكن وكذا النقص في تهيئة الفضاءات الخارجية للسكن والتي تظهر من خلال تراكم النفايات والنقص الذي تشهده المساحات الخضراء و الإنارة العمومية والوضعية السيئة للطرقات والانسداد في بالوعات الصرف الصحي ، مما اثر هذا سلبا على سكان تلك الأحياء نتيجة للتهميش أو بصفة أخرى تدني الدور الوظيفي للبلدية، فبالرغم من صدور تشريعات عمرانية تنظم استغلال الأراضي والفضاءات فان التساؤل يبقى قائما حول انعدام التكفل بالفضاءات الخارجية في المجالات السكنية مما يجعلها عرضة للاستعمالات العشوائية والتي تبعدها عن تحقيق متطلباتها الحقيقية ،ومع أن المدينة قد استفادت في السنوات الأخيرة من مخطط التحسين الحضري" إلى أن تطبيقها في الواقع لم يبرز لحد الآن إلا في بعض الحالات القليلة .

وهذا ما يدفعنا إلى البحث عن الدور الذي يجب أن تقوم به الجماعات المحلية من اجل تحسين الوسط الحضري، ومن كل هذا نخلص إلى التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو دور الجماعات المحلية في تحسين الصور الجمالية للمدينة؟

وتتدرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل هناك تطبيق جيد للسياسة الحضرية من قبل الجماعات المحلية؟
2. هل هناك رعاية وصيانة دائمة ومستدامة من قبل الجماعات المحلية للفضاءات الخارجية للمدينة؟

خامسا : فرضيات البحث:

إن الفروض التي يعتمد عليها الباحث في دراسته هي بمثابة المؤشرات التي تمكنه من التحكم في السياق البحثي للدراسة كما تقوم بتوجيه الباحث نحو المعلومات والبيانات والطرق السليمة لما يجب جمعه لانجاز أهداف الدراسة ، وعلى اعتبار أن الفرض يحمل صياغة تقريرية التي تتضمن النفي أو التأكيد وعلى هذا الأساس نطرح :

– الفرضية الرئيسية التالية:

- تعمل الجماعات المحلية "البلدية" عل تحسين الصورة الجمالية للمدينة.

وتتدرج تحت الفرضية الرئيسية فرضيتين فرعيتين:

1- الفرضية الأولى:

- تطبق البلدية سياسات ومخططات تمكنها من الحد من أي تجاوزات عمرانية.

2-الفرضية الثانية:

- تعمل البلدية على الحفاظ و الصيانة المستدامة لجميع الفضاءات الخارجية للمدينة.

سادسا : تحديد المفاهيم الأساسية:

سنحاول التركيز في تحديد المفاهيم على تعريف المفاهيم الأساسية للدراسة كالدور،الجماعات المحلية، البلدية،الترقية،الوسط الحضري أما المفاهيم الفرعية كالسياسة الحضرية ، التهيئة ، التخطيط والتسيير الحضري فتظهر في الفصول اللاحقة.

1- الدور:

- **الدور لغة:**دار الشيء يدور دورا ودورانا ودورا، [1]والدور يفتح الحركة وهو عود الشيء إلى ما كان عليه.ج.ادوار.[2]

- **الدور اصطلاحا:** كل تنظيم اجتماعي يتضمن مجموعة من الأدوار متمايزة تقريبا،هذه الأدوار يمكن تعريفها بصفتها أنظمة إلزامات معيارية يفترض بالفاعلين الذين يقومون بها وحقوق مرتبة بهذه الالزامات وهكذا يحدد الدور منطقة موجبات والزامات مرتبطة خاصة بمنطقة الاستقلال ذاتي مشروط.[3]

على صعيد الجماعة: الدور هو نموذج سلوكي مرسوم لجميع الأفراد الذين يشاطرون وضعية اجتماعية واحدة، وهذا الدور مقبول من قبل الجميع ويعبر عن قيم ومعايير واحدة مشتركة.

ويعرف **ميد** الدور قائلا:"إنه يمكن أن يوصف من خلال العادة اتجاه الآخرين وهو عبارة عن طباع الأشخاص، ويمكن ملاحظته من خلال البنية العميقة للشخصية التي يفرضها".[4]

يقول تالكوك بارسونز :"يمثل الدور أيضا نماذج من التصرفات المتبادلة التي تنبثق سيرورات التفاعل المتعلقة بمجالات محددة ومستندة إلى توقعات الآخرين".[5]

ويعتبر الدور نموذجا لسلوك يتكون من مجموعة من الحقوق والزامات معينة وترتبط بوضع معين في جماعة ما.أو موقف اجتماعي بالذات ومعنى ذلك أن الدور يرتبط بمكانة معينة.[6]

يعتقد رالف لينتون أن المكانة هي مجموعة الحقوق والواجبات وان الدور هو المظهر الديناميكي للمكانة.و السير على هذه الحقوق و الواجبات معناها القيام بالدور.[7]

---

[1] ابن منظور. **لسان عرب المحيط.** دار لسان العرب.(د ط).المجلد الثاني، بيروت، 1998، ص101

[2] الشيخ عبد الله البستاني. **البستان لمعجم لغوي مطول.ط2**، مكتبة لبنان. بيروت ، 2991 ص367

[3] ريمون بودون وفابوريك. **المعجم النقدي في علم الاجتماع**، (ط1) . ت: سليم حداد،ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص412

[4] – فريدريك معتوق: **معجم العلوم الاجتماعية**، أكاديميا، بيروت، (د–ط)، ص416

5- Froncois G.Zegle: Dictionnaire des sciences lummains, anthropologie/sociologie, imprimé en France, 1997,p 330

[6] سامية محمد جابر. **علم الاجتماع المعاصر.(د–ط)**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان،، 1989، ص56

[7] مصطفى الخشاب . **علم الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية، (د–ن)،(د– ت)، **ص96**

إجرائيا: الدور هو توقعات متبادلة تتركز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد داخل الجماعة ويتم في مواقف اجتماعية معينة و أي دور في الجماعة يميل إلى أن يتغير طبقا لطبيعة الفرد الذي يشغل مكانة ما وكذا تبعا للتركيب العام في المجتمع وقد يكون الدور ايجابيا أو سلبيا حسب أداء الدور وعلى مستوى السلوك المتوقع.

2- الجماعات المحلية:

- **لغويا:** "الجماعة المحلية هي تصور مثالي يستخدم في دراسة أو تحليل خصائص الأنساق الاجتماعية التي توصف نموذجيا بأنها جماعة محلية تسيطر عليها الإدارة الطبيعة أو الأساسية وتوجد هذه الإدارة حينما تقوم الروابط على علاقات تتميز بما يلي:

إنها غايات وأهداف في حد ذاتها ، تلقائية وعاطفية ونتاجا للتفاعل بين المراكز والإدارة وعلى هذا النحو تعتبر الأسرة والجماعات القرابية أو الجوارية من قبيل الجماعات المحلية".[1]

- **اصطلاحا:** تعرفها "**ابتسام القرام** "بأنها مقاطعات إدارية ذات شخصية اعتبارية تتمتع بميزانية (الولاية،والبلدية) واختصاصات ومجال خاص الولاية والبلدية، تشرف على إدارة المجموعة المحلية والأجهزة التابعة عند الانتخاب باسمها".[2]

كما يعرفها "**محمد الحنفي**" بأنها "عبارة عن مجموعة من السكان يقطنون حدودا ترابية معينة من خريطة الدولة يتميزون بخصائص محددة وبقيم اجتماعية لها علاقة بالعادات والتقاليدوالأعراف التي تفرزها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للجماعة التي تنتخب من بين أعضائها من يمثلها في المجلس الجماعي الذي يشرف على تنظيم شؤون العامة للجماعة، وتساعد المواطنين على تنظيم شؤونهم الخاصة، كما يعمل على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية من أجل النهوض بالجماعة على جميع المستويات في إطار التنسيق مع الإقليم ومع الجهة، وعلى المستوى الوطني".[3]

- **اجرائيا:** الجماعات المحلية هي هيئات إدارية ذات سلطة تنفيذية تخضع لسلطة الدولة تشمل الولاية والدائرة والبلدية والتي تعد اصغر هذه الهيئات من مهامها الحفاظ على نظافة و جمال الوسط الحضري و العمل على تحسينه وترقيته وذلك بالعمل عل حل المشكلات التي تعانيها التهيئة الحضرية والعمرانية خاصة.

---

[1] سليم حداد . **العجم النقدي لعلم الاجتماع .ط1**. ديوان المطبوعات الجامعية. (د- ب)، 2007، ص334

[2] ابتسام القرام. **المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري.(د-ط)**. قصر الكتاب البليدة. الجزائر،1995، ص53-52

[3] محمد حنفي.**(هل يمكن اعتبار الجماعات المحلية أدوات تنموية؟)**. الحوار المتمدن. العدد1462، 2006/02/15،ص2

3- البلدية:

اصطلاحا: يعرف معجم العلو م الاجتماعية البلدية: " بأنها جماع التنظيم المتمتع بقدر من الحكم الذاتي بمعنى الإدارة اللامركزية في نطاق المدينة أو القرية أو عدة مدن أخرى، مع قدر من رعاية الدولة وبخاصة الحكومة المركزية على هذا الاستقلال الإداري وتسمى هذه الرقابة عادة الوصاية الإدارية، ويستعمل البعض لفظ البلدية للدلالة على الهيئة أو المجلس الذي يمارسه نيابة عن المدينة أو القرية لتلك الاختصاصات للبلدية"[1]

يعتبرها البعض" المؤسسة التي تمثل مكانا بارزا في حياة المواطنين لا يعادلها أي مكان آخر لأي مؤسسة عامة وهذه المؤسسة التي اشتق اسمها من اسم البلدي أي القرية أو المدينة، لها علاقة بارزة ومتينة بسكانها".[2]

قانونيا: نصت المادة الأولى من القانون البلدي، أن البلدية هي:" الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب القانون".[3] إذن أن البلدية هي الوحدة أو الهيئة الإدارية لا مركزية إقليمية (محلية في النظام الإداري الجزائر ي) وبتعبير آخر أنها الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدة سياسيا وإداريا واجتماعيا واقتصاديا:

-ففي الميدان السياسي: البلدية هي ميدان يتحقق فيه المواجهة الإيديولوجية والتجربة الاجتماعية.

-ففي الميدان الإداري: البلدية هي امتداد ومكمل للدولة، وترجع لها مهمة التحقيق المباشر لنشاط اقتصادي بفضل إنتاج وحدات جديدة لإنتاج، وكذلك تطوير، وتحديث الوحدات الموجودة وهذا في مختلف القطاعات الحيوية (الفلاحة، الصناعة والصناعة التقليدية والسياحة).

-وفي الميدان الاجتماعي والثقافي: فالبلدية يجب أن توجه نحو تحقيق لرغبة وفائدة الفرد والعائلة في المجتمع.[4]

إجرائيا: الجهاز التخطيطي له صلاحيات تنفيذية وأداة لتحريك مشاريع تنموية وتوفير بيئة صحية وملائمة لكافة أعضاء المجتمع المحلي ومشاركتهم عن طريق ممثلهم في عملية التنمية المحلية.

4- الترقية:

- **لغة:** ترفيع إلى منصب أو درجة أعلى.[5]

---

[1] إبراهيم مذكور. **معجم العلوم الاجتماعية**.الهيئة العامة للكتاب، مصر 1975،ص399

[2] جمعة محمود الزيفي. **دور المواطن والبلدية في خدمة البلدية(مؤتمر البلديات)**. المملكة العربية السعودية، 1984، ص84

[3] الجريدة الرسمية لسنة 1990. عدد15، الجزائر، ص488

[4] عمار عوابدي. **دروس في القانون الإداري الجزائري**. ديوان المطبوعات الجامعية، 1974،ص 194

[5] احمد زكي بدوي. **المعجم العربي الميسر للمدرسة الجامعية**. (ط2). دار الكتاب المصري، القاهرة، 1999، ص451

– أما المفهوم الاصطلاحي للترقية فلم يرد في تحديد المفاهيم لأنه مفهوم ينتمي إلى المفاهيم الإدارية والتي يقصد بها الترقية في السلم الوظيفي للعامل.

ـ **اجرائيا:** يقصد بالترقية التحسين والتحول نحو الأحسن بتباع طرق ووسائل وخطط تنموية تساعد على الإرتقاء بالمدينة وتحسين صورتها.

5– الوسط الحضري"المدينة":

– **لغة:** هي القرية الكبيرة الآهلة بالقاطنين.ج. مدائن ومدن.

اصطلاحا: يعرفها **مصطفى الخشاب** على أنها "وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة والنطاق مقسمة إداريا يقوم نشاطها على الصناعة والتجارة وتقل بها نسبة المشتغلين بالزراعة وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز بكثافة سكانية وبسهولة المواصلات بها وتخطيط مبانيها وهندسة أراضيها"[1]

عرفها **روبرت بارك** "أنها ليست تجمع من السكان فقط مع ما يجعل حياتهم فيها أمرا ممكنا مثل الشوارع المباني والكهرباء والمواصلات ووسائل الاتصال كما أنها مجموعة من النظم والإدارات مثل المحاكم والمستشفيات والمدارس".[2]

يعرفها **لويس ويرث:** انه يمكن تعريف المدينة على أنها مكان دائم للإقامة يتميز نسبيا بالكبر ويسكنه أفراد غير متجانسين ويفترض لويس ويرث أن الحجم والكثافة والتمايز ولا تجانس متغيرات أساسية وخصائص مميزة للمجتمع الحضري.[3]

– **اجرائيا:** يمكن أن نعطي تعريفا للمدينة بأنها تجمعات سكانية عالية نسبيا وغير متجانسة تتميز بمجموعة من الخصائص والسمات تجعلها تختلف عن الوسط الريفي تتكون من بناء ايكولوجي يتضمن مرافق وسكن وتجهيزات حضرية.

6ـ الضبط الإجتماعي: هو وسيلة يستعملها المجتمع للتحكم في سلوك الأفراد [4]

---

[1] مصطفى الخشاب. **علم الاجتماع الحضري**، مرجع سابق، ص106

[2] محمد عاطف غيث.**علم الاجتماع الحضري مدخل نظري**. دار المعرفة الجامعية.(د– ب) 1998، ص129

[3] عبد الحميد دليمي. **الواقع والظواهر الحضرية**. منشورات جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر، (د– ت)، ص57

[4] محمد سعيد فرحا . ما**علم الاجتماع الحضري**. منشأة المعارف. الإسكندرية،ص339

سا بعا : المقاربة السوسيولوجية: (الوظيفية)

الوظيفية بوجه عام يعني الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل ،وهذا الكل قد يكون ممثلا في مجتمع أو ثقافة ، وعلى ذلك فإن الإتجاه الوظيفي قيل بأنه نتيجة لنظرة العلماء إلى المجتمع على أنه نسق واحد يتألف من عدد العناصر المتفاعلة و المتساندة التي يؤثر بعضها في بعض ويعدل أحدهما الآخر.

وهذا المعنى للوظيفية جاء في كثير من أعمال العلماء من أمثال راد كليف براون ورالف لنتون ومالينوفسكي ، بل أن دوركايم أيضا إستخدمها بنفس هذا المعنى .

ـ يقصد بمفهوم الوظيفية الإجتماعية الدور الذي يلعبه أو يؤديه النظام في البناء الإجتماعي (شبكة العلاقات المتبادلة من النظم أو الوحدات) والذي يفسره البعض بأنه محاولة التعرف على مدى التشابك والتفاعل القائمين بين النظم التي تؤلف حياة المجتمع ككل ،و نصيب كل نظام منها في المحافظة على تماسك هذا المجتمع واستمراره ووحدته وكيانه ، كما أنها تشير هنا أيضا إلى الإسهام الذي يقدمه المجتمع الكبير للجماعات الصغيرة التي يضمها للجماعات.

يعرف بارسونز النسق الإجتماعي بأنه فاعلين أو أكثر يمثلان مكانات متباينة وأوضاع مختلفة ويؤدون أدوار متفاوتة .

ويرى كذلك أن الأنساق الإجتماعية تتصف بعدة خصائص هي التباين والتنظيم وصيانة النسق أي الحفاظ على درجة عالية من التكامل اتجاه الضغوط البيئية ،وكذلك من خصائصها الإتجاه الإتزاني التعادلي .أي الميل نحو التوازن أو نحو العمل على استمرارية مكونات النسق في أداء وظائفه [1]

وكل ماتناولته النظرية الوظيفية يندرج تحت موضوع بحثنا والمتمثل في " دور الجماعات المحلية في ترقية الوسط الحضري "

[1] – د.محمد الغريب عبد الكريم ؛السوسيولوجيا الوظيفية ،دراسة نقدية تحليلية في نظرية علم الأجتماع الغربي كلية الآداب ،جامعة آسيوط ، سنة 1988 ص 511116

الفصل الأول: الإقتراب العام للدراسة

المبحث الأول : الإقتراب المنهجي للدراسة

المبحث الثاني : الإقتراب الإجرائي للدراسة

المبحث الثالث : الإقتراب النظري للدراسة

ـ المبحث الثالث :الدراسات السابقة

ـ دراسة حول دور الجماعات المحلية دور الجماعات المحلية في مكافحة الفقر، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة إعداد وهيبة آيت اعمر مزيان، رسالة ماجستير قسم علم الاجتماع والديموغرافيا كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة ، سنة 2006

أولا: مشكلة الدراسة:

إن أهمية الدراسة التي تحضاها الجماعات المحلية والمهام التي تقع على عاتقها لابد وان تعمل بشكل يستطيع أن ينهض بالمجتمع المحلي، خاصة إذا تعلق الأمر بالفئات الفقيرة، انطلاقا من مواردها المحلية المتاحة، وظروف المجتمع المحلي، في ضوء ذلك تطرح الدراسة سؤالين هما:

1- ما هي السياسات التي تطبقها الجماعات المحلية لمكافحة الفقر؟

2- هل هذه السياسات تساعد علي تحسين أوضاع الفقراء؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون مسالة القضاء على الفقر تدخل ضمن مخططات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، حيث انه لا يمكن الحديث عن التنمية بالتفكير في إستراتيجية التخفيف واستئصال الفقر، لما يحمل من آثار على التنمية ذاتها وتحقيق النمو، وكذلك على انتشار الجرائم وتفشي الأمراض وتدهور البيئة، ومن هنا تكمن أهمية الدراسة في الكشف ما للفقر من عواقب وخيمة على الكينونات الاجتماعية والاهتمام بهذه الفئة يعتبر من ضروريات تقدم المجتمع، كما أن فهم واقع وحياة وسلوكات ومتابعة أحوال هؤلاء الفقراء من الخطوات الأساسية لمكافحة الفقر.

ثالثا : أهداف الدراسة:

لهذه الدراسة هدفين رئيسيين هما:

ـ وصف وتشخيص السياسات المعتمدة من طرف الجماعات المحلية بخصوص مكافحة الفقر، وتتدرج تحته أهداف فرعية هي:

ـ وصف وتشخيص السياسات الصحية و التعليمية والسكنية التي يتجه بها عمل الجماعات المحلية وكذلك معرفة مستوي توفير الحاجات الأساسية للأسرة الفقيرة.

ـ وصف نوعية المساعدات المقدمة وتوفير دخل المنتظم، كذلك ترتيب وتأهيل هذه الفئة.

ـ الوقوف على أهم المعوقات التي تواجهها الجماعات المحلية، سواء على مستوى الموارد المحلية وتمويل المشروعات التي تخص الفقراء، أو على مستوى السياسات نفسها.

ـ تحديد الأوضاع والأحوال الراهنة للفقراء ومدى تأثرهم بالسياسات المستعملة وكشف نوعية العلاقة التي تربطهم بالسلطات المحلية، ومدى وعيهم بهذه السياسات وموقفهم نحوها.

ومجمل الأهداف هو عبارة عن وصف الواقع الفعلي، لوضعية الفقراء من خلال السياسات التي تعتمد

عليها الجماعات المحلية في مكافحة الفقر.

رابعا : فروض الدراسة:

ضمت فرضية رئيسية هي: لا تؤدي السياسات التي تطبقها الجماعات المحلية إلى تحسين ظروف معيشة الفقراء

وتم فصل هذه الفرضية إلى المؤشرات التالية:

- عدم وجود تعريف واضح لمفهوم الفقر.
- عدم وجود قواعد البيانات الإحصائية عن الفقراء.
- الاعتماد على المساعدات النقدية أدى إلى تعميق الفقر.
- نقص الاهتمام ببرامج الخدمات الاجتماعية.
- انعدام مشاريع الأسرة المنتجة.
- عدم مشاركة الفقراء في اتخاذ القرارات لتحسين أوضاعهم.
- وجود مجموعة من المعوقات الموضوعية أدى إلى بلوغ السياسات إلى أهدافها المرسومة.

خامسا : منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، وذلك من خلال تشخيص الواقع الفعلي لطبيعة الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية لمكافحة الفقر والوقوف على الأساليب والسياسات المستعملة، وكذلك تشخيص واقع حياة الفقراء وأوضاعهم المعيشية وحتى النفسية والتي تستجوب الفقراء حولها الفقراء حولها وحول نوعي السياسات والمساعدات المقدمة والرضي عنها لكن الدراسة لما تعذر عليها الاتصال بمجتمع البحث، تبنت منهج المسح بالعينة لنقص الإمكانيات و الوقت المحدد لدراسة هذا المنهج غالبا.

سادسا : أدوات جمع البيانات:

استخدمت الدراسة ثلاث أدوات لجمع البيانات هي:

المقابلة: وذلك باستخدام المقابلة النصف الموجهة وطبقت على عينة الجماعات المحلية واستخدام المقابلة غير المقننة كان ضرورة منهجية فرضتها الدراسة التي تهدف إلى تشخيص الواقع الفعلي للفقراء، وذلك من خلال محاولة وصفه وفهمه.

الاستمارة: حيث اعتمدتها الدراسة على عينة الأسرة الفقيرة، وكانت أسئلة الاستمارة مابين مفتوحة ومغلقة.

الملاحظة المباشرة: وهي الملاحظة البسيطة التي استخدمت في الدراسة، وكذلك من خلال ملاحظة الوضعية والحالة السكنية للأسرة الفقيرة داخل مقراتهم السكنية و سلوكاتهم وتصرفاتهم، و التي كانت تعبر في غالب الأحيان عن الأسى وتذمر كبيرين.

سابعا : النتائج: تمثلت نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

-أغلبية المسؤولين في الجماعات المحلية يحدون مفهوم الفقر، على انه مفهوم عيش الكفاف وانعدام الدخل.

-أغلبية المسؤولين يحددون الفئات المستهدفة بالمساعدة في الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة (المسنين، المعوقين، النساء، الأمراض المزمنة،.....)

- أغلبية المسؤولين يهتمون بمعرفة القدرة الداخلية للأسرة، دون النظر إلى الأوضاع الأخرى للفقراء.
- أغلبية المسؤولين ليس لديهم قواعد أو معلومات إحصائية عن الفقراء.
- أغلبية المسؤولين يعتمدون على الإعانات النقدية المتكررة.
- بعض الأسر الفقيرة فقط هي التي تستفيد من مساعدات تدعيمية.
- أغلبية الأسر الفقيرة يرون أن المساعدات المقدمة لا تكفيهم لقضاء حاجياتهم.
- هناك نقص في الاهتمام بالخدمات الاجتماعية.
- لا توجد برامج للخدمات الصحية الخاصة بالفقراء، وما هو متوفر يستفيد منه عامة السكان وخاصة الأغنياء منهم.
- أغلبية الأسر الفقيرة أطفالهم يزاولون الدراسة.
- أغلبية الأسر الفقيرة لا يملكون شروط السكن اللائق سواء تعلق الأمر بطبيعة السكن او حجم الغرفة كذلك المرافق الأساسية للسكن.
- أغلبية أفراد العينة من الجماعات المحلية يرون أن قطاع السكن يتميز بمركزية صارمة.
- أغلبية أفراد الأسر الفقيرة لا ينخرطون في جمعيات أو منظمات خاصة بالفقراء.
- اغلب الأفراد في السر الفقيرة يلجؤون إلى القطاعات غير الرسمية من اجل كسب قوتهم.
- هناك معوقات موضوعية ساهمت بشكل كبير في دعم بلوغ الجماعات المحلية أهداف سياستها.

ـ المبحث الثاني: الإقتراب الإجرائي للدراسة

أولا : منهج البحث وتقنياته :

1 ـ يعرف المنهج على انه:" الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة فهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لإكتشاف الحقيقة .[1]

المنهج هو طريق الذي يسير فيه الباحث فاذا كان مناسبا لطبيعة الموضوع يصل الباحث بالضرورة إلى الهدف المنشود للبحث العلمي والعكس صحيح وبما أن طبيعة الموضوع المدروس هي التي تحدد نوع المنهج المستخدم في البحث وباعتبار موضوعنا يتمحور حول"دور الجماعات المحلية في ترقية الوسط الحضري" فان المنهج المناسب هو المسح الإجتماعي.

المسح لفضة أخذت من الدراسات الجغرافية أو ما يعرف بالمسح الجغرافي ، والتي هي عملية دقيقة تمارس على قطعة أرض معينة أو إقليم معين بغية تحديد بدقة عالية مساحته وخصائصه الطبيعية .

أما في علم الإجتماع ، فإنالظاهرة الإجتماعية في الدراسة المسحية تحل محل البقعة الأرضية ، وهذا أنه أثناء الدراسة المسحية يجب الوقوف بدقة على جميع تفاصيل الظاهرة محل الدراسة ،وعلى كل ما له صلة وإرتباطات مع الظاهرة الإجتماعية والتي تصنع حقلا لها ، فهو إذا :يعنى بتوضيح الطبيعة الحقيقية للمشكلة عن طريق تحليلها والوقوف على الظروف المحيطة بها أو الأسباب الدافعة إلى ظهورها ، وقد إستعمل أسلوب المسح الإجتماعي في فرنسا من طرف فريدريك لوبلاي سنة 1865 في دراسة الجوانب الإقتصادية في الوضع الإجتماعي للعائلات .

وهناك ثلاث أساليب رئيسية تفيد في الدراسة المسحية :

1ـ الأسلوب التقليدي:ويعتمد كليا على دراسة وجمع ورصد البيانات والوثائق والتقارير ووسائل الإعلام والمؤلفات وغيرها.

2ـ أسلوب تحليل النشاط :أي تحليل نشاط الفاعل الإجتماعي في الحقل الذي ينتمي إليه ،مثل نشاط الجماعات المحلية في الوسط الحضري ،وقد يتم ذلك عادة عن طريق الملاحظة المباشرة والمقاييس والإختبارات .[2]

---

1 عمار بوحوش. محمد الحسن . **مناهج البحث العلمي**.(ط 3)، (د-د-ن)، ص102

2 أحمد عياد . **مدخل لمنهجية البحث الإجتماعي**.(د ط).ديوان المطبوعات الجامعية،2006 ص 64-63

2-تقنيات البحث:

تعد أدوات جمع البيانات من الوسائل التي تساعدنا في الحصول على المعلومات من ميدان الدراسة وإذا كانت طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج المناسب للدراسة فهي أيضا تحدد أدوات جمع البيانات، ولقد اعتمدنا في دراستنا على الملاحظة و المقابلة و استمارة الاستبيان.

أ- الملاحظة:

وهي أداة رئيسية للبحث العلمي وتعرف على أنها " محاولة منهجية تتم وفق قواعد محددة للكشف عن تفاصيل الظواهر ولمعرفة العلاقات التي تربط بين عناصرها[1]. وقد تم توظيفها أثناء عملية الكشف والوقوف على واقع هذه الأحياء، من حيث وضعية المرافق والتجهيزات وكذا التخطيط و التهيئة العمرانية

ب- الاستمارة:

تعرف الاستمارة بأنها "نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد من اجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية أو ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد".[2]

وقد طبقنا الاستمارة على جميع أفراد عينة الدراسة حيث احتوت على المحاور التالية:

- المحور الأول: البيانات الشخصية وتضمنت: 5 أسئلة (من1 إلى5)
- المحور الثاني: بيانات حول الحي وتضمنت: 4 أسئلة (من 6 إلى 9)
- المحور الثالث: بيانات حول التخطيط العمراني وتضمنت: 6 أسئلة (من 10 إلى15)

المحور الرابع: بيانات حول التهيئة العمرانية وتضمنت: 8 أسئلة (من 16 إلى23)

- المحور الخامس:بيانات حول التوعية والردع من قبل البلدية وتضمنت: 7أسئلة من(24 إلى30)
- المحور السادس: بيانات حول الصيانة المستدامة للفضاءات الخارجية للحي وتضمنت: 8 أسئلة من(31 إلى 38)
- المحور السابع: بيانات حول المتابعة المستمرة و الخرجات الميدانية للمسؤولين وتضمنت5 أسئلة من (39 الى 43)

---

[1] محمد علي محمد. **علم الاجتماع والمنهج العلمي- دراسة في طرائق البحث وأساليبه**. دار المعرفة الجامعية.مصر.1995، ص47

[2] محمد شفيق. **البحث العلمي – الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**.(د-د-ن). الإسكندرية.1998 ص78

ثانيا : مجتمع البحث

و يعني به مجال الدراسة ، سواء كانت رقعة جغرافية أو مجموع سكان ، و بالمعنى الإحصائي يقصد منه السكان كمجموعة أفراد، أو مجموعة القرى أو الأحداث الخ.. يجب أن يحدد مجتمع البحث بدقة من حيث مكوناته أو مجاله مثل المجتمع المدروس في بحثنا من خلال ثلاث أحياء لمدينة مستغانم .

ثالثا: عينة البحث:

يعرفها محمد إحسان الحسن بأنها: "مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى مجتمع البحث ويجب أن تكون العينة المختارة ممثلة لمجتمع البحث في مزاياه الديمغرافية والاجتماعية والحضارية والفكرية".[1]

وفي هذا البحث فإن مجتمع الدراسة كما رأينا سابقا هو أحياء مدينة مستغانم ونظرا لصعوبة الاتصال والدراسة الميدانية لجميع أفراد مجتمع البحث فإنه قد تم اللجوء إلى أخذ عينة تمثل صورة مصغرة عن المجتمع الأصلي، حيث تم استخدام العينة بالحصة (أو العينة الحصصية) والتي تم من خلالها محاولة توزيع أفراد العينة حسب كل نوع من الأحياء الموضحة ضمن المجال المكاني للدراسة وكذا حسب الجنس والسن، حيث يمثل أفراد العينة 60 فرد موزعين على ثلاث أحياء، كما تم تقسيم أفراد العينة بالتساوي حسب الجنس، وحسب السن الذي يندرج تحته 5 فيئات عمرية.

رابعا : مجلات الدراسة

1ـ المجال المكاني

يتمثل المجال المكاني للبحث في المجتمع الذي يختاره الباحث لإجراء دراسته، و في هذا البحث فإن مجتمع الدراسة كما دل عليه عنوانها، و المتمثلة في أحياء مدينة مستغانم، و بالتالي تحاول هذه الدراسة إبراز دور الجماعات المحلية في تنظيم هذه الأحياء و ترقيتها، حيث أن المدينة تحتل موقعا جغرافيا هاما، إذ يتوسطها إقليم الولاية، كما تنتمي إلى الوحدة الإدارية المتمثلة في بلدية مستغانم، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، و شرقا ولاية الشلف، من الجنوب ولايتي غليزان و معسكر و من الغرب ولاية وهران.

و كانت دراستنا الميدانية في الأحياء التالية:

أـ حي فيلات أرموند، الذي يقع في الجنوب الغربي للمدينة، و تتمثل حدوده في ما يلي:

- شمالا: المعهد التكنولوجي للتربية؛
- جنوبا: الفرع العسكري للقوات البحرية؛

---

[1] إحسان محمد الحسن .**الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي**.(د-ط). دار الطبع والنشر. بيروت،1982 ص19

- شرقا: ديوان الترقية و التسيير العقاري؛
- غربا: مصنع السكر.

ب – حي 160 مسكن، طريق القمم، و الذي يقع في جنوب المدينة، و تتمثل حدوده في ما يلي:

- شمالا: المعهد الوطني لتعليم العالي؛
- جنوبا: بلدية مزغران؛
- شرقا: مساحة خضراء؛
- غربا: مساحة خضراء.

ج – حي الحرية، الذي يقع في شرق المدينة، حدوده ما يلي:

- شمالا: حي الوئام؛
- جنوبا: حي كاسطور؛
- شرقا: مساحة خضراء؛
- غربا: حي العرصة.

2- المجال الزمني:

امتد المجال الزمني امتداد يتوافق مع الطبيعة المنهجية للدراسة، و قد استغرق حوالي 6 أشهر مقسمة بين الدراسة النظرية و الميدانية، حيث تمت كما يلي:

-تحديد التوجه النظري للبحث في ضوء موضوع الدراسة، وكذلك الإلمام بالتراث السوسيولوجي وكل ما يخدم الدراسة نظريا و مراجعته مع الأستاذ المشرف وإثرائه، مع العلم أنه تواصلت مراجعته إلى آخر مرحلة من إنهاء البحث، في فترة الممتدة من أواخر شهر ديسمبر 2012 إلى نهاية شهر ماي 2013.

إعداد خطة الدراسة الميدانية وتصميم أدوات جمع البيانات في صورتها الأولية، ثم عرضها على الأستاذ المشرف حتى يتم صياغتها في صورتها النهائية،ثم مرحلة الاتصال بمجتمع البحث و اختيار عينة البحث وجمع البيانات من المبحوثين إلى نهاية البحث.

3- المجال البشري:

يتضمن المجال البشري جمهور البحث الذين تشملهم الدراسة، وعليه فدراستنا الميدانية أجريت مع سكان الأحياء الموضحة ضمن المجال المكاني للدراسة على اختلاف أجناسهم وفئاتهم العمرية تماشيا مع عينة الدراسة المطبقة، كون أن قاطني هذه الأحياء أفراد داخل وسط حضري يؤثرون فيه ويتأثرون به.

ـ المبحث الأول : السياسة الحضرية مفهومها و آلياتها:

أولا : مفهوم السياسة الحضرية:

هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تتبناها الدولة أو الإدارة الحضرية من أجل تسيير و تنظيم و مراقبة المجالات الحضرية، و تشكيل بناء عمراني متطور و متوازن يتم استغلاله من طرف السكان، في ظل الإمكانيات المادية و البشرية و الأهداف الوطنية و الجهوية و المحلية، آخذة بعين الاعتبار سياسة التجهيز كالسكن و التعليم و التهيئة العامة، و البعد التنموي الذي تصب فيه السياسة الحضرية جنبا إلى جنب، وسط الأوضاع التاريخية و الظروف المحيطة به ، من أجل النهوض بالبناء الاجتماعي، و التصدي للتدهور العمراني،و لمختلف المشاكل إنشادا لراحة الإنسان و رفاهيته.[1]

ثانيا : آليات السياسة الحضرية:

1- التخطيط الحضري:

أ- مفهوم التخطيط الحضري:

- التخطيط الحضري هو طريقة التقدير و التنظيم التي تسمح للسلطات العامة بالتوجيه و السيطرة على التطور الحضري، عن طريق إعداد و توفير أدوات التعمير.

- التخطيط الحضري هو مجموعة المساعي التي تضعها الجماعات العامة في برنامج عملها لممارسة المراقبة على شكل الفضاءات، و على استعمالاتها و أكثر من ذلك على مستقبل المدن.[2]

- و من جانب آخر يعبر عن الميكانزمات و العمليات الاجتماعية، التي عن طريقها تساهم مختلف الهيئات و الحكومات في تغيير المدينة، و تحديد تطورها، و مراقبتها بطريقة واعية، حيث يدل على مجموعة الوسائل التي تسمح بالسيطرة على الظواهر الجزائية و إدماجها في النسق الحضر ي، من أجل

---

[1] علي السلمي. **سياسات واستراتيجيات الإدارة في الدول النامية**،مكتبة الغريب، القاهرة،(د-ت) ص55

[2] خلف حسين علي الديلمي. **التخطيط الحضري أسس ومفاهيم .** ط 1. دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ،ص7

التحكم في مستقبل المدن.

و من خلال هذه التعريفات المقدمة سنحاول استنباط تعريف إجرائي:

فالتخطيط الحضري: هو علم واسع، ووسيلة لتقييم الرأسمال البشري، لأنه يجمع بين متغيرات طبيعية و اجتماعية و اقتصادية و هندسية، من أجل توجيه نمو المدينة و معالجة مشاكلها، بما يخدم سكانها، و يوفر لهم متطلبات الحياة الحضرية.

ب- خصائص التخطيط الحضري:

- مراعاة الجوانب الاجتماعية و الثقافية و النفسية كمكونات أساسية في المخططات التي توضع للبيئة الحضرية، أي الربط بين الجوانب العمرانية و السلوكية.

- ارتباط التخطيط الحضري كغيره من أنواع التخطيط الأخرى، بقرارات سياسية و إدارية و مالية، و التي على ضوئها تحدد الصلاحيات و الدور الذي تمارسه أجهزة التخطيط.

- تحقيق العدالة في التوزيع، و التوازن الإقليمي و التكامل بين احتياجات و ممتلكات المجتمع على المستوى المحلي و القومي، من حيث توفير الخدمات و الاستثمارات دون حصرها في مكان واحد.

- يتسم التخطيط بالشمولية و التنسيق و المتابعة في التنفيذ وفق عمليات مرتبطة و على مستويات عدة الدولة، الإقليم، المدينة، مع التنبؤ بردود الأفعال، وأخذها بعين الاعتبار.

- يقوم التخطيط الحضري على أساس تعبئة جميع الموارد الطبيعية و البشرية.. و استغلالها أفضل استغلال لإحداث أقصى نمو ممكن في أقصى وقت مستطاع.[1]

ج- إستراتيجية التخطيط الحضري:

لقد كان للتقدم التكنولوجي الذي شهدته مجالات الحياة المختلفة الأثر الكبير في تخطيط المدن، و تطور أساليبه التي تجمع بين عناصر المتانة والكفاءة والجمال والإبداع، وفق خطة مرسومة تنهض بنا لواقع المعاش ومشكلاته،وحاجات سكانه، في ظل الإمكانيات المتاحة و التوجهات الدولة بدأ من:

[1] وحيد حلمي حبيب . **تخطيط المدن الجديدة.** دار الراتب ومكتبة المهندس، القاهرة،1991 ، ص24

– تحديد الأهداف المرسومة لها، تحديدا واضحا من خلال معايشة الواقع وجمع معلوماته، و معرفة المتطلبات الأساسية لتخطيط المدن، من أجل رسم سياسة شاملة للتقدم المستقبلي، مع توفر القدرة و حس التصرف على مواجهة أي فشل أو صعوبة بوضع جميع الاحتياطات لها و تقديم الأولويات التي تساعد على نمو المجتمع في ضوء الإمكانيات المتاحة له، و من خلال المراحل التي يمر بها.[1]

– ثم العمل على تنفيذ الخطة رسميا و تعميمها من قبل المسؤولين، سواء على مستوى الوزارة ،أو من خلال الخطة الشاملة القومية التي يقررها وفق إيديولوجيتها لتحديد الأنشطة و المشروعات باعتبارها الوحدة المسؤولة عن التخطيط. بالتنسيق مع الأجهزة المركزية المختصة بالتخطيط، داخل الدولة لو ضع الخطط التفصيلية، مع مشاركة أجهزة التنفيذ في وضع التصورات المختلفة على المستوى الإقليمي المحلي، لكل منطقة وفق خصوصيتها.

– ثم تأتي المتابعة الفعلية و المراقبة الجادة لعمليات التنفيذ على أرض الواقع لهذه المشاريع المخططة، من أجل الوقوف على العقبات بغية مواجهتها، و معرفة مدى التقدم الناجح لتنميته و الخطأ لتصحيحه,من خلال توفر جهاز للمراقبة والتنفيذ، خلال جميع مراحل الإعداد و التصميم و تحت أعين السلطات الحكم المحلي، ضمانا للسير الحسن و تحقيق أهداف التخطيط [2] ،التي ترتكز على أهم النقاط التالية :

- ❖ التخطيط للكثافة السكانية ووفود المهاجرين، و توزيعها بشكل متوازنا و تأمين و لهم أكبر قدر من المساكن، و خلق قطاعات جديدة للعمل وتجهيزات علمية ثقافية.
- ❖ إعادة تنظيم مراكز المدن، بطريقة تتلاءم مع التطور التكنولوجي و حاجات السكان و أقاليمها، و هو شبكة مواصلات في أحياء المدن عامة و أحيائها القديمة بخاصة.
- ❖ الاهتمام بالمناطق الأثرية في المدن و المحافظة عليها و إعادة ترميمها.
- ❖ تحقيق التوازن بين جمال المدينة و الحفاظ على البيئة و كفاءة التخطيط على مختلف سياسات المدينة.
- ❖ التنسيق بين السياسة العامة المخطط لها، و بين عمليات التنمية التي يقوم بها أفراد المجتمع، و محاولة تطوير المجتمعات المحلية يجمع معلومات و إحصاءات ترشد المسؤولين لمعرفة خصائص المجتمعات المحلية.[3]

---

[1] نايف عتريسي. **قواعد تخطيط المدن**. دار الراتب الجامعية، بيروت،(ب– ت)،ص63

[2] خلف حسين علي الديلمي. **التخطيط الحضري أسس ومفاهيم**. مرجع سابق، ص 16

[3] وحيد حلمي حبيب . **تخطيط المدن الجديدة**. مرجع سابق، ص42

2- التهيئة العمرانية:

أ- مفهوم التهيئة العمرانية:

هي نوع من أساليب و تقنيات التدخل، المباشر سواء بواسطة الأفكار أو القرارات أو بواسطة وسائل الدراسات ووسائل التنفيذ و الإنجاز و تحسين ظروف المعيشة، في المستوطنات البشرية سواء أكان ذلك على المستوى المحلي الإقليمي أو الوطني.[1]

و تعتبر التهيئة العمرانية كأسلوب جديد لتطوير و تنمية الشبكة العمرانية بصفة عامة و الاستيطان البشري الحضري بصفة خاصة كتكملة للمخططات العامة للمدن التي تكتفي برسم حدود المدن و محاور توسعها واستخدام المجال فيها خلال فترة زمنية معينة بالإضافة إلى الطابع الإداري للمخططات العمرانية الذي ينتهي بالحدود الإدارية للمخطط، دون النظرة العامة و الوسطية للمجال الذي يقع فيه النسيج العمراني و بتفاعل معه.[2]

و تأخذ التهيئة العمرانية تعريف آخر، لتشير إلى تقنية وأداة لتنظيم وتشكيل المجال الحضري، و استغلاله في إطار التصميم والبناء والتعمير من خلال السياسة الحضرية العامة، التي تحددها الدولة حسب الإمكانيات التكنولوجية و حاجات السكان على جميع المستويات و على المدى البعيد.[3]

ب- أهداف التهيئة العمرانية:

تستند أي التهيئة العمرانية على أهداف تعمل على تحقيقها سواء لتنمية المدن القائمة، و حل مشاكلها كلها أو إقامة مدن جديدة, وفي كل الحالات، فالتهيئة العمرانية لها أهداف أهمها:

- ✓ تحسين و تنظيم المدينة.
- ✓ محاولة النهوض بالنشاط الاقتصادي لكل مجتمع و زيادة الإنتاج الوطني.
- ✓ توفير ضروريات السكان دون إهمال للبيئة المحيطة بهم في ظل إمكانات الدولة و الموارد الطبيعية المتوفرة.
- ✓ العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات و الأنشطة بين المناطق الموجودة في الدولة.

---

[1] بشير التجاني. **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر** . ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000 ، ص 84

[2] شير التجاني. نفس المرجع ص84

[3] بشير التجاني. نفس المرجع ص85

✓ التخفيف من حدة المشاكل و تصحيح الاختلالات الجهوية.

ج- أنواع التهيئة العمرانية :

- **تهيئة الوسط الطبيعي:** و يشمل تهيئة الأوساط الطبيعية مثل: الجبال والغابات و الصحاري و الغطاء النباتي، و الأحواض المائية و المياه الجوفية والمناخ، و معالجة مختلف الإشكاليات المطروحة في هذا المجال كالتصحر والانجراف و الجفاف و التلوث البيئي...الخ.

- **تهيئة الوسط الريفي:** و يتناول الأوساط الريفية والقروية بصفه عامة كاستصلاح الأنشطة الريفية الرئيسية بها، مثل الزراعة، و تربية المواشي و تهيئة الاستيطان، و تطوير التجهيزات الريفية و الهياكل الأساسية بها، والمحافظة على البيئة الريفية و عناصرها.

- **تهيئة الوسط الحضري و العمراني:** يراعى في برامج التهيئة الوسطية والانسجام و التكامل، بحيث لا ينبغي التركيز على مجال معين، و إهمال المجالات الأخرى، و مراعاة التوازن الجهوي أو الإقليمي، و توزيع السكان ووسائل الإنتاج و الخدمات و المرافق، مع محاولة تفادي سياسة تمركز رؤوس الأموال

في نقاط معينة و أماكن محددة عند وضع برامج للمدن الكبرى، لا بد أن تمس جميع المناطق البلاد من ريف و صحراء.. من أجل الحد من المشاكل التي تظهر في ظل غياب التوازن الجهوي.[1]

3-التسيير الحضري

يعتبر التسيير الحضري أحد الآليات التي ترتكز عليها السياسة الحضرية من أجل تنظيم و تسيير مجال مدنها، إذ من الممكن أن يكون له ارتباط وثيقا بحاجات المجتمع، و طرق إشباع هذه الحاجات، و العمل على الموازنة بين هذه الحاجات و الموارد المتوفرة كالأراضي و طرق استخدامها في التوسع و التسيير العمراني من خلال تنفيذ السياسة المخططة، و تحديد مسؤولية إدارة المدنية مع إتاحة الفرصة للفرد للمشاركة و التعبير عن رغباته، و من هنا سنحاول تقديم مفهوم التسيير الحضري كالتالي:

أ- مفهوم التسيير الحضري:

هو مجموع العمليات المنسقة و المتكاملة، التي تشمل أساسا التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة؛ فهو تحديد للأهداف و تنسيق لجهود الأشخاص ق صد بلوغها. و يشكل التسيير من المنظور الحركي عملية دائرية تبدأ بتحديد الأهداف أي، تخطيط و لا يجوز اعتبار أنها عند الرقابة تنتهي، فالرقابة لابد و أن

[1] بشير تجاني. **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، مرجع سابق، ص83

تكشف عن وجود انحرافات و تصحيحها، هذا ما يتطلب إجراءات و تعديلات جذرية أو طفيفة على السياسات، و غيرها من الخطط، أ ي: أن الرقابة تعود من جديد إلى التخطيط و هكذا العملية دائرية.[1]

– هو مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية و توجيه و ضبط نمو و توسع البيئات الحضرية، بحيث يتاح للأنشطة و الخدمات أفضل توزيع جغرافي، و للسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية و يتم من خلال دراسة جميع أنواع الموارد و الإمكانيات المتوفرة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية أو المؤسسة، و من ثم إمكانية توجيه هذا التطور.[2]

ب– إستراتيجية التسيير الحضري:

من أجل دفع عجلة التنمية لابد من طريق يؤدي إلى تحقيق حاجات المجموعة البشرية، من خلال تحقيق نمو اقتصادي متوازن و محيط ذو نوعية جيدة، بتوزيع عقلاني للثروات و خاصة نظام يتحكم في الأمكنة و الأرضيات،و كيفية استغلالها من خلال سياسة عمرانية متماسكة، و هذا كله يؤدي إلى ضرورة وضع سياسة حضرية أكثر نجاعة و فعالية.و بما أن التسيير أحد الآليات التي تنهض عليها هذه السياسة، فهو يحاول إعداد إستراتيجية تمكنها التوفيق ما بين العامل الاجتماعي و المكاني، و كذا تقويم تطورات النسيج العمراني، و السهر على انسجامه و كذا الحرص على العنصر النوعي في الإطار المبنى، لكنها بداية تكتمل في التصور العام و العقلاني للسياسة الحضرية.

إن ميكانيزمات و آليات التقويم لعملية العمران تجمع بين عدة مظاهر ذات تأثير متبادل فيما بينها، تحكمها علاقات متشابكة إلى حد ما، و من أجل هذا السبب يجب أن يجد التخطيط الحضري غايته في التسيير الحضري الذي يسهر حسب وسائل التعديل، و التقويم التي تتلخص في القوانين من جهة، و رصد الأراضي بواسطة المخططات من جهة أخرى.

و بناء على ما سبق فإن عملية التسيير الحضري هي: الأداة المناسبة لتجسيد السياسة الحضرية و يشرع لها أو يطبع قوانينها التخطيط، و يعتبر التسيير الحضري ترجمة مدروسة، و يبقى مع ذلك من أكبر توجهات المعالجة السياسة للمشاكل العمرانية.

و التسيير الحضري، ما هو إلا ترجمة فعلية لنظام مراقبة العمران في حدود سياسة حضرية و عمرانية مبنية على أساس حقائق معطاة، و هو يمثل أساس التوازن العمراني، بل أكثر من هذا. فهو ينظم عمليات

---

[1] محمد رفيق. **مدخل للتسير**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،(د–ت) ،ص5

[2] عبد الله ابوعياش– اسحاق يعقوب قطب. **الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية**. وكالة المطبوعات، الكويت، 1989، ص94

التخطيط العقاري في إطار تشريعي و اعتماد على وسائل خاصة من أجل ضمان تطبيق هذه القوانين في ظل السياسة العامة على أرض الواقع لعمل جهاز المراقبة من أجل إيجاد حل لمشكلة حضرية ما.[1]

ج- شروط التسيير الحضري:

- عند وضع إستراتيجية للنهوض بالتسيير الحضري لأي منطقة تعتمد على تحديد الإمكانيات المادية و التكاليف المبرمة لكل منطقة من أجل تنظيمها و تطويرها فيما بعد.
- عند البدء في المشاريع و تطبيقها على الواقع نراعي و تعطي الأولوية لمناطق من حيث عدد السكان و الكثافة و درجة التخلف.
- الارتكاز على خصوصية المناطق الحضرية، و معرفة ظروف سكانها من الناحية الاجتماعية، و الثقافية و الاقتصادية و العمرانية، معرفة كافية لإعداد برامج تراعى واقع المناطق الحضرية و خصوصيتها لتكون ناجحة.
- مراعاة الفترة الزمنية المطلوبة لتنفيذ برامج المخططات، و هذا مؤشر هام لإنجاز في مجال التسيير الحضري لمعرفة المناطق الحضرية، و يعقل أن تكون الفترة الزمنية طويلة المدى حتى لا تتعرض المشاريع للفشل.[2]

-المبحث الثاني : السياسة الحضرية في الجزائر:

أولا : السياسة الحضرية في الجزائر أثناء الاستعمار:

ارتبطت الظاهرة العمرانية في الجزائر بالاستعمار الفرنسي ،حيث ادخل النمط الغربي على المدن الجزائرية بشكل جلي ،وذلك طيلة القرن19 سواء تعلق الأمر بخلق في العملية العمرانية في مخططات منجزة من قبل لجان تعمل على فتح المجالات وشق الطرق وتحديد الاحتياطات العقارية المخصصة للمرافق العمومية والمساحات الخضراء ،يعني انه ما طبق من سياسات حضرية وتخطيط في الجزائر كانت تخضع له المدن الفرنسية والأوربية على حد سواء وذلك تحت مفهوم الفن المعماري.

وقد ظهر أول تخطيط عمراني مع قانون البلدية الجديدة وهذا عام 1919 واستمر إلى غاية 1924 ودخل حيز التطبيق في 05 جانفي 1922 وقد حضيت الجزائر العاصمة بمخطط مستقل عام 1931

[1] احمد بوذراع. **التطور الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن**. مركز منشورات جامعة باتنة، الجزائر،1997، ص177

[2] احمد بوذراع. نفس المرجع، ص180

وبذلك شكلت الجزائر مخبرا لتجسيد التجديد العمراني حيث أدخلت لأول مرة طرق جديدة التحليل العمراني لتحديد المناطق ،أشكال النقل،... وابتداء من الخمسينيات عرفت السياسة العمرانية تطورا حديدا سيم بين 1958و1959 أين يدخل مخطط قسنطينة وذلك بغرض تدارك التأخر الحاصل على المستويين الاجتماعي والاقتصادي لجلب عطف الجماهير سواء كانوا من الأهالي أو من الطبقة الكادحة من أصل أوروبي ضاق به العيش، واهم القوانين المتعلقة باصطلاح العقار في الجزائر في الفترة الاستعمارية نجد:

- ❖ مرسوم رقم 209/26 المؤرخ في 1956/03/26 المتعلق بالتهيئة العمرانية في الجزائر.
- ❖ أمر رقم 141/59 الصادر في 1959/01/03 والمتضمن إنشاء نظام عقاري جديد بالنسبة لبعض محيطات التحديث العقاري.
- ❖ مرسوم 1190/59 المؤرخ في 1959/10/21 المتعلق بإصلاح الشهر العقاري وانتشار مكاتب حفظ الرهون العقارية.[1]

إن هذه الإصلاحات المتأخرة التي تبنتها السلطات الاستعمارية لم يكتب لها النجاح بسبب عدم الاستقرار الذي عرفته البلاد ولا سيم بعد اندلاع الثورة التحريرية.

ثانيا : السياسة الحضرية في الجزائر بعد الاستقلال:

من خلال سياسة التهيئة العمرانية ينبغي أن تراجع مجمل النظرة الخاصة بالبنية الحضرية للبلاد وذلك بإعادة إرساء تنظيمها وأهدافها وافقها على المنطلقين العمرانيين الذين تتوقف عليهما وهما: المنطلق الاقتصادي العمراني والمنطلق الاجتماعي العمراني.

1-المنطلق الاقتصادي العمراني : يفرض على الخصوص ما يلي:

- التحكم وإعادة تنظيم تعمير المدن الكبرى في المنطقة التلية وخاصة مدينة الجزائر من اجل دعم الدور الدولي للعاصمة ومنطقتها.
- إنشاء وترقية مدن كبرى جهوية حقيقية في المناطق الداخلية تكون قادرة على التواصل إلى التكتل لبعث التنمية الجهوية وتنظيمها من خلال الأنشطة الإنتاجية والتنظيمية و المرافق الاقتصادية الهيكلية.
- النهوض بالبنى الحضرية الجهوية على أساس توزيع الأنشطة الإنتاجية والتنظيمية والمرافق الاقتصادية الهيكلية.

[1] ا سماعين بوشامة. **النظام القانوني الجزائري للتوجيه العقاري**. دراسة وصفية تحليلية، دار حومة، الجزائر ص15

- مدن جديدة متصلة بمختلف التنظيمات الجديدة وإعادة الهيكلة التي تلزمها والتحكم في الفضاءات الحضرية الكبرى وإنشاء البنى الحضرية الجهوية في معظم المناطق الداخلية على حد سواء.

2-المنطلق الاجتماعي العمراني: يفرض من جهة أخرى ما يلي:

✓ إقامة مصالح عمومية مهمة في الأرياف والتجمعات السكنية الريفية حتى تتجنب حركات النزوح التي تنشا من التعمير الانتقالي.

✓ الرفض النهائي نموذج التعمير المعياري المطبق حتى الآن والوظائف الإدارية المحلية يمكن إدارتها بكل سهولة في إطار المراكز الريفية ما لم تفرض المقاييس الاقتصادية الفعلية المرور إلى النموذج الحضري وستكون البنية الحضرية المستقبلية التي يتم رسمها على هذا النحو أداة جوهرية في الإستراتيجية الخاصة بالتهيئة العمرانية،وفيما يتعلق بالتعديلات الواجب إدخالها على كل التراب الوطني (أنشطة،هياكل أساسية،إسكان) أو بترقية مختلف الجهات من الداخل.

إن البناء المستقبلي لجزائر الغد يقوم أساسا على تعمير متحكم فيه وموجه بكل عقلانية نحو هذا البناء وذلك من اجل تنمية البلاد من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بصورة منسجمة وتحقيق التكامل بين مجمل الفضاءات وترقية مصالحها الجيوستراتيجية[1] ، وبذلك ينبغي إن يساعد هذا التعمير و التحكم فيه على تحقيق ما يلي :

✓ فك الاختناق على المدن الكبرى الموجودة على طريق إعادة تنظيم التعمير وتوزيع الأنشطة في إطار الفضاءات الخاصة بكل مدينة بغية استغلال القدرات الاقتصادية التي تتفرد بها والعمل من خلال ذلك ومن خلال المنطقة العاصمة على توفير مناطق اقتصادية قادرة على المنافسة وذات بعد دولي.

✓ إدماج الأوساط الريفية على الخصوص في عملية التعمير متماسكة،هذا مع تعزيز الأنشطة وتوفير ظروف الحياة فيها بالقدر الكافي لوقف النزوح الريفي.

✓ العمل على تشييد البنى الحضرية للمناطق الداخلية)هضاب عليا،جنوب(بكل أجزائها تقريبا من خلال جعلها في مرحلة أولى مدن كبرى جهوية وبالتالي تزويدها بكل والوسائل الوظيفية وتنظيم أدوات التواصل الحضري.

✓ ترقية كيانات حضرية جديدة(مدن جديدة) وفقا لما يجب تخفيفه من اختناق فضاءات المدن الكبرى أو تماشيا مع البناء الاقتصادي الذي يتعين أن تستفيد منه المناطق الداخلية،وقد اقترحت وزارة التجهيزوالتهيئة العمرانية

[1] شريف رحماني. **وضعية التراب الوطني،استرجاع التراب الوطني.الجزائر غدا،ملفات التهيئة العمرانية**. ديوان المطبوعات الجامعية ،ص 243

- ✓ ترقية كيانات حضرية جديدة (مدن جديدة) وفقا لما يجب تخفيفه من اختناق فضاءات المدن الكبرى أو تماشيا مع البناء الاقتصادي الذي يتعين أن تستفيد منه المناطق الداخلية،وقد اقترحت وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية سياسة حضرية جديدة في إعادة قولبة البيئة الحضرية(المدينة) لمستويات أربعة :

أ- فضاءات المدن الكبرى:

وعلى الخصوص منطقة الجزائر العاصمة،أن الرهان الذي تمثله المنطقة إلى غاية الأهمية فالمقصود من ورائها هو التفكير أثناء 15 سنة القادمة فيما سيكون عليه إطار عيش ربع الجزائريين ويجب التفكير في الأداء المثالي التي تكرسها للمشروع الخاص بتهيئة الفضاء الحضري للعاصمة و الجهة الشمالية للوسط فان الخطة التوجيهية لتهيئة الفضاء لمدينة الجزائر ترمي إلى رسم التطور المستقبلي المتماسك بكل الأنشطة والتجمعات السكانية الموجودة في هذا الفضاء مع الأخذ بعي ن الاعتبار الخيارات العاصمية التي تضم كلا من الجزائر،تيبازة،البليدة،بومرداس،وتستلزم تهيئة الفضاء العمراني ما يلي:

- ✓ التحكم في الانسجام التام للتعمير مع إنشاء مدن جديدة بغية فك الاختناق السكاني والوظيفي الذي تشكو منه مدينة الجزائر.
- ✓ التكثيف ألفلاحي وتجهيز الأرياف تبعا لذلك.
- ✓ تنظيم الهياكل الأساسية الخاصة بالنقل على مستوى الفضاء العام وتطويرها.
- ✓ إعادة النظر بصورة شاملة في الأنشطة الصناعية في المنطقة لزيادة فعاليتها عن طريق تكامل جهوي حقيقي نحو مجالات التخصص توفرها الهياكل الأساسية المجتمعية العاصمية.

ب- سياسة المدن الجهوية:

إن التنمية العمرانية المتوازية التي ترمي إلى تحقيقها إستراتيجية التهيئة العمرانية لا يمكن أن تتجسد ما لم يتم إضفاء الطابع الجهوي تدريجيا على البنية الاقتصادية الوطنية والحال على واقع هذا المسعى يقوم بالدرجة الأولى على ترقية العواصم الجهوية ذاته وعلى مدى حيويته.

كما إن المناطق الاقتصادية الجهوية هي مجموعة فرعية ابتدائية من المنظومة العمرانية الشاملة وقد تكونت فيها أصلا أسس ديناميكية تنمية خصوصية أو هي في طور التكوين ويمكن اكتشافها وترقيتها وجسدت هذه الديناميكية في كل جهة من الجهات،فبخصوص مدن الشريط الشمالي للبلاد يمكن اعتبار المدن الحالية لعواصم جهوية متفاوتة الفعالية:

- البليدة،تيزي وزو،بجاية،في الفضاء الخاص بالجزائر العاصمة.

- سكيكدة،قالمة في الفضاء الخاص بعنابة و قسنطينة.
- تلمسان،سيدي بلعباس،مستغانم في فضاء وهران.

وبذلك تستفيد الفضاءات التلية من بنى حضرية لا تحضى بهيكلة فعلية ولكنها تميل إلى أن تكون كذلك وسيتم في هذه العواصم التلية ذات الطابع الدولي والعمل على تشجيع تجهيزات الفضاءات والأنشطة التي تعزز هذا الطابع كذلك اقترحت إستراتيجية مستقبلية تتمثل فيما يلي :

- إنشاء وترقية عواصم جهوية حقيقية في الهضاب العليا والجنوب.
- الاهتمام بالعاصمة الوطنية مع تطوير المدن الأخرى الجهوية في البلاد في شكل عواصم جهوية.

ولهذا الغرض يجب أن تستفيد هذه العواصم وجوبا من شبكات النقل والاتصال وشبكات للطرق السريعة و السكة الحديدية والنقل الجوي وشبكة إعلامية متعددة الأشغال و يكون التوازن الذي ينبغي إعطاؤه لهذه العواصم وزنا خاصا يأتي في مستوى مهمتها المزدوجة في تخفيف الضغط على العاصمة وبعث التنمية للعواصم الجهوية التي تنمو فيها بعض الوظائف ذات الطابع الدولي والعمل على تشجيع التجهيزات والفضاءات والأنشطة التي تعزز بها الطابع لان هذه العواصم تقوم في الإطار ألمغاربي أو المتوسطي أو الدولي مباشرة بمساعدة العاصمة لترقية الاقتصاد الوطني و العواصم التي تليه وضعت خطط توجيهية بخصوص الفضاءات العاصمية،وبخصوص الهضاب العليا والجنوب يتعين العكس من ذلك إنشاء عواصم جهوية لابد منها سواء بالاستناد إلى المراكز الحضرية الموجودة أو باللجوء مباشرة إلى المدن الجديدة في موقع خال أو انجاز أو توسيع لنواة حضرية موجودة وهذا الإجراء يخص:

- باتنة و سطيف في الهضاب العليا الشرقية.
- الجلفة في الفضاء لوسط البلاد.
- تيارت و سعيدة في فضاء الهضاب الغربية.
- بشار و ادرار في فضاء الجنوب الغربي .
- بسكرة و تمنراست أو موقع بديل في فضاء الجنوب الشرقي.[1]

ج- سياسة المدن المتوسطة:

[1] شريف رحماني. **وضعية التراب الوطني** ، مرجع سابق ص251-252

تتمثل المدن المتوسطة أساسا في عمل البناء الجهوي سواء تعلق الأمر بمتطلبات التنمية المحلية ذاتها بالتحكم في انسجام التعمير فالمدن المتوسطة لا يمكن أن تكون مدن عبور أو نزوح تجريبي بل ينبغي تصورها كعوامل تواصل اقتصادي و وظيفي حقيقي بين البنية الحضرية العليا ثم المدن الحضرية الوسطى التي تعد فعلا تواصلا للتنمية الجهوية في نقطة وصلها وتعاملها مع التنمية المحلية ويجب أن يتمثل في عنصرين النجاح هما:

- إطار الحياة الجيد والتسيير البعيد عن الضغوط التي تمارس في المدن الكبرى.
- الخدمات التي لاستطيع توفيرها المدن الصغيرة ومراكز الحياة والوسط الريفي[1] ،وعلى مستوى التعمير ذاته ستكون هذه المدن المتوسطة حضريا ضد التعملق الذي يدعو عناصر البيئة الحضرية العليا وخاصة العواصم كذلك ضد الانتشار غير المراقب للتعمير وتكاثر المدن الصغيرة التي تتم دوما على حساب الأوساط الريفية لذلك يجب أن تتمحور سياسة المدن المتوسطة حول ثلاث نقاط عمل هي:

- تشجيع المدن المتوسطة وتطويرها.
- يجب أن يكون التعمير مكيف على حجمها ومحيطها تجنبا للتضخم المعماري.
- يجب أن يكون تمويلها محل رعاية خاصة من جانب الدولة.

ومنه فان المدن المتوسطة الموجودة سنة 1987 تتوزع كما يلي:

- 46 وحدة بالنسبة للمنطقة التلية .
- 21 وحدة بالنسبة للهضاب العليا .
- 09 وحداة في الجنوب 04 منها تابعة لولاية غرداية وحدها.[2]

د- سياسة المدن الجديدة:

بينت الافتراضات بكون مدن جديدة من الوضعية التي سيؤول إليها التراب الوطني في 2010 وأمام الضغط العمراني المقدر ب03 ملايين شخص إضافيين عام 2000 وبأكثر من 06 ملايين شخص إضافيين بحلول 2010 فان قدرات الشمال في استقطاب تبدو محدودة بشكل كبير ويتكيف عدد السكان في

[1] شريف رحماني. **وضعية التراب الوطني** ، مرجع سابق، ص253

[2] شريف رحماني. نفس المرجع، ص255- 254

الشريط الساحلي و التوسيع لضواحي المدن كثيرا ما لم يتم على حساب الأراضي الفلاحية ذات القيمة العالية في غضون الخمسة عشر سنة المقبلة بتعيين انجاز ما يعادل مجمل الهياكل القاعدية الحضرية الحالية لضمان المستقبل اللازم.

وبطبيعة الحال لا مجال لقبول هذا التعمير في أشكاله المعروفة حتى الآن بسبب المخاطر و القطيعة و الضغوط المختلفة التي تحملها في طياتها أي أن ذلك بالنسبة لمجتمعاتنا ومستقبل البلاد، وفي إستراتيجية الشاملة للتهيئة والعمرانية بدون إنشاء المدن الجديدة كمحور أساسي في توازن البنية الحضرية والنمط من أنماط التنظيم الفضائي هي وحدها القادرة على إزالة أثار انحراف التعمير الفوضوي فهي استهلاك مفرط للفضاء ألفلاحي النافع في تفكك الأنسجة الحضرية و التنمية غير المتساوية داخل المدن المتسمة بالإقصاء و التهميش وبهذه الصفة فان سياسة المدن الجديدة تعتبر أول استجابة من نوع جديد من بصفتها قطب التنظيم وتوسع المدن وتوجيهها وإحدى الركائز التي تساعد على فك الاختناق المضروب على المدن الكبرى وتحقيق اللامركزية للأنشطة والسكن انطلاق من الشمال.[1]

صادقة الحكومة الجزائرية سنة 1995 على مشاريع جديدة نشأت بالقرب من المدن الميتروبوليتانية (الجزائر،وهران،قسنطينة).[2]

حسب الأمر رقم 75-85 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المعدل والمتمم حسب القانون 02-08 المؤرخ 25 صفر 1423 الموافق ل 08ماي2002 المتعلق بشروط إنشاء مدن جديدة في الجزائر،وهران،قسنطينة ضمن إستراتيجية وطنية تنتهج من طرف الدولة لمواجهة إشكالية التحضر وإعادة التوازن للشبكة الحضرية الوطنية أو الجهوية بيار ميلار إن تجربة سياسة المدن الجديدة تضم دائما إطار سياسة التعمير الجهوية والسياسة الوطنية للتهيئة إذ تعتبر كمدن جديدة كل الإنشاءات الحيوية البشرية ذات الطابع الحضري في المواقع الخصبة أو المعتمدة على واحدة أو مجموعة من المراكز السكنية .[3]

ثالثا : تصور البنية الحضرية الجديدة (المدن الجديدة):

إن إشكالية التعمير هي جوهر سياسة التهيئة والعمرانية لان الأمر يتعلق في هذه السياسة بتصور الجزائر التي يراد الوصول إليها سنة 2010 من تحضر وتشييد وعليه يتعين أن نتصور استراتيجيات التنمية الحضرية وإعادة توازن البنية الحضرية القائمة على ما يلي:

[1] شريف رحماني . **ضعية التراب الوطني** ، مرجع سابق، ص261

[2] بشير تجاني . **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، مرجع سابق، ص74

[3] محمد الصغير بعلي . **مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية**.المركز الجامعي العربي التبسي، الجزائر،2007، ص39

- ✓ توزيع عادل لثمرة النمو لكل فرد في المكان الذي يختاره .
- ✓ توزيع ذكي للسكان عبر سائر المناطق(شمال،هضاب عليا،جنوب).
- ✓ الحفاظ على الأراضي المسقية ذات القدرات الفلاحية العالية.
- ✓ المزيد في التحكم في المنظومة الحضرية حول العواصم الكبرى.
- ✓ تطور منظم للمدن المتوسطة لتحديد توازن البنية الحضرية من الأسفل.
- ✓ إنشاء مدن جديدة حول العواصم في الهضاب العليا وفي الجنوب وتستند إستراتيجية التنمية الحضرية على إنشاء مدن متوسطة ومدن جديدة لهذا من المهم تشييد قيادة سياسة إدارية تعيد التوازن لهذه البنية من خلال عاملين اثنين:

- الحد من نمو تمركزات المدن الكبرى عن طريق توفير فضاءات حضرية جديدة للفائض السكاني .
- قيادة سياسية جزئية وملتزمة بجيل جديد من المدن في الهضاب العليا وأقصى الجنوب من اجل إعادة التوازن للمنظومة الحضرية من الأسفل وتصوير معالم جديدة ومتنوعة للقرن الواحد والعشرين.[1]

[1] شريف رحماني. **وضعية التراب الوطني** ، مرجع سابق، ص262

تمهيد:

إن الاختناق الذي تعانيه مدننا من خلال التوسع العمراني والانفجار السكاني وما صاحبها من مشاكل شوهت البنية الحضرية كالأحياء المتخلفة ، التلوث البيئي..... فتلك المشاكل تتطلب نوعا من الضبط الاجتماعي للحفاظ على الطابع العمراني والاستغلال الأمثل للأراضي وهذا من خلال سياسة حضرية تؤثر على البنية الحضرية في المجتمع.

الفصل الثالث: تطور السياسة الحضرية في الجزائري

تمهيد

المبحث الأول : السياسة الحضرية ومفهومها والياتها

المبحث الثاني :السياسة الحضرية في الجزائر

خلاصة

خلاصة:

لقد بينا في هذا الفصل السياسة الحضرية بآلياتها حيث كان داء هذه التجربة التنموية يلوح من بعيد عندما بدأت الدولة في التخلي تدريجيا عن دورها و بدأ التخطيط اللامركزية بعد فشل القطاع الصناعي، الذي كان محور التنمية في الجزائر و أهملت الكثير من القطاعات الأخرى كالسياسة العمرانية الإسكانية، أكثر الحلقات ضعف ضمن السياسة التنموية للجزائر بسبب الآمال الوهمية المفقودة على العقارات التي خلفها الأوربيون. فأصبح الحمل ثقيل على كاهل الدولة فصارت كمخمور يمر بفترات سكر على فترات صحو، على الرغم من محاولات الدولة لحل هذه المشكلات الاجتماعية، من خلال تشجيع الأفراد على عملية البناء بأنفسهم وعن طريق بيعهم المساحات المملوكة للدولة، و منحت الأموال للذين لا يملكون المبالغ اللازمة لبناء السكن...و لكن هذا الوعي جاء بعدما تمكن المرض و الأزمة في المدن الجزائرية. و كان هذا الواقع نتيجة لافتقار التخطيط المطبقة لطابع الشمولية .

خلاصة:

طبقا للمواد المنصوص عليها في قانون البلدية وانطلاقا من التنظيمات السارية المفعول فانه قد أوكل للبلدية العديد من المهام التي تمكنها من البروز على المستوى المحلي من جانب الاهتمام بمصالح الأفراد فهي لا تمثل نفسها فقط وإنما يجب عليها ربط كل اختصاصاتها بالمحيط الذي يعيش فيه المواطن.

إن مشكلة اللامبالاة واللاكفاءة وكذالك مشكلة التأهيل عند المسيرين ، يمكن في هذا الشأن الرجوع إلى المقاربة الوظيفية التي نجدها تدعو إلى ضرورة تنشئة الأعضاء الجدد وتدريبهم على أداء الأدوار الأجتماعية بإستمرار

وبالتالي فإن الدور الإيجابي للجماعات المحلية كنسق سياسي في عملية ترقية الوسط الحضري ، بإعتبارها حاجة من حاجات الأفراد ، يجب أن يكون من خلال تفعيل دور الجماعات المحلية وتحديدا من خلال تكوين هذه الفئة المعنية بترقية الأوساط الحضرية

تمهيد:

إن اختصاصات البلدية وجدت من اجل الاستجابة للمصالح العامة للأمة اجمعها في جميع الميادين منهـــا الاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن، ومن هذا المنظور تلعب الإدارة المحلية بالإمكانيات الممنوحة لهـــا شرعا دورا حاسما في رد الاعتبار للمصلحة العامة لما لها من صلاحيات في المجتمع الحضري وهـــذا لا ينفي تعرض البلدية لبعض المشكلات التي ترجع بالسوء على المواطن بالدرجة الأولى.

. المبحث الأول: نبذة عن الجماعات المحلية "البلدية"

أولا: البلدية في الفترة الاستعمارية(1830-1962):

لم تحد البلدية عن الولاية فقد كانت هي الأخرى أداة تحقيق طموحات الإدارة الفرنسية وفرض هيمنتها ونفوذها وخدمة العنصر الأوروبي عامة والفرنسي خاصة،فالبلية المختلطة كما جاء في بيان الأسباب لقانون البلدية، كما يديرها موظف من الإدارة الاستعمارية وهو المتصرف في المصالح المدنية، يساعده موظفون جزائريون خاضعون للإدارة الفرنسية ويرأسهم "قايد" وتساعده لجنة بلدية تتكون من أعضاء أوروبيين منتخبين وبعض الجزائريين المغتربين وذلك ابتداء من 1919

و إلى جانب البلديات المختلطة وجدت بعض البلديات ذات التصرف التام في المناطق التي يسكنها أغلبية أوروبية، ولما كانت البلدية أداة لخدمة الإدارة الفرنسية سواء كانت مدنية أو عسكرية فإنها كانت بعيدة كل البعد من أن تحقق طموحات الجزائريين لذلك لم يكن الشعب ليعتبرها مؤسسة تهتم بقضاياه ومشاكله ومخصصة لخدمته، وهو ما ترتب عليه وجود هوة كبيرة بين الإدارة المحلية والسكان.[1]

ثانيا : البلدية في المرحلة الانتقالية(1962-1967):

تعرضت البلدية في هذه المرحلة لنفس الأزمة التي هزت باقي المؤسسات على اختلاف نوعها وهذا بحكم مغادرة الأوروبيين ارض الوطن، ولقد أثبتت الدراسات أن أكثر من 1500 بلدية كانت مشلولة عن العمل بحكم ظروفها الصعبة على المستوى المالي والتقني بل وحتى البشري في بعض الأحيان.

و لقد فرض هذا الفراغ على السلطة آنذاك أن تعمل على إنشاء لجان خاصة لتتولى مهمة تسيير شؤون البلدية يقودها رئيس عهدت إليه مهام رئيس البلدية، و بالموازاة مع ذلك بادرت السلطة إلى تخفيض عدد البلديات إلى 676 بلدية، وهذه المرحلة أطلق عليها مرحلة التجمع وأصبح متوسط عدد سكان البلدية180 ألف ساكن، بعد أن وصل عدد البلديات أثناء فترة الاستعمارية إلى 1535 بلدية اصطنعتها السلطة الفرنسية لفرض هيمنتها وسط نفوذها وتعزيز تواجدها في التراب الجزائري.[2]

---

[1] عمار بوضياف .**الوجيز في القانون الإداري**. ط2، جسور النشر والتوزيع، الجزائر ،2007، ص271-272

[2] نفس المرجع ، ص273

ثالثا : مرحلة التفكير في انشاء قانون البلدية:

لقد كان لدستور 1963 و ميثاق الجزائر و ميثاق طرابلس باغ الأثر في إبراز مكانة البلدية و الاعتراف في التفكير بدورها ألطلائعي، ولعل من الأسباب التي دفعت السلطة آنذاك إلى ضرورة الإسراع في إصدار قانون البلدية.

- ❖ خضوع البلدية أثناء الفترة الاستعمارية للنظام القانوني الفرنسي مما اجبر السلطة إلى ضرورة التعجيل بإصلاح المؤسسات الموروثة ومنها البلدية باعتبارها قاعدة للنظام اللامركزي.
- ❖ عدم مواكبة النصوص لفلسفة الدولة المستقلة والتي تبنت الاتجاه الاشتراكي بحسب النصوص الرسمية .
- ❖ رغبة السلطة في عدم إطالة الفترة الانتقالية خاصة وقد نجم عنها تباين محسوس على المستوى التطبيقي أو العملي.
- ❖ إن دور البلدية أعظم من دور الولاية لاشك بحكم اقترابها أكثر من الجمهور وبحكم مهامها المتنوعة لذا وجب أن يبدأ الإصلاح منها أولا.

رابعا : مرحلة قانون البلدية(1967-1990):

لقد تميز هذا القانون بالتأثير بنموذجين هما النموذج الفرنسي والنموذج اليوغسلافي، ويبدو التأثر بالنظام الفرنسي خاصة بالنسبة لإطلاق الاختصاص للبلديات وكذا في بعض المسائل التنظيمية الأخرى بحكم العامل الاستعماري، أما التأثر بالنموذج اليوغسلافي فيعود سره إلى وحدة المصدر الإيديولوجي (النظام الاشتراكي)، واعتماد نظام الحزب الواحد وفي عام 1990، الغي هذا النظام واعتمد التعددية الحزبية.

خامسا : مرحلة قانون البلدية لسنة (1990):

وهذه المرحلة تميزت بخضوعها لمبادئ وأحكام جديدة أرساها دستور 1989 وعلى رأسها إلغاء نظام الحزب الواحد واعتماد التعددية الحزبية.[1]

[1] عمار بوضياف. **الوجيز في القانون الإداري**. مرجع سابق ، ص275-274

-المبحث الثاني : الهياكل الإدارية للبلدية:

يتكون التنظيم الإداري من الأجهزة التالية:

أولا : المجلس الشعبي البلدي:

هو جهاز يعمل تحت رئاسة رئيس المجلس وهو هيئة تداولية ويتكون من مجموعة من الأعضاء الذين تم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام والسري

"وتنظم سير أعماله المواد من 14 إلى 23 من القانون البلدي 90-08 وللمجلس، الشعبي البلدي لجانا دائمة أو مؤقتة كما تنص عليها المواد 24، 25، 26 من نفس القانون"[1]

قصد دراسة القضايا التي تهتم البلدية لاسيما في الاقتصاد والمالية ، والتهيئة العمرانية والتعمير، والشؤون الاجتماعية والثقافية، وتشكل اللجان بمداولات المجلس الشعبي البلدي ويجب أن تضمن تشكيلتها تمثيلا تناسبيا يعكس المكونات السياسية للمجلس الشعبي البلدي و يرأس اللجنة منتخب بلدي يعنيه المجلس الشعب ي البلدي وتعد نظامها الداخلي وتصادق عليه، ويمكن لرئيس اللجنة أن يستعين بأي شخص يستطيع بحكم اختصاصه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة.

إن ظهور المجالس الشعبية تعتبر كخطوة أولى نحو تشييد صرح الدولة وإنشاء مؤسسات من القاعدة إلى القمة، باعتبار أن العملية ليست غاية في حد ذاتها، هذه المجالس تتميز بعدة اختصاصات.

ثانيا : اختصاصات المجلس الشعبي البلدي:

1- الاختصاصات الإدارية أ و التنظيمية: وتشمل تخطيط البلدة وفتح شوارع فيها وتحديد عرضها وتعبيدها وإنشا ء أرصفتها وصيانتها وتن ظيفها وإنارتها وتسميتها وترقيمه ا. وبمعنى "كما ي قوم بمباشرة إدارة أملاك البلدية، إعداد مخطط التهيئة العمرانية

والمصادقة عليه وإبرام عقود خاصة بالصفقات والمناقصات المتعددة للبلدية، ويعد مخطط الحماية المدنية، واتخاذ كافة التدابير الوقائية اللازمة لمواجهة الكوارث والأخطار والعمل على نجدة الأشخاص والمحافظة على أموالهم وممتلكاتهم، وتأمين نظام المقابر والمآثم وكذلك إنشاء مرافق اللازمة لمواجهة هذه المهام، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لتسيير المصالح ويصادق الوالي على إنشاء هذه المؤسسات".[2]

2-الاختصاصات المالية :" وتشمل إقرار ميزانية البلدية التي يعدها (المجلس التنفيذي البلدي)الهيئة التنفيذية ثم تعرض على المجلس الشعبي البلدي للتصديق وإقرارها بعد المداولة كما يقوم

---

[1] انظر قانون البلدية 90-08 المؤرخ في 7 افريل 1990 ،ص 498-499

[2] صالح فؤاد. **مبادئ القانون الإداري**. ط1. دار الكتاب، لبنان،1983 ، ص197

بتصويت على قبول الهبات والتبرعات ويقضي بإعادة الحقوق لأصحابها ويقر الصفقات الخاصة بالبلدية".[1]

3- الاختصاصات الاجتماعية والاقتصادية: وهي عبارة عن نشاطات ذات طابع اقتصادي ، واجتماعي، خصص لها القانون عدة مواد ونص فيها على

إمكانية إقامة المشاريع الضرورية:

❖ في مجال النقل:

يمكن للبلدية من إعداد مخطط النقل من محطات النقل الحضري والريفي وما بين المدن والمصادقة عليه، كما يمكن لها أن تنظم حركة المرور من خلال إعداد مخطط ووضع إشارات المرور والمهملات والمصادقة عليه.

❖ في مجال السياحي:

"يستطيع المجلس أن يحدث كل هيئة أو مؤسسة ذات منفعة، محلية، ويستطيع استغلال المؤسسات ذات الطابع السياحي، العائدة للدول ة والمعطاة للبلدية"،[2] كما يشجع الجمعيات التي تنشط في هذا المجال وتقديم الإعانات المالية لها.

❖ في مجال السكن:

يعد المجلس الشعبي البلدي المخطط العام للتنظيم المدن ويشجع البناء، ويدير الأموال العقارية المهيأة للسكن والتي لا تعود لدوائر الولاية الخاصة بال سكن كما يعمل على توفير عقارات لإنجاز السكن الاجتماعي والريفي.

❖ في مجال التعليم والثقافة والرياضة:

تشارك البلدية إلزاميا بالمصالح العامة الوطنية، ببناء وصيانة مدارس التعليم الابتدائي، وبيوت الشباب، والمنشآت الرياضية، المراكز الثقافية وقاعات العلاج، كما يمكنها أن تقيم كل عمل أو مركز أو هيئة ضرورية لإشباع الحاجات الثقافية والصحية والاجتماعية للسكان.

❖ في المجال الفلاحي:

" يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يشجع أو يحث على إقامة التعاونيات الإنتاجية والاستهلاكية وتسهل قيام هيئات الادخار والاعتماد"،[3] كما يعمل على توفير إعداد مشاريع مياه السقي ومجاريها، والمحافظة على المناطق الريفية.

---

[1] احمد محيو. **اللامركزية والمركزية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1980 ، ص192

[2] نفس المرجع ، ص197

[3] نفس المرجع، ص 193

❖ في المجال الصناعي:

يعمل المجلس الشعبي البلدي على تخصيص مناطق للنشاطات الاقتصادية والصناعية والمصادقة على هذه التخصيصات.

تلك هي مجمل الصلاحيات واختصاصات المجلس الشعبي البلدي.إن ممارستها الفعلية تجعل من البلدية الخلية الأساسية في المجتمع.

ثالثا : الجهاز(الهيئة) التنفيذية للبلدية:

الجهاز التنفيذي للبلدية هو جهاز جماعي، يضم رئيس وعدة نواب، ويتم تعيين نواب الرئيس باقتراح منه، ويعرضهم على المجلس للانتخاب عليهم بالأغلبية المطلقة ومدة نيابة رئيس المجلس العشبي البلدي هي خمس سنوا ت "ويعلن للعموم عن تعيين الرئيس في مهلة ثمانية أيام عن طريق الإعلانات التي تلصق على أبواب مقر البلدية ولواحقها الإدارية ويبلغ فورا إلى الوالي، وتكلف هذه الهيئة بتنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي".[1]

رابعا : اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي:

تتمثل صلاحيات رئيس المجلس الشعبي في نوعين الأول كممثل للبلدية وثاني كممثل للدولة.

1 ـ **رئيس المجلس الشعبي البلدي**: ممثل البلدية.

❖ من الناحية القانونية:

- يمثل البلدية في جميع أعمال الحياة المدنية وله حق التقاضي باسم البلدية.
- المحافظة وإدارة الأملاك والحقوق التي تشكل ممتلكات البلدية.

❖ من الناحية الإدارية:

- يمارس السلطة الرئاسية على مستخدمي البلدية.
- يحافظ ويصون ممتلكات البلدية.
- يسلم رخص البناء.
- ينظم حركة المرور.

❖ من الناحية المالية:

- الأمر بصرف الميزانية.
- يسير المداخيل والمصاريف.
- يعد الحساب الإداري.

❖ من ناحية العلاقات مع المجلس:

- تحضير المداولات.

[1] قانون البلدية08-90، المواد 49-48-47 ، ص492

- تنفيذ المداولات.
- تقديم المناقصات، إمضاء الصفقات وأوامر الخدمة.
- نشر قرارات المجلس.
- إخضاع القرارات لرقابة الوصاية.

2- **رئيس المجلس الشعبي البلدي:** ممثل الدولة

❖ الحالة المدنية.

- ضابط الحالة المدنية.
- مسؤول عن تسيير مصالح الحالة المدنية.
- يشرف على مراسيم الزواج.
- السهر على تسجيل المواليد والوفيات.
- بإمكانه تفويض، تحت مسؤوليته هذه المهام إلى ضابط أو عدة ضباط الحالة المدنية،أو منتخبين، على أن يرسل قرار التفويض إلى الوالي والي النائب العام لدى المجلس الذي يمارس في هذا الميدان رقابة سلمية.

❖ الضبطية القضائية:

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط الشرطة القضائية تحت رقابة السلطة القضائية قصد حماية أملاك البلدية والمواطنين والنظام العام.

❖ الضبطية الإدارية:

- مسؤول على الأمن العمومي وأمن الممتلكات والأشخاص لبلديته.
- بإمكانه تسخير قوات الشرطة والدرك الوطني.
- يسهر على صحية المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع.
- يضمن ضبطية المقابر والجنائز بدون تمييز في الدين والعقيدة.
- يسهر على احترام قواعد العمران.

❖ الإسعافات:

- بإمكانه تحديد مخطط تنظيم الإسعاف.
- يكلف بوضع إجراءات الوقائية أو العملية اللازمة لضمان أمن الممتلكات والأشخاص.
- سلطة تسخير الأملاك والأشخاص.

❖ الانتخابات والخدمة الوطنية:

- المسير الرئيسي للقوائم الانتخابية.
- يضمن تحضير ومتبعة مراجعة القوائم الانتخابية.
- تحضير وسير الاقتراع.

– إحصاء الفئات المعنية بالخدمة الوطنية وإرسالها إلى الجهات المعنية.

- إحصاء السكان."[1]

❖ صلاحيات البلدية في الوسط الحضري

وفق المواد:84، 86، 87، 88، 102،101، 103، 104، 107، 108 على الترتيب تتخذ صلاحية البلدية فيما يلي:

– يشكل المجلس الشعبي إطار التعبير عن الديمقراطية محليا وتمثيل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

– تضع البلدية مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى وتصادق عليه وتسعر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونيا، وانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية.

– تشارك البلدية في الانجازات المتعلقة بالتهيئة العمرانية.

– تشارك البلدية في إجراء تطوير الأنشطة الاقتصادية التي تتماشى مع طاقاتها ومخططاتها التنموية.

– تقدم البلدية في حدود إمكانياتها صيانة كل الهياكل والأجهزة الخاصة بالثقافة والرياضة.

– المحافظة على النظافة العمومية.

– توزيع المياه الصالحة للشرب.

– صرف ومعالجة المياه القذرة.

– حماية الوسط الحضري من التلوث.[2]

–المبحث الثالث: مشكلات الجماعات المحلية "البلدية":

أولا : مشكلة اللامبالاة واللاكفاءة:

من الناحية الاجتماعية فان سيطرة الفنيين والإداريين الذين يكونون عادة من غير أبناء المنطقة من شانها أن تهبط بمستوى الخدمة في منطقة المجلس المحلي فلم يعد التقدير الفني للخدمة وحدها كافيا في تحقيقها، فالعناصر البشرية والظروف الإقليمية لابد أن يكون لهما تقدير كذلك، والفنيون بطبيعة عملهم نمطيون يؤثرون العمل بأسلوب فني لا غير، دون محاولة في الغالب الأعم لأقلمتها طالما كان ذلك ممكنا،

[1] قانون البلدية 08–90، المواد من58 إلى 83، ص 494-493

[2] المديرية العامة للتكوين والإصلاح الإداري، **مرشد الجماعات المحلية**. ط1.(د–ن)،(د– ب)،(د–ت)، ص92

مما يؤدي الفشل كبير في المشاريع، كما أن عمال هذه الإدارة يفتقدون الحساسية بالمشاكل الحقيقية للمجتمع الذي يقومون بخدمته لانفصالهم عنهم نفسيا واجتماعيا.[1]

ثانيا : مشكلة التأهيل عند المسيرين:

هي من اكبر المشكلات التي تعاني منها الجماعات المحلية، وهي إدارة غير مؤهلة إذ يعاني معظم موظفيها من تدني مستواها المهني والتعليمي، وبالتالي حدوث هوة عميقة مسيريها الذين لا يملكون أدنى مؤهل، وبين فئات من المجتمع ذات مؤهلات عالية، فالتنمية تتطلب عوامل رأس المال والطاقة البشرية مؤهلة باعتبارها عوامل أساسية لتحقيق فعالية وتسخير الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية، فكل يوم نقرا في الجرائد عن توقيف مدراء وموظفين يعملون بالبلديات لقيامهم بأعمال غير قانونية ومرخصة، وفي كل سنة هي في تزايد مستمر هذا ما دفع بالدولة إلى القيام بدورات تكوينية للموظفين قبل العمل.[2]

ثالثا : مشكلة البيروقراطية:

يقصد بها عند المتعاملين مع الإدارة، العيوب والانحرافات والتشوهات التي تلتصق بالعمل الإداري فتثير في الذهن مباشرة عالما قائما بذاته من الورقيات وانعدام المسؤولية والبطء والتعسف في حزم الأمور، كما إن اغلب المتعاملين يعتقدون أنهم يتعاملون مع إدارة عامة وحينما يدخلون وحينما يدخلوها فكأنهم واقعون تحت وطأتها، ويكتشفون بالذهول إنهم أمام عالم من الالتزامات المتشابكة [3]، هذه الإدارة تجسدت في مظاهر الرشوة والتعسف على اضعف الناس. والبيروقراطية داخل الإدارة الجزائرية قد أفلحت في الفصل بين الشعب ودولته بدءا من الرشوة والظلم على اضعف الناس، وتتحول القيادة المحلية إلى إدارة حديثة ولكنها وهمية في أفعالها وهنا حدث فشل في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية السياسية.[4]

رابعا : مشكلة سوء استغلال الميزانية المالية:

الهيئة المحلية مدفوعة إلى الالتجاء للحكومة المركزية لطلب عونها حتى تقوم بوظيفتها بفاعلية في المجتمع ، وتحتفظ بحيويتها وأهميتها وعليها أن تتقبل في المقابل ما يجره هذا العون المركزي من أنواع

---

[1] محي الدين صابر؛ **الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية**، ط2، المكتبة العصرية للنشر والطباعة ، 1988، ص94

[2] Lahcéne Seriak.**L'organisation et le fonctionnement de la commune**, 1998, p34

[3] محي الدين صابر. **الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية**. مرجع سابق، ص106

[4] محمد أمير وآخرون. **التواصل– مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**. جامعة باجي مختار، عنابة، 2000،ص125 –124

الرقابة على تصرفاتها وهذه الرقابة هي في الواقع أحلى الأمرين أو لفشلت في مهمتها فشلا تاما أمام المجتمع المحلي الذي تقوم هي على شؤونه، إما بإرهاقه بالأعمال المالية أو بعجزها عن انجاز وظائفها الأساسية وهناك بعض الاعتبارات في فرض الأعباء المالية في المجتمع المحلي، فمن ناحية ينبغي أن تكون تلك الأعباء متفقة مع قدرة دافع الضرائب على الدفع، من ناحية ينبغي أن يكون هناك ما يقابلها من خدمات تقدمها السلطات المحلية.[1]

[1] محي الدين صابر. نفس المرجع السابق، ص102

الفصل الثاني :الجماعات المحلية "البلدية"ومسارها التاريخي بالجزائر

تمهيد:

المبحث الأول: نبذة عن الجماعات المحلية "البلدية "

المبحث الثاني: الهياكل الإدارية للبلدية

المبحث الثالث: مشكلات الجماعات المحلية "البلدية"

خلاصة

الفصل الخامس: التعريف بميدان البحث وخصائص المبحوثين

تمهيد

المبحث الأول : التعريف بميدان البحث

المبحث الثاني : خصائص المبحوثين

خلاصة

خلاصة:

وعموما حاولنا تحديد طبيعة موضوع الدراسة الميدانية موضحين أهم الجوانب التي يمكن أن تفيد فيها كل الخطوات التي تم إتباعها في تحليل بحثنا أو بالأحرى ،(تحليل المعطيات والإستنتاج)، والتي نلتمس من وراء استعمالها إيضاح إشكالية البحث أكثر و تفصيلها من خلال محاولة التعامل مع معطيات الواقع بجرأة علمية و دون أي تردد.

تمهيد

يعتبرالبحث الميداني عبارة عن دراسة تكميلية للجانب النظري ،لكي يكون هذا البحث ذات صبغة علمية في مجال علم الإجتماع ، والربط بين ماهو نظري وماهو تطبيقي للوصول إلى تحقيق صحة الفرضيات أو عدم صحتهاوالوصول إلى النتائج العامة وكذلك إذاكانت هذه الجماعات المحلية تقوم بدور إيجابي إتجاه الأوساط الحضرية أم عكس ذلك ؟

تمهيد

إن تحليل معطيات ونتائج الدراسة الميدانية التي نلتمس من خلالها على مدى إمكانية الجماعات المحلية على مراعاة خصوصية سكان الأوساط الحضرية من خلال توفير الإمكانيات والتجهيزات ، وكذلك إذا كانت هذه الجماعات "البلدية" تقوم بدور إيجابي إتجاه سكان هذه الأحياء أم عكس ذلك ؟

المبحث الأول : عرض و تحليل معطيات نتائج الفرضية الأولى

-الجدول رقم (9) يوضح مدى المساواة في مد الأحياء بالتجهيزات و المرافق لأفراد المبحوثين

المساواة في مد الأحياء بالتجهيزات والمرافق	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	16	26.67
لا	44	73.33
المجموع	60	100

يبين الجدول أعلاه أن عدد المستجوبين60 فرد(100%) يرون أن مد الأحياء بالتجهيزات و المرافق ليست بالتساوي بنسبة 73.33% أي(44 فرد) ،أما نسبة المستجوبين الذين يرون أن مد الأحياء بنفس التجهيزات و المرافق قدر بـ26.67% أي (16 فرد).

حيث نلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدم المساواة في مد الأحياء بالتجهيزات و المرافق تمثل أكبر نسبة عدم قيام و المقدرة بـ 73.33% وهذا راجع إلى عدم قيام البلدية بدورها و تركيزها على حي معين و ترك الأحياء الأخرى ،أو التركيز على الأحياء الراقية و عدم الاهتمام بالأحياء القديمة وهذا يدل على البلدية بدورها مما يسمح للأفراد بالقيام بهذه الأدوار دون تخطيط مما يخلق الفوضى.

الفصل السادس: تحليل معطيات ونتائج الدراسة

المبحث الأول :عرض و تحليل معطيات و نتائج الفرضية الأولى

المبحث الثاني : عرض وتحليل معطيات ونتائج الفرضية الثانية

المبحث الثالث: نتائج الفرضيات

خلاصة

-المبحث الأول: التعريف بميدان البحث

- الأحياء المدروسة

الحي	التاريخ	الملاحظة	التحليل
حي فيلات أرموند	2013-04-27 العاشرة صباحا	- وجود مساحات خضراء تحيط بالأحياء بالفيلات - طرق معبدة ومتسعة وأرصفة نظيفة - وجود أماكن لعب الأطفال - أحياء مجاورة حسنة ونظيفة - جمال الفيلات من الخارج - أعمدة إنارة عمومية جديدة - وجود حنفيات عمومية	توفر كل التجهيزات و المرافق و التجانس العمراني يوحي إلى اهتمام خاص بهذه الأحياء، إذ تعتبر المكانة و النفوذ أغلب ميزات سكان هذه الأحياء، و ربما هي مكاسب من جانب آخر
حي 160مسكن طريق القمم	2010-05-15 الواحدة زوالا	- وجود مساحات خضراء تحيط بالحي -أحياء متدهورة عمرانيا ونقص النظافة رغم وجود أماكن رمي القمامة - عدم وجود حنفيات عمومية - بعض الجدران متسخة من الخارج - رغم توفر بالوعات الصرف الصحي إلا أن بعضها مسدودة - قلة أماكن لعب الأطفال	يبدو أن مثل هذه الأحياء تعاني من تمييز في الإمداد بالمشاريع و التحسينات الحضرية خاصة فيما يخص المرافق و التجهيزات الضرورية وهذا يعتمد في النموذج الجزائري على المكانة و النفوذ اللذين يجذبان الاهتمام بالتهيئة العمرانية والتحسين الحضري
الحي الفوضوي الحرية	2010-05-17 الثامنة صباحا	- أرصفة وطرق غير معبدة و شوارع ضيقة ومتعرجة - انسداد بالوعات الصرف الصحي و انتشار روائح كريهة - نفايات وقاذورات في أرجاء الحي - انعدام المساحات الخضراء - انعدام توفر أماكن لعب الأطفال - إنارة غير كافية وبعض الأزقة غير موجودة تماما - انعدام الجهاز الأمني -قدم المساكن و اكتظاظها	إن البناء الفوضوي المنشأ على أساس الاعتباطية ومحولة توفير ما هو ضروري فقط من أجل الاستقرار والاستمرار كل هذا يولد نوعا من العشوائيات الحضرية و تشجيع مركزية السلطة وتوزيع المشاريع و المهام في إطار تحقيق المصالح الشخصية في مقابل استغلال ضعف طبقة التي تسكن مثل هذه الأحياء

-المبحث الثاني: خصائص المبحوثين

- الجدول رقم (1) يبين أفراد المبحوثين حسب السن والجنس

الفئة العمرية / الجنس	29 - 20		39 - 30		49 - 40		59 - 50		> 60		المجموع	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
الذكور	06	10	06	10	06	10	06	10	06	10	30	50
الإناث	06	10	06	10	06	10	06	10	06	10	30	50
المجموع	12	20	12	20	12	20	12	20	12	20	60	100

من الجدول يتضح أن أفراد العينة موزعين بالتساوي حسب الجنس والسن وهذا ما يتطابق مع عينة البحث(الحصصية)، حيث أنها مقسمة 50%منكلا الجنسين(ذكر,أنثى) أي 20%من كل فئة عمرية,10%ذكور(6أفراد) و 10%إناث (6أفراد) من كل فئة عمرية والتي تشكل 5 فئات محصورة من سن 20 إلى ما فوق 60 سنة,فهذا الاختلاف النوعي في الجنس و السن يجعل من عينة البحث أكثر مصداقية

-الجدول رقم (2) يبين الحالة المدنية للمبحوثين

الحالة المدنية	التكرار	النسبة المئوية%
أعزب	25	41.67
متزوج	35	58.33
المجموع	60	100

يبين الجدول أعلاه عدد المستجوبين (60 فرد)100% موزعين على عدد الحالات المدنية الممكنة من الأعزب إلى المتزوج. فالمتزوجين هم الأكثر إ هتما ما بالوسط الحضري بنسبة58.33 % أي 35 فرد أما بنسبة 41.67% فهي للعزاب أي 25 فرد.

إذ نجد أغلب أفراد عينة البحث حالتهم المدنية متزوجين بنسبة 58.33% وهذا راجع أولا إلى عامل السن إضافة أن أغلبهم مقيدين بارتباطات أسرية وما يتعلق بأحيائهم من مرافق ضرورية للحياة.

-الجدول رقم (3) يبين الموطن الأصلي للمبحوثين

الموطن الأصلي	التكرار	النسبة المئوية %
ريف	13	21.67
مدينة	47	78.33
المجموع	60	100

يبين الجدول أعلاه أن عدد المستجوبين 60 فرد موزعين حسب الموطن الأصلي حيث أغلبهم قاطني المدينة بنسبة 21.67% إذن من خلال التحليل الإحصائي للجدول يبين لنا أن نسبة سكان المدينة هم الأكثر المستفيدين من ترقية وسطهم الحضري وهذا لتوفير الكثير من الإمكانات.عكس قاطني الريف حيث أن معظم الأسر الريفية تأتي إلى المدينة بغية تحسين وضعها الاقتصادي ومنه الاجتماعي.

- الجدول رقم (4) يبين المستوى التعليمي للمبحوثين

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
أمي	8	13.33
ابتدائي	6	10
متوسط	9	15
ثانوي	17	28.34
جامعي	20	33.33
المجموع	60	100

يبين الجدول أعلاه أن اغلب فئة المبحوثين مستواهم التعليمي جامعي بنسبة 33.33% ثم تأتي فئة الثانوي بنسبة 28.34% وتليها فئة المتوسط بنسبة 15% ونجد بعدها فئة الأصليين بنسبة 13.33% وأخيرا فئة الابتدائي والمقدرة ب 10%

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك تطور في الميدان الفكري و العلمي الذي تشهده الجزائر على مختلف المستويات التعليمية لذا نجد عينة البحث تمثل أكبر نسبة من الجامعيين بنسبة 33.33% كما أن هناك تقارب بين المستويات الأخرى من حيث النسبة مما يساعدنا هذا على البعد الفكري للمبحوثين أثناء الإجابة.

- الجدول رقم (5) يبين نوع أو نمط الحي

نوع الحي	التكرار	النسبة المئوية %
سكنات فردية	20	33.34
سكنات عمارات	20	33.33
سكنات فوضوية	20	33.33
المجموع	60	100

يبين الجدول أعلاه أن عدد المستجوبين 60 فرد موزعين حسب أماكن الإقامة الممكنة حيث 20 فرد يمثل 33.33% لكل نمط حي خصوصا وأن نوع الحي يعد أهم المنشآت في الوسط الحضري إضافة إلى الدور الايكولوجي للسكنات وهذا راجع إلى اهتمام الدولة بكل الأحياء من أجل تحسين ظروف العيش.

- الجدول رقم (6) يبين مدة الإقامة للمبحوثين

مدة الإقامة بالسنوات	التكرار	النسبة المئوية %
من سنة إلى 5 سنوات	15	25
من6 سنوات إلى 10سنوات	16	26.67
من11سنة إلى 15 سنة	9	15
من16سنةإلى20 سنة	7	11.66
أكثر من 20 سنة	13	21.67
المجموع	60	100

يمثل الجدول أعلاه أن عدد المستجوبين 60 فرد)100%(موزعين على مدة الإقامة حيث نجد أن مدة الإقامة الأكثر تمثيلا هي [6 سنوات إلى 10 سنوات] بنسبة 26.67% أي 16 فرد ثم تأتي بعدها فئة من [سنة إلى 5 سنوات] نسبة 25% أي 15 فرد ثم تليها المرتبة الثالثة لمدة الإقامة(أكثر من 20 سنة) أي

بنسبة 21.67% أي 13 فرد ثم الفئة بين [11 سنة إلى 15 سنة] بنسبة 15% (9 أفراد) وأخيرا من [16سنة إلى 20سنة] بنسبة 11.66% (07 أفراد) إن هذه المعطيات تعكس من جهة طبيعة الحراك و التنقل الاجتماعي وكذا الهجرة كما تبين الفترة وعلاقتها باستقرار السكان في مدينة مستغانم فالنتائج تكشف عن عدم التحكم في ميكانيزمات الهجرة وكذلك سياسات والتشريعات الحضرية أضف إلى ذلك مستوى التدخل في ردع و الحد من التجاوزات العمرانية وهذا ما تمكنت منه المدن الأوروبية حيث أصبحت طبيعته تتحكم حتى في مستوى الدخول و الخروج و الإقامة و الهجرة و تصهر على تنفيذ و تطبيق الرقابة القانونية فغياب الدولة عن مثل هذه المواثيق خاصة من الجانب المطبق ميدانيا له تأثير على العمران و الثقافة العمرانية إلاّ أن الفترة الممتدة من 1990 إلى يومنا هذا عايشت فيها المدينة الجزائرية تقلبات في الأوضاع السياسية والأمنية وبعلاقةاضطرارية يتأثر المجتمع و يترجم هذا التأثر في شكل فعلي أو فكري ومثال ذلك ثقافة الريع واللامبالاة وعدم الاهتمام بما هو خاص أو تابع للدولة.

-الجدول رقم (7) يبين طبيعة الحي للمبحوثين

طبيعة الحي	التكرار	النسبة المئوية%
قديم	29	48,33
حديث	31	51,67
المجموع	60	100

يبين الجدول أعلاه أن عدد المستجوبين 60 فرد (100%) موزعين من حيث نشأة الحي إذ نجد أن الذين يقطنون في الأحياء الحديثة يمثلون النسبة 51.67 % أي 31 فرد أما في الأحياء القديمة فكانت بنسبة 48.33% (29 فرد) .

من خلال التحليل الإحصائي نلاحظ نتيجة التقارب في النسبة حيث أن عينة البحث تشتمل على أحياء قديمة و أخرى حديثة مما يبرز وضعية هذه الأحياء من ناحية التهيئة العمرانية و التخطيط الحضري بشكل متساوي و لا يتم التركيز أحياء دون الأخرى.

- **الجدول رقم (8) يبين موقع الحي.**

موقع الحي	التكرار	النسبة المئوية%
وسط المدينة	26	43.33
الاطراف	20	33.34
الضواحي	14	23.33
المجموع	60	100

إن أفراد العينة والذين تقدر نسبتهم 43,33% يسكنون وسط المدينة أما بقية العينة تتراوح مابين (33.34%) و (23.33%)يسكنون الأطراف والضواحي، فالأفراد الذين يقطنون وسط المدينة تتميزأحيائهم بنمط بنائي يختلف عن الأنماط البنائية في الأطراف والضواحي من حيث مواد البناء .

كما نجدها مزودة بالمرافق والتجهيزات الضرورية في حين أحيا الأطراف والضواحي قريبة من بعضها التحكم البعض تتميز بنقص التجهيزات خاصة المساحات الخضرا وأماكن لعب الأطفال لذا فموقع الحي إلى انتشار تأثير سلبي وآخر ايجابي على الأفراد، فان التباين بين نسب مواقع الأحياء يبين عدم القدرة على التحكم في إسقاط واختيار مواقع التشييد وبناءا على المشاريع العمرانية، أضف إلى ذلك عدم الرقابة تؤدي إلى الإمتداد الواسع للتجاوزات العمرانية خاصة في الأطراف والضواحي.

خلاصة

إن ما توصلنا إليه من خلال ما سبق تحليله أن خصائص المبحوثين متوقفة على السن والجنس إضافة إلى الحالة المدنية والمستوى التعليمي له علاقة بإهمال الجانب الفيزيقي للمدينة، كذلك نوع و طبيعة الأحياء راجع إلى عدم إهتمام الدولة بهذه الأحياء .

- الجدول رقم (10) يبين مدى التوسع العمراني على المساحات الخضراء حسب المبحوثين

التوسع العمراني على حساب المساحات الخضراء	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	45	75
لا	15	25
المجموع	60	100

يبين الجدول أعلاه أن أغلب عينة البحث يرون أن التوسع العمراني يكون على حساب المساحات الخضراء بنسبة 75% أي (45 فرد) أما نسبة المستجوبين الذين لا يرون أن التوسع العمراني على حساب المساحات الخضراء قدر بـ25 % أي 15 فرد أو ومن خلال التحميل الإحصائي يتبين لنا أن التوسع العمراني على حساب المساحات الخضراء تمثل نسبة أكبروهذا راجع سوء التخطيط أو بسبب أزمة السكن مما أدى إلى قلتها في الوسط الحضري ،انعدامها كما نجد أيضا عدم اهتمام البلدية بالمساحات الخضراء حتى وان كانت قليلة وهذا ناتج عن ثقافة البيئة لدى المسؤولين و المواطنين.

- الجدول رقم (11) يبين مدى اتساع الطرق و الأرصفة حسب المبحوثين

اتساع الطرق والأرصفة	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	35	58,33
لا	25	41,67
المجموع	60	100

يبين الجدول أعلاه أن المستجوبين (60فرد) أي 100% ،الذين أجابوا بنعم على مدى اتساع الطرق و الأرصفة بنسبة 58.33%أي (35 فرد) ،أما الذين أجابوا بلا فكانت نسبتهم 41.67% أي (25 فرد).

من خلال التحليل الإحصائي يتبين أن مدى اتساع الطرق و الأرصفة راجع للتخطيط الجيد أو في إعادة التهيئة العمرانية من قبل مصالح البلدية وذلك ربما راجع بتوجيه أكبر ميزانية لخدمة الطرق و الأرصفة

باعتبارها أهم المنشآت في المدينة وهذا يعني أن هناك توجيه نحو التهيئة في أغلب أحياء مدينة مستغانم.

- الجدول رقم (12) يبين إمكانية اختلاط ماء الشرب بمياه الصرف.

اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	27	45
لا	33	55
المجموع	60	100

من خلال الجدول يتبين لنا أن 55%من أفراد العينة و الذي يشمل 33 فرد لم تعاني أحياءهم من مشكلة اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي غير انه هناك 45 % و التي تشمل 27 فرد من أفراد العينة قد عانت أحياءهم من اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي كان كنتيجة لغياب الاختبار الموضوعي لطرق الانجاز وربط المساكن بهذين المرفقين الضروريين وضعف هياكل التخطيط من الجهات المختصة بالبلدية و غياب الصيانة و المتابعة و الرقابة.

- الجدول رقم (13) يبين انتشار الأنشطة الحرفية في الاحياء السكنية.

انتشار الأنشطة الحرفية	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	25	41,67
لا	35	58,33
المجموع	60	100

من خلال الجدول يتضح أن 58.33%من أفراد العينة بما يعادل 35 فرد لا تعاني أحياءهم من انتشار الأنشطة الحرفية ،بينما 41.67 % من أفراد العينة و التي تمثل 25 فرد تنتشر بأحيائهم الأنشطة الحرفية.

إن نسبة انتشار الأنشطة الحرفية و الاقتصادية في الأحياء السكنية تشكل نسبة كبيرة نوعا ما لأن هذه الأنواع من الأنشطة الحرفية تعد مصدر إزعاج لسكان الأحياء ،وهذا نتيجة لانعدام التخطيط الواضح يعمل على راحة السكان و عدم السيطرة و التحكم في انتشار هذه الأنشطة من قبل السلطات المحلية.

-الجدول رقم (14) يبين سبب انتشار الفوضى في المدينة.

سبب انتشار الفوضى	التكرار	النسبة المئوية %
سوء التخطيط	23	25.84
غياب الرقابة	39	43.83
المواطن	27	30.33
المجموع	89	100

ملاحظة: العدد 89 يمثل عدد إجابات المبحوثين

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن 43.83% من آراء المبحوثين أي 39 فرد يرجعون سبب انتشار الفوضى في المدينة إلى غياب الرقابة من قبل السلطات المحلية, ويرى30.33 % من المبحوثين أي 27فرد يرجعون سبب انتشار الفوضى في المدينة إلى المواطن وعدم وعيه بدوره المباشر أو الغير مباشر انتشار الفوضى في المدينة, كما يرى 25.84% من المبحوثين أي 23 فراد أن انتشار الفوضى يعود الى سوء التخطيط من طرف الهيئات المحلية المسؤولة عن تخطيط المدينة.

و من خلال هذا يتضح أن أغلبية الأراء ترى أن غياب الرقابة وسوء التخطيط التي تعتبر من مسؤوليات السلطات المحلية هي أكثر الأسباب التي تشكل انتشار الفوضى في المدينة , أما المواطن فهو في المرتبة الثانية نتيجة لجهله بدوره أو لأنانيته ووعي ذات وفي غياب الرقابة و سوء التخطيط مما يفعل من دوره السلبي على المدينة.

– الجدول رقم (15) يبين المرافق و التجهيزات الموجودة و الغير الموجودة في الاحياء.

المرافق و التجهيزات	موجودة	النسبة المئوية %	غير موجودة	النسبة المئوية %	المجموع	النسبة المئوية %
إنارة عمومية	53	9.81	7	1.3	60	11.11
قنوات الصرف الصحي	49	9.07	11	2.05	60	11.12
المساحات الخضراء	36	6.67	24	4.44	60	11.11
أماكن رمي القمامة	44	8.15	16	2.96	60	11.11
حنفيات عمومية	17	3.15	43	7.96	60	11.11
ملاعب جوارية	16	2.96	44	8.15	60	11.11
طرق معبدة	21	3.89	39	7.22	60	11.11
أماكن لعب الأطفال	24	4.44	36	6.67	60	11.11
حدائق التسلية	6	1.11	54	10	60	11.11
المجموع	266	49.25	274	50.75	540	100

- نلاحظ أن المجاميع لا تساوي عدد أفراد العينة لأن الإجابة عن السؤال لها عدة اختيارات أي قد

يجيب فرد بعدة إجابات ومن خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن 50.75 % من أفراد العينة لا تحتوي أحيائهم على المرافق و التجهيزات الضرورية نتيجة في نقص عملية التهيئة وربط الأحياء السكنية بالمرافق والتجهيزات المذكورة من قبل السلطات المحلية غير أن 49.25 % من أفراد العينة تتوفر أحياؤهم على المرافق و المذكورة كما يتضح كذلك بأن هناك أولويات في ربط الأحيا و تهيئتها بالمرافق و التجهيزات حيث نجد الإنارة العمومية تمثلبنسبة 9.81% وقنوات الصرف الصحي 9.07 % أما أماكن رمي القمامة فتمثلها 8.15 % وأخيرا المساحات الخضراء بنسبة6.67% وفي مقابل ذلك يتعمد مسؤولي البلدية على

توفر التمييز في مد أحياء معينة بالتجهيزات وتهميش أحياء أخرى وذلك ما تبينه نسبة 3.15 % من توفر مصداقية الحنفيات العمومية ونسبة2.96 % من توفر الملاعب الجوارية ونسبة 4.44 % أماكن لعب الأطفال

ونسبة 1.11% من حدائق التسلية والترفيه وبالرغم من أهمية هذه التجهيزات إ لاّ أن مسؤولي البلدية لا يعطونها التعامل مع المشاريع المخولة لإنجازها.

- الجدول رقم (16)يبين مدى تدهور المرافق والتجهيزات بالأحياء.

تدهور التهجيزات و المرافق	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	48	80
لا	12	20
المجموع	60	100

يتبين من خلال الجدول أن 80% من أفراد العينة أي 48 فرد تعيش أحياءهم حالة من التدهور في تأثر المرافق و التجهيزات وهذا يرجع بالدرجة الأولى لنقص أو انعدام عملية التهيئة العمرانية و الحفاظ وصيانة هذه المرافق من الخراب الذي يحدثه المواطن أو جهات أخرى كالشركات و المؤسسات التي في على طبيعة الأحياء بأعمالها وفي غياب الرقابة من السلطات المحلية سوء اتجاه المواطن أو الشركات التي خلّفت هذا التدهوركما نجد أن 20% من أفرادالعينة أي 12فرد تعاني أحياءهم من تدهورالمرافق والتجهيزات بنسبة قليلة .

- الجدول رقم(17) يبين تأثير تدهور المرافق و التجهيزات على الأسرة

تأثير تدهور المرافق على الأسرة	التكرار	النسبة %
نعم	43	89.58
لا	5	10.42
المجموع	48	100

- ملاحظة :يمثل المجموع 48 عدد إجابات المبحوثين.

يتبين من خلال الجدول (17) أن 89.58 % من أفراد المبحوثين والذي يشكل 43 فرد يعاني أو يتأثّر أفراد أسرهم جراء التدهور الذي تعرفه المرافق و التجهيزات، فالأطفال وفي غياب المرافق الخاصة بهم في الحي يدفع بهم إلى التسكع في شوارع و البحث عن بديل يمكن أن يقودهم إلى الانحراف وخلق مشكلات اجتماعية كما أن الأسرة تصبح تعيش ظروف سيئة بسبب التدهورفيالتجهيزات والمرافق كما نجد10.42 من أفراد العينة أي 5 وهي نسبة قليلة جدا لا تتأثر بتدهور المرافق.

- الجدول رقم (18) يبين مطالبة البلدية بإعادة تحسين وضع الحي.

مطالبة البلدية بإعادة تحسين وضع الحي	التكرار	النسبة %
نعم	39	65
لا	21	35
المجموع	60	100

يمثل هذا الجدول التكراري مقياس مطالبة سكان مدينة مستغانم لإعادة تحسين أوضاع الحي إذ يلاحظ أغلب الإجابات كانت بنعم وعددهم هو 39فرد ما يمثل نسبة 65% أما الذين لا يطالبون البلدية فعددهم 21فرد أي ما يمثل نسبة 35% إن ما تعكس النسبة الأولى هو الحقيقة الواقعية التي يعيشها المواطن التي لابد منها لاستقرار كيانه فهو بحاجة إلى المطالبة خاصة بما هو ضروري إذ تقتصر على ضمان الراحة النفسية و الصحية و العمل من أجل البقاء كما تدل النبتين معا على أن تفكير المواطن المستغانمي .أصبح محدودا جدا و مرهونا بضمان قوت يومه في صحة جسمية حسنة وفقط ولا يتعدى ذلك إلى المطالبة بما يأتي في المواثيق و المراسيم و القوانين و التشريعات الرسمية من طرف مسؤولي البلدية كما أن الوضع الحالي للبلاد سواء الجانب السياسي الحكومي الإداري أو الجانب الاجتماعي الثقافي أو الاقتصادي جعل من المواطن آلة تكتفي بما يشغلها فقط ووعود كاذبة وكأنه مخدر عقليا كل هذا وعوامل أخرى تدفع المواطن إلى إهمال كامل حقوقه والاهتمام فقط بأساسيات العيش والحياة.

- الجدول رقم (19) يوضح طرق مطالبة البلدية.

طرق مطالبة البلدية	التكرار	النسبة المئوية %
إجماع سكان الحي	35	89.74
لجنة الحي	4	10.26
المجموع	39	100

توضيح: إن المجموع كان اقل من عدد أفراد العينة لأنه جدول تابع للجدول السابق (انظر الجدول رقم19)

من خلال جدول يبين طرق مطالبة البلدية بإعادة تحسين وضع الحي حيث كانت طريق إجماع سكان الحي بنسبة 89.74 % و من طريق لجنة الحي بنسبة 10.26%حيث تبين نتائج هذا الجدول بوضوح الوضع الذي يعانيه المجتمع المستغانمي خاصة من الجانب الحضري و العمراني إذ يجتمع سكان الحي في

حالات قصوى و ضرورية للجميع (مصلحة عامة) كما تدل نسبة علي غياب تام للجان الحي و التي من المقرر الرسمي أن يكون لها ممثل رسمي في البلدية من مسؤولياته الاهتمام بانشغالات المواطنين و المشاكل التي تعاني منها الأحياء.

-الجدول رقم (20) خاص بقيام البلدية بجهود لتحسين وضع الحي

قيام البلدية بجهود لتحسين وضع الحي	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	24	40
لا	36	60
المجموع	60	100

من خلال الجدول يتبين أن هناك تحسين لوضع الأحياء من طرف البلدية حيث يرى 40% من أفراد العينة أن البلدية تقوم بجهود لتحسين وضع الحي خاصة أحياء وسط المدينة من خلال إكمال النقص الذي تعاني منه المرافق و التجهيزات خاصة عند تقديم شكوى من طرف سكان الحي وباقي الأفراد 60% العمة يرون بأنه لا توجد هناك تحسينات من طرف البلدية لوضع الحي خاصة من حيث الصيانة و الترميم إلا وإعادة الهيكلة فالأحياء في الضواحي تحتاج إلى تحسين على مستوى الهياكل القاعدية و التجهيزات و كذلك في الأطراف .تعاني الأحياء من عدم النظافة ,فساد الأرضية ,تدهور الطرق والافتقار المساحات الخضراء

- **الجدول رقم (21) يبينتقييم وضعية الأحياء المجاورة**

وضعية الأحياء المجاورة	التكرار	النسبة المئوية %
سيئة	11	18.33
متوسطة	39	65
حسنة	10	16.67
المجموع	60	100

جدول تكراري يحتوي على معطيات إحصائية حول وضعية الأحياء المجاورة ويبين من خلاله أن عدد الأحياء السيئة يصل إلى نسبة 18.33% بينما وضعية الأحيا المجاورة التي يصفها أفراد العينة بأنها متوسطة تصل إلى 65 % في حين نجد الأحيا المجاورة بصفة حسنة يصل إلى 16.67%.

إن تحليل المعطيات تؤكد أولا النتائج و التحليلات السابقة فأغلب الأحياء هي متوسطة هذا يعني أنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب و الضروري وما يحقق الراحة النفسية والجسمية للمواطن كما أن الأحياء الحسنة موجودة بنسبة ضئيلة في حين القياس الأوروبي قد وصل المستوى الممتاز و الإبداعي هذا يعني أن الترقية الحضرية لا تسير وفق المراسيم و التشريعات و القوانين الحضرية و السياسات و التخطيط والتهيئة العمرانية فالتحسن على مستوى الأحياء إذا وجد أصبح مرهونا بسكان الحي.

- **الجدول رقم(22) يبين أسباب ظهورالمشاكل التي تظهرفي الحي.**

أسباب ظهور المشاكل في الحي	التكرار	النسبة المئوية %
عدم قيام البلدية بدورها	36	60
عدم قيام لجنة الحي بدورها	10	16.67
غياب سكان الحي عن صنع القرار	14	23.33
المجموع	60	100

يبين الجدول (22) أن أفراد العينة 60 % يرون بأن أسباب ظهور المشاكل التي يعاني منها الحي هي عدم قيام البلدية بدورها في حين يرى 16.67% أن السبب هو عدم قيام لجنة الحي بدورها أما الفئة الأخيرة23.33% ترى أن سبب ذلك هو غياب الحي عن صنع القرار, إن أعلى نسبة مثلت أسباب ظهور مشاكل الحي في عدم قيام البلدية بدورها هذه الحقيقة تبين أذ ن البلدية في مدينة مستغانم هي ملك طاغي يتحكم في مام الأمور الصالحة و تأتي النسبة الأقل منها و هي نتيجة السبب الأول فغياب السكان عن صنع القرار الذي يتحكم في

زمام الأمور الصالحة و تأتي النسبة الأقل منها و هي نتيجة السبب الأول فغياب السكان عن صنع القرار يسمح للمسؤولين بالتسيير الهادف إلى تحقيق ثروة و استثمارات لصالحهم فالوعي الزائف للمواطن المستغانمي أو السبات الدائم للشعب هو ما يدع المسؤولية تضيع وتصبح البلدية شعار و فقط.

المبحث الثاني: عرض و تحليل معطيات نتائج الفرضية الثانية

- الجدول رقم (23) يبين حملات التوعية للحفاظ على الحي.

حملات التوعية	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	12	20
لا	48	80
المجموع	60	100

من خلال الجدول يتبين أن أفراد العينة 20% الذين يرون بأنّه هناك حملات توعية تجريها البلدية في حين نجد 80% من أفراد العينة يقرؤون بأنّه هناك حملات توعية باعتبار البلدية في قيامها بحملات التوعية بهذه النسبة عبارة عن إستطان للواقع المعاش في مدينة مستغانم أي أن مسؤول بلدية مستغانم لا يعطي أهمية لحملات التوعية، فهذا يقودنا إلى هل المسؤولون لهم نم الثقافة ما يمكنهم من ذلك، وهذا نتيجة لوضعية الأحياء أي ماذا قدم للسكان سواء عمرانيا أو حضاريا لكي يقوم بحملات توعية إذا هذا دليل آخر على أن انعدام عمليات الترقية الحضرية هي نتيجة حتمية لكل الأسباب و التحليلات السابقة وحتى كل التحليلات.

- الجدول رقم) (24) يبين الأطراف المسؤولة عن التوعية.

الأطراف المسؤولة عن التوعية	التكرار	النسبة المئوية %
لجان الحي	32	54.24
المؤسسات التربوية و الدينية	16	27.12
الصحافة	11	18.64
المجموع	59	100

- توضيح: يمثل المجموع الموضح في الجدول إجابات المبحوثين بنعم في الجدول السابق رقم 23 مع تعدد الإجابات.

إن الجدول المبين أعلاه يوضح نسب الأطراف المسؤولة عن التوعية إذ يرى 32 فرد من العينة أن الأطراف المسؤولة عن ذلك هي لجان الحي و تمثلهم نسبة 54.24%و ترى فئة أخرى أن المؤسسات التربوية والدينية بنسبة 27.12% هي الكفيلة بتلك المسؤولية في حين يرى 18.64% أن الصحافة هي المنوطة بذلك .

- إن ما تعمل عليه لجنة الحي هو الاهتمام بالضروريات فيما يخص الحي فأغلب الإجابات أثرت بذلك فهي أول من تمسه مشاكل تظهر في الحي بصفتها تمثل السكان ومن الحتميات أن تتولى ذلك من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الحفاظ على المستوى الحسن والدائم خاصة فيما يخص النظافة والأمن و المساحات الخضراء وكل المرافق التي تريح السكان من الضغوطات التي تفرضها المدينة,وتأتي باقي الإجابات علىالمؤسسات التربوية و الدينية ثم الصحافة وهذا دليل على عدم نجاعة و فعالية هذه العمليات المتمثلة في العمل الميداني الذي تفرضه التوعية من طرف السكان.

- الجدول رقم (25) يبين مدى تحقيق عملية التوعية لتحسن حضري.

تحقيق عملية التوعية للتحسين الحضري	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	34	56,67
لا	26	43,33
المجموع	60	100

من خلال الجدول يتضح أن 56.67% من آراء المبحوثين و التي تمثل 34 فرد قد حققت عملية توعية الأحياء حول كيفية المحافظة ورعاية المحبط أوالفضاء الخارجي للسكن في تحسين هذه الأحياء أ ما من آراء المبحوثين لم تحقق عملية التوعية تحسن مشهود في أحيا هم وهذا يرجع بالدرجة الأولى 43.33% إلى المواطنين الذي لا يهتمون بالمجال الداخلي لسكن سوى ذلك يعتبر أمر لايخصهم.

-الجدول (26) يبين إمكانية وجود رقابة قانونية للممتلكات العامة للحي

الرقابة القانونية	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	13	21.67
لا	47	78,33
المجموع	60	100

من خلال الجدول يتبين أن 78.33%من آراء المبحوثين و التي تمثل 47فرد يؤكدون عن عدم وجود رقابة قانونية للممتلكات العامة للحي من قبل السلطات المحلية وهذا ما يعمل على تدهور المرافق وهذا ما في يعمل على تدهور المرافق و التجهيزات في الفضاء الخارجي للسكن في ظل غياب سلطة الردع يجد وتعبر المواطن ضالته في تخريب الممتلكات العامة للحي ,كما تمثل 21.67%من آراء المبحوثين والممثلة في 13فردا يؤكدو عن وجود رقابة قانونية على الممتلكات العامة للحي لكن هذه النسبة تبقى ضئيلة عن مدى نقص الرقابة القانونية على الفضاءات الخارجية للسكن.

- الجدول رقم (27)يبين إمكانية رفع دعوة قضائية من قبل البلدية على المواطن

رفع دعوة قضائية	التكرار	النسبة المئوية %
لا	60	100
المجموع	60	100

يتبين من خلال الدول أن جميع أفراد العينة 100% لم يتم رفع ضدهم أي دعوة قضائية من قبل البلدية وهذا نتيجة لغياب سلطة الردع عن دورها في المجال الحضري و عدم الاكتراث لأ ن هذه النسبة الكبيرة تشير بشكل واضح للفوضى و التدهور الذي تعيشه الفضاءات الخارجية للمحيط الحضري.

- الجدول رقم(28) يبين مدى مساهمة عملية التوعية في تنظيم الحي.

مساهمةعملية التوعية في تنظيم الحي	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	45	75
لا	15	25
المجموع	60	100

يتضح من خلال الجدول أن 75%من آراء المبحوثين والتي تمثل 45فرد أن لعملية التوعية والحفاظ على الفضاءات الخارجية دور كبير في تنظيم الحي .فهل أدرك القائمون على التوعية في البلدية ما لهذه العملية من تأثير ايجابي على المحيط الحضري,كما أن 25%من آراء المبحوثين و التي تمثل 15فرد أن عملية التوعية لا تساهم في تنظيم الحي وهذا نتيجة لعدم وعي سكان الأحياء بمسؤوليتهم اتجاه المحيط الحضري.

- الجدول رقم (29) يبين تأثر بالوعات الصرف الصحي عند نزول المطر.

تثأر بالوعات الصرف عند نزول الأمطار	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	41	68,33
لا	19	31,67
المجموع	60	100

يتضح من الجدول أن أغلبية أفراد العينة يعانون من تأثر بالوعات الصرف الصحي عند نزول المطر ويؤثر سلبا على الحي من الجانب الجمالي و الأفراد من الجانب الصحي فهي تؤدي إلى انتشار الرائحة الكريهة حيث تقدر نسبة الأفراد الذين يرون أن أحيائهم تعاني هذه المشكلة 68.33%ويرجع سبب ذلك إلى قدمها وعدم اهتمام السكان بها وذلك يرمي الفضلات أما 31.67% لا يعانون المشكلة.

- الجدول(30) يبين مدى اهتمام البلدية بعمليات الإصلاح.

اهتمام البلدية بعمليات الإصلاح	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	18	43.90
لا	23	56.10
المجموع	41	100

توضيح: إن المجموع كان اقل من عدد أفراد العينة لأنه جدول تابع للجدول السابق و الإجابة عنه لا تتعدي عدد الموجبين بنعم و هو 41

من خلال الجدول يتبين أن نسبة الأفراد الذين يقرون بأن هناك اهتمام من طرف البلدية بعمليات الإصلاح تصل إلى43.90% أما الباقي من أفراد العينة 56.10% يرون انه لا يوجد اهتمام بعمليات الإصلاح لبالوعات الصرف الصحي و يرجع ذلك لكثرة النفايات التي تحويها.

- الجدول رقم (31) يبين مدى إصلاح البلدية لإعطاب الإنارة العمومية.

عمليات اصلاح عطب في الإنارة العمومية	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
نعم	42	70
لا	18	30
المجموع	60	100

في ضوء هذا الجدول يتضح أن نسبة أفراد المبحوثين 70% يتفقون على أنّه هناك عناية بإصلاح الإنارة العمومية في حالة عطب عند تقديم شكوى ونسبة 30% خاصة من سكان الأحياء الشعبية يفتقرون إلى الإنارة العمومية و بالرغم من وجودها ويرجع ذلك إلى عدم الاهتمام بالشبكات الكهربائية من طرف مصالح البلدية و قدم أعمدة الإنارة.

-الجدول رقم(32) يبين مدة عملية إصلاح الإنارة العمومية.

مدة اصلاح الإنارة العمومية	التكرار	النسبة المئوية %
فترة قصيرة	8	19.05
فترة طويلة	16	38.10
عند تقديم شكوى	18	42.85
المجموع	42	100

توضيح: يمثل مجموع الإجابات 42 إجابة لارتباط هذا الجدول بالجدول السابق يتبين من خلال الجدو42.أغلبية العينة 42.85 % ممن يرون أنه هناك إصلاح للإنارة العمومية تقوم به مصالح البلدية

عند تقديم شكوى في حين يرى أفراد العينة بنسبة 19.05% بأنّه يتم الإصلاح خلال فترة قصيرة 38.10% يقررون بأنه يتم الإصلاح خلال فترة طويلة ويرجع ذلك إلى اختلاف الأحياء من حيث

الموقع، فالأحياء وسط المدينة تتلقى عناية بالإصلاح أكثر، أحياء الأطراف و الضواحي لقربها من المقر البلدي.

- الجدول رقم (33) يبين مدى عناية البلدية بالمساحات الخضراء.

العناية بالمساحات الخضراء	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	22	36,67
لا	38	63,33
المجموع	60	100

يتضح من الجدول أن هناك عناية بالمساحات الخضراء حسب أفراد المبحوثين الذين يقرون أنّه توجد عناية من طرف البلدية بالمساحات الخضراء 36.67% أما الباقي 63.33%من أفراد المبحوثين يرون أنّه لا توجد عناية من طرف مسؤولي البلدية وتكشف إجابات هؤلاء عن وجود فروق في توزيع التجهيزات الحضرية و المرافق العامة بطريقة منظمة أو عشوائية لأ ن البلدية لا تهتم بالمساحات الخضراء بدرجة كبيرةمما أحدث خللا بين السكنات والمرافق.

- الجدول (34) يبين مد ة العناية بالمساحات الخضراء من قبل البلدية.

مدة العناية بالمساحات الخضراء	التكرار	النسبة المئوية%
يوميا	01	02.63
شهريا	05	13.16
سنويا	09	23.68
أحيانا	23	60.53
المجموع	38	100

توضيح: المجموع 38 تمثل مجموع الإجابات المبحوثين في الجدول رقم (34) لارتباطه بالجدول السابق .

يتبين من الجدول أن أفراد المبحوثين الذين يقررون بأنّه هناك عناية بالمساحات الخضراء إجاباتهم مختلفة إذ تتراوح نسبة الأفراد الذين يرون أن مصالح البلدية تقوم بالعناية يوميا 2.63% لتصل إلى 60.53% بالنسبة لأفراد المبحوثين الذين يرون بأن العناية بها أحيانا وهذا يدل على أن أفراد المبحوثين ليس لهم علم باهتمامات البلدية فهم يحكمون على ما يرونه في حياتهم اليومية وهذا يتبين من خلال إجاباتهم وهناك من يرى أنّه لا توجد عناية من طرف مصالح البلدية بل هم من يعتنون بالمساحات الخضراء لقدرة مشاركتهم في التردد عليها.

-الجدول رقم (35) يبين مدى قيام البلدية بتنظيف الحي.

تنظيف الحي	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	21	35
لا	39	65
المجموع	60	100

يتضح من الجدول أن أغلب أفراد المبحوثين 65% يعترفون بأن البلدية غير مهتمة بتنظيف الأحياء نتيجة لانتشار الأوساخ وعدم وجود أماكن رمي القمامة و الأفراد هم من يقومون بعملية التنظيف خاصة في أحياء العمارات مقارنة بأحياء الفيلات في وسط المدينة في حين 35% من أفراد المبحوثين يقرون بأن هناك

عناية بتنظيف الحي كل يوم صباحا من طرف عمال النظافة.

- الجدول رقم (36) يبين مدى قيام البلدية بإصلاح الطرق و الأرصفة المتدهورة.

إصلاح الطرق و الأرصفة المتدهورة	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	23	38.33
لا	37	61.67
المجموع	60	100

الواضح من الجدول أن 38.33% من أفراد العينة يعترفون بأن هناك اهتمام بإصلاح الطرق و الأرصفة المتدهورة وذلك عن طريق إعادة ترميمها و هيكلتها خاصة الطرق الواسعة في حين 61.67% يقرون بأنّه لا توجد عناية بإصلاح الطرق وحتى الأرصفة المتدهورة في العديد من الأحياء خاصة أمام السكنات الشعبية فهي مهمشة من طرف البلدية حتّى في حالة تقديم شكوى.

- الجدول رقم (37) يبين مدى قيام مسؤولي البلدية بمعاينة الحي.

معاينة الحي	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	16	26,67
لا	44	73,33
المجموع	60	100

الجدول المبين أعلاه يوضح رأي أفراد عينة البحث فيما يخص معاينة الحي من طرف مسؤولي البلدية إذ بلغت الإجابة بنعم النسبة 26.67%في حين بلغت الإجابة بلا 73.33% وهذه النتائج تعطينا تقريرا دقيقا عن واقع مسؤولي البلدية الذي يقتصر في تواجد قبيل الانتخابات ثم تلاشي واضمحلال أي أن نسبة 26.67 %ما هي إلاّ تطبيق واجبات ضرورية من بينها عمليات إصلاح أو النظر في مشروع معين وغيرها و أغلب هذه المعاينات تتم تحت ضغوطات قد تكون في بعض الأحيان من طرف السكان إلا أن النسبة 73.33% أكدت أن البلدية هي مجرد مؤسسة خاصة تخدم مصالحها الخاصة.

- الجدول (38) يبين الفترات التي تتم فيها المعاينة.

فترات المعاينة	التكرار	النسبة المئوية%
كل شهر	4	25
كل ستة أشهر	3	18.75
كل سنة	9	56.25
المجموع	16	100

توضيح: المجموع مرتبط بعدد الإجابات بنعم في الجدول رقم37

يبين الجدول أعلاه بيانات إحصائية تتعلق بفترات المعاينة من طرف مسؤولي البلدية حيث يرى 4 أفراد أنها تكون كل شهر أي ما يعادل 25% ويرى 3 أفراد أنها تكون كل ستة أشهر أي ما يعادل 18.75% وبلغت نسبة الذين يرون أنها تكون كل سنة بنسبة 56.25%،كل هذه النتائج تعكس بالدرجة الأولى حقيقة النتائج السابقة و من جهة أخرى تعكس أهداف مسؤولي البلدية ، فالمعاينة التي تتم كل سنة ماهي إلا دليل على عدم اهتمام المسؤولين و الهيئات المعنية بالمهام الموكلة اليها .

-الجدول رقم (39) يبين غرض مسؤولوا البلدية من هذه المعاينة.

غرض من المعاينة	التكرار	النسبة المئوية %
تغطية نقائص الحي	12	20
مراقبة التجاوزات العمرانية	2	3.33
مصالح شخصية	46	76.67
المجموع	60	100

يبين الجدول أعلاه معطيات إحصائية لآراء أفراد المبحوثين فيما يخص غرض معاينة مسؤولي البلدية للأحياء فقد بلغت 20% الذين يرون أن الغرض هو تغطية نقائص الحي في حين مثلت نسبة 3.33%غرض مراقبة التجاوزات العمرانية وقد مثلت نسبة 76.67% غرض المصالح الشخصية إذ تقابل النسبة الأولى و ما يتم تحقيقه من عمليات تحسين تمس أحياء مسؤولين و أقاربهم أما المراقبة للتجاوزات العمرانية تكاد تنعدم لوجودها في المواثيق و المراسيم فقط وليست لديها هيئات و هياكل و إطارات تعمل على مهام اهتمامات أوكلت إليها بصفة قانونية وتأتي أعلى نسبة لتبيين الحقيقة الواقعية وهي الحملات الانتخابية أصبحت مجرد عادة منجدرة عن تعفّن الأوضاع السياسية والأخلاقية و الإدارية و المعاينة هي تحقيق

مصالح شخصية دائمة.

- الجدول رقم (40)يبين مدى استقبال المواطنين من طرف مسؤولي البلدية

الاستقبال	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	27	45
لا	33	55
المجموع	60	100

يبين الجدول أعلاه معطيات إحصائية لآرء أفراد االمبحوثين فيما يخص وجود أو إمكانية الاستقبال من طرف مسؤولي البلدية حيث بلغت نسبة المجيبين بنعم 45% في حين بلغت 55% نسبة المجيبين بلا وهذه النتائج تدل دلالة قاطعة على تقصير المسؤولين في الاهتمام بانشغالات و مشاكل يطرحها سكان الحي فالنسبة الأولى ما هي إلاّ تقرير لضمان وجود أوكيان و استمراريته ألا وهو إدارة مسؤولة عن شعب أي شيء حتمي وضروري للوجود من أجل البقاء على كرسي المسؤولية كما ترتبط هذه النتائج بظاهرة أخرى تسمى بأصحاب النفوذ.

-الجدول رقم (41) يبين مدى وجود يوم مخصص للاستقبال من قبل البلدية.

يوم مخصص للاستقبال	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	19	70.37
لا	8	29.63
المجموع	27	100

توضيح: يمثل المجموع 27 في هذا الجدول مجموع الإجابات بنعم في الجدول 41 ويرجع ذلك للارتباط بين الجدول السابق.

ـ جدول يبين إمكانية وجود يوم المخصص للاستقبال من طرف مسؤولي البلدية و عدم وجوده حيث كانت النتائج الموضحة في الجدول إقرار على عدم اهتمام البلدية بالسكان لأ ن عدم وجود يوم مخصص بنسبة 29.63% ليست أمرا هينا ربما تعكس حقيقة أخرى وهي (المعرفة .الكتاف.....) فالفرد الذي له نفوذ

وأقارب يتقلدون مسؤوليات له الحق في تخصيص يوم الاستقبال أ ما الطبقة الدنيا فلا يتم استقبالها أصلا).

المبحث الثالث: نتائج الفرضيات :

أولا : نتائج الفرضية الأولى: تطبق البلدية سياسات و مخططات تمكنها من الحد من أي تجاوزات عمرانية .

- يبين العمل الميداني من خلال الجدول –9– أن أغلب الأفراد يرون أن مد الأحياء بالتجهيزات والمرافق لا يتم بصورة متكافئة أو بشكل متساو حيث تثبت نسبة 73.33% ذلك كما وضحت معطيات الجدول –10– أن التوسع العمراني يتم على حساب المساحات الخضراء و النسبة 75% ما هي إلا دليل على عدم قيام البلدية بدورها في مجال توجيه التوسع العمراني .
- من خلال الجدول–11– توضح لنا أن الطرق و الأرصفة بنسبة 58.33% وهذا ما يعتبر من جهة دافع لعمليات الترميم و الإصلاح و من جهة أخرى يعد مظهر يبرز جماليات المدينة في حال الاهتمام بها و الإبداع في عمليات تحسينها .
- كما تبين لنا من خلال الجدول –14– أن سبب انتشار الفوضى في المدينة راجع إلى غياب الرقابة من طرف البلدية بنسبة 43.82% و غياب المواطن بنسبة 30.33% وهذا ما يبرهن على أن الفوضى التي تعيشها المدينة ما هي إلا نتيجة تحصيل حاصل ،فغياب المواطن يسهل من أداء المسؤول الذي يرضخ للامبالات وينتهز فرصة الحرية وعدم محاسبته سواء من طرف المواطن أو المسؤولين في حد ذاتهم .

*كل هذه النتائج تنفي صحة المؤشر الأول : قيام البلدية بعمليات التخطيط العمران .

- أما ما يوضحه الجدول –15– هو أن توفر أو عدم توفر المرافق و التجهيزات كان بنسب متباينة حيث تعد الإنارة العمومية أكثر تواجدا بنسبة 9.81% وأدنى المرافق توفرا هي حدائق التسلية بنسبة 1.11 %وهذا راجع إلى تدني مستوى برمجة مشاريع خاصة بالمرافق و التجهيزات ، إذ يتحتم على مسؤولي البلدية توفير بعض المرافق من أجل تغطية جانب معين توليه للمسؤولية ،في حين يتم تغييب بعضها الآخر ،تحت تبريرات عدم توفر الإمكانيات المالية ·
- من خلال الجدول –16– يتضح أن أغلب المرافق و التجهيزات المتوفرة تعاني من تدهور و إهمال و النسبة 80% تبرهن على ذلك وما يبينه الجدول –17– من تأثر أفراد الأسرة بصورة سلبية جراء تدهور المرافق والتجهيزات هو عدم تولي المسؤولين الدور المخول إليهم حيال خدمة المواطن والسهرعلى توفير متطلباتهم .

ـ كما تبين من خلال الجدول –20– أن أغلب الأفراد يرون بأن البلدية لا تقوم بأي جهود لتحسين وضع الحي بنسبة 60% وهذه الأغلبية إنما توحي إلى عدم استحقاق المسؤولين لتلك المناصب التي من المفروض أن تخدم الشعب .

ـ من الجدول –21– نستنتج أن هناك تهميش أو اهتمام مقصود بنوع معين أو بمنطقة معينة دون الأخرى لما تكشفه النسب الخاصة بوضعية الأحياء المجاورة .

ـوفي الجدول –22– أغلب آراء المبحوثين أقرت بعدم قيام البلدية بالدور المنوط بها وهذا يبرز الفساد الإداري الذي أصبح مجرد انتهاز و استغلال لفرصة اللاوعي من طرف المواطن الغالب على المجتمع المستغانمي .

ثانيا : نتائج الفرضية الثانية : تعمل البلدية على الحفاظ و الصيانة المستدامة لجميع الفضاءات الخارجية للمدينة .

من خلال الجدول –23– تبين بأنه لا توجد حملات توعية من قبل البلدية والنسبة 80% أثبتت ذلك وما يزيدنا تدقيقا أكثر الجدول ـ 24ـ بالنسب الخاصة بالأطراف التي تنوب عنها في ذلك .

– من خلال الجدول –26– تبين انعدام الرقابة القانونية للممتلكات العامة للحي .

ـ كما أن الجدول –28– بين أنه ورغم ما تقدمه عملية التوعية و الردع من مساهمة في تنظيم الحي يبقى دور البلدية منقوص.

وهذا ما ينفي لدرجة ما وجود التوعية و القيام بعمليات الردع من قبل البلدية .

ـمن خلال الجدول - 29- تبين بأن بالوعات الصرف الصحي تتأثر عند نزول المطر بنسبة 68.33% مما يؤثر على الجانب الجمالي للحي و على صحة الأفراد ،بالإضافة إلى الجدول –30–بين أن اهتمام البلدية بعمليات الإصلاح ضئيل بنسبة 43.90% في حين أن أكبر نسبة 56.10% لا ترى اهتماما من طرف البلدية بإصلاح بالوعات الصرف الصحي .

ـ كما وضح الجدول –31– العناية بإصلاح الإنارة العمومية في حالة عطب ،حيث أن الإصلاح يتم بنسبة 70% لكن يتم ذلك عند تقديم شكوى للمصالح البلدية و هذا ما تبين من خلال الجدول –32–بنسبة 42.85%كما بين الجدول–33– أن العناية بالمساحات الخضراء تكاد تنعدم بنسبة 63.33% يرون أن العناية بها لا توجد ومن خلال الجدول –34– تبين أن مدة العناية بها أحيانا ما تكون .

- كما وضح الجدول –35–عملية تنظيف الحي ،إذ يقر الأفراد أن البلدية غير مهتمة بتنظيف الأحياء بنسبة 65%

كما تبين ذلك من تراكم الأوساخ و عدم وجود أماكن رمي القمامة التي شاهدناها من خلال الملاحظة

- الجدول –36–تبين أن اهتمام البلدية بإصلاح الطرق و الأرصفة المتدهورة ضئيل و نسبة ذلك تقدر ب 38.33% في حين تبين نسبة 61.66% أنه لا توجد عناية بالطرق والأرصفة

* وفي مجمل ما سبق نستنتج نفي المؤشر الثالث الخاص بالصيانة المستدامة للفضاءات الخارجية للحي

–من خلال الجداول37– 38–39–نتأكد من أن المعاينة وإن وجدت بنسب ضئيلة جدا فهي تتم بمناسبات معلومة لدى الجميع وهي الحملات الانتخابية أو لمصالح شخصية .

* وهذه النتائج الأخيرة تنفي وجود متابعة مستمرة و خرجا ت ميدانية من طرف مسؤولي البلدية

.

إن كل النتائج السابقة تنفي الفرضية الثانية التي تقول أن البلدية تعمل على الحفاظ و الصيانة المستدامة لجميع الفضاءات الخارجية للمدينة .

ثانيا : النتائج العامة :

- كشفت لنا نتائج الدراسة عما يلي:

1- عدم قيام البلدية بعمليات التخطيط الحضري.

2- عدم القيام بعملية التهيئة العمرانية والكشف عن عيوبها.

3- عجز البلدية عن تحقيق مهمتها في الحفاظ والصيانة المستدامة لجميع الفضاءات الخارجية للمدينة.

4- غياب التوعية وعدم المتابعة المستمرة والخرجات الميدانية من طرف المسؤولين بالبلدية.

الفصل الرابع: المشاكل الحضرية في ظل السياسة الحضرية

تمهيد

المبحث الأول : الأحياء المتخلفة

المبحث الثاني : التدهور البيئي

خلاصة

تمهيد: إن القرارات التي تتخذها الإدارة الحضرية في تنمية مجالها العمراني وتسييره بعيدا عن الواقع، و دون ربط تخطيط المدن بالتخطيط الإقليمي كما هو الحال ببلادنا. قد خلق الكثير من السلبيات التي تتضاءل إلى جانبها ما أفادته المدينة حضريا و تاريخيا، و يخدش هويتها و يجعلها مدينة بدون مميزات وبدون روح، إذ توقف نمط الحياة في كثيرمن المدن التي تعاني مشاكل تشل نموها وتدفعها قدما للتخلف والفقر فيظهر في التعمير و السكن الفوضوي و التدهور البيئي للمحيط الحضري.

وهذا ما أكدته النظرية الوظيفية لابد من جود دور تؤديه الهيئات في ظل الأوساط الحضرية .

-المبحث الأول:الأحياء المتخلفة.

تعتبر المناطق المتخلفة من بين أكبر المشاكل التي تعاني منها مدن العصر، تتواجد هذه المناطق على ضواحي المدن كوصمة عار في حق ما طبق من سياسات حضرية، التي انتهجتها الهيئات الحكومية إذ نجد هذه الأحياء وسط تدهور سيئ، و تشوه لسكناتها، و غياب تجهيزها بالمرافق الضرورية،ناهيك عن المشاكل التي تنعكس عنها، كالفقر، البطالة،الانحراف، التشرد...الأمر الذي يحدث اضطراب في تسيير المؤسسات الحضرية.[1]

و من هذا المنطلق سنحاول البحث عن حقيقة هذه الأحياء من خلال:

أولا : مفهوم الأحياء المتخلفة:

"تعرف هذه المناطق في اللغة الإنجليزية فهي تلك المناطق التي لم تمسها يد المخطط إطلاقا، أو أسيئ تخطيطها، و لا يشترط فيها أن يكون مناطق قديمة، إذ كان من الممكن تواجد ها في مناطق حديثة العمران، إلا أنها سيئة التخطيط، و أحيانا تطلق على منطقة تضم مجموعة من المساكن التالفة أو المستهلكة غير الصحية، و التي بنقصها الكثير من الوسائل المعيشية اللازمة".[2]

"و يعرفها "عاطف غيث":على أنها المكان الذي توجد به مباني تتميز بالازدحام الشديد، و التخلف و الظروف الصحية الغير الملائمة و ما يترتب على وجود هذا كله من آثار على الأمن و الأخلاق".[3]

كما تعرف: على أنها مناطق عشوائية سريعة النمو، ذات كثافة مرتفعة، تقع عادة إما داخل المدينة القديمة، أو بالقرب منها أو على هامش المنطقة الحضرية.[4]

كما تعتبر الأحياء المتخلفة، مناطق ذات مظاهر سيئة، تغلب عليها طابع القذارة و الفساد الاجتماعي، ذات شوارع و أزقة قديمة تقع داخل نطاق المدن، كأجزاء منها، مكونة بذلك نواة المناطق المتخلفة.[5]

---

[1] محمد بوخلوف . **التوطين الصناعي وآثره العمرانية**. دراسة سوسيولوجية لأطراف مدينة الجزائر، أطروحة دكتورة دولة في علم الاجتماع الحضري، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995،ص134

[2] سعيد علي خطاب علي . **المناطق المتخلفة عمرانيا وتطورها-الإسكان العشوائي**، دار الكتاب العلمية للنشر والتوزيع،(د-ت)، ص63

[3] محمد عاطف غيث . **تطبيقات في علم الاجتماع**. دار الكتب الجامعية، الإسكندرية،1970 ،ص303

[4] حبرالديبريز. **مجتمع المدينة في البلدان النامية**. ت:محمد الجوهري. دار النهضة العربية، القاهرة،1970، ص303

[5] احمد بوذراع . **التطور الحضري والمناطق المتخلفة بالمدن**. مركز المنشورات الجامعة باتنة، الجزائر،1997 ، ص13

و من خلال ما سبق نستطيع أن نقول أن الأحياء المتخلفة: هي عبارة عن مجموعة من المساكن المزدحمة بالسكان، بنيت بطريقة غير مخططة من صفائح القصدير أو الخشب أو الطين أو مباني أسيئ تخطيطها، كالمباني القديمة، و ما تظهره من تشوهات عمرانية، و غالبا ما تتواجد في أماكن معزولة، أو في ضواحي المدن و بالقرب من مجاري صرف المياه، و تظهر نتيجة للهجرة الريفية و الاستيطان الصناعي.

ثانيا : أسباب الأحياء المتخلفة:

– تظهر بسبب توسع المدينة بطريقة غير شرعية، أي أن التخطيط العام للمدينة لم يحدد ذلك النمو العشوائي، مما يضطر الدولة للاعتراف بها، و محاولة تقديم ما يمكن تقديمه من مرافق عامة، و تسهيلات مختلفة.

– نتيجة لنمو عمراني موصى به من قبل التخطيط العام، إلا أنه لم يراع التوصيات و الشروط التي ينص عليها التخطيط العام، مثلا في الجزائر، و في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ظهر حوالي 30% من الأحياء المتخلفة.[1]

– تنشأ المنطقة المتخلفة نتيجة انعزالها عمرانيا، و اقتصاديا و اجتماعيا عن المدينة، مما يجعل منها وحدة عمرانية شاذة تكرس التخلف.

– قد تنشأ حول نواة عمرانية (قرية،تجمع عمراني محدد...) و تتطور حوله المدينة، و تبقى هي متخلفة أو المدن التي تتطور من خلال أحياء قديمة تتوسع لتضم لها قرى، و أرياف نتيجة الهجرة، من منطقة إلى أخرى.

– و أحيانا فإن سياسة الإسكان تأخذ تقسيم المباني وفق نموذج واحد أو اثنين للموقع بأكمله ،الذي لا يراعي التركيب الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي للسكان، إذ توجد أنواع متعددة من الأسر سبب حجمها لا تتناسب مع النموذج الواحد المستورد من الخارج، و هذا ما يضطر السكان إلى إدخال بعض التعديلات التي توافق احتياجاتهم و تقاليدهم.[2]

– نتيجة للتوزيع غير العادل للمشاريع على مختلف أرجاء البلاد.

---

[1] طيب سحنون . **المدينة الجزائرية وتحديات المستقبل**. الملتقى الوطني لتنمية المناطق الصحراوية، معهد الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يوم20–21 نوفمبر 1990 ، ص157

[2] سعيد علي خطاب علي . **المناطق المتخلفة عمرانيا وتطورها**، مرجع سابق، ص70،74

– غياب الاختبار الموضوعي لطرق الإنجاز، و لضعف هياكل التخطيط و التنسيق بين القطاعات و المراقبة.[1]

ثالثا : خصائصالأحياء المتخلفة:

1– من الناحية الاجتماعية:

إن الحياة في هذه الأحياء المتخلفة، حياة لا مكان فيها للتنسيق في ظل اكتظاظها بالسكان الفقراء ذوي المستوى الاقتصادي المنحط، لأنهم يؤدون أعمالا وخدمات لا تضيف قيمة إلى الناتج القومي، و لا لعائلاتهم التي تزداد فيها معدلات الأمية، و الجهل نتيجة للتسرب المدرسي و الالتحاق المبكر بسوق العمل غير الرسمي، نتيجة لانخفاض مستوى الدخل عندهم [2]، و هذا ما يؤدي إلى كثير من المشاكل كالتشرد و الطلاق، و التفكك الأسري و مختلف الانحرافات والإجرام...إلى جانب ذلك سوء أحوالهم الصحية لقلة النظافة و كثرة الفضلات والأوساخ و اشتراك العديد من الأسر في كثير من الأحيان بمجرى مائي، و هو خندق قلما يجري تنظيفه، مما يؤدي لانتشار الجراثيم و القاذورات التي تؤدي إلى تدهور الصحة نظرا لقلة المراقبة و المرافق الضرورية. [3]

2– من الناحية المادية :

هذه الناحية التي تبين ما تعانيه هذه الأحياء من تشوه مبانيه ا و قدمها ونقص التهوية و الإضاءة، و قلة الحدائق و المجري، إن لم نقل انعدامها، إلى جانب ضيق الطرق و الشوارع وانعدام المواصلات و غالبا ما تبنى هذه الأحياء وخاصة على ضواحي المدن، من قصدير أو فضلات الخشب و المواد المعدنية والكرتون. إلى جانب خلوها من المرافق الحيوية، الاجتماعية و الاقتصادية مما يزيد من مشكل الأمية في أوساط السكان و انعدام الوعي عندهم.[4]

و يمكن أن ندرج كيفية توزيع هذه الأحياء في الجزائر في دراسة ميدانية أظهرت حوالي 60 % من هذه الأحياء تقع على أطراف المدينة، و 08 % من هذه و المخطط ، الأحياء داخل المحيط العمراني للمخطط

---

[1] سعيد علي خطاب علي . **المناطق المتخلفة عمرانيا وتطورها**، مرجع سابق ، ص78 جلال عبد الله . **السياسة**

[2] **والتعمير الاجتماعي في الوطن العربي**. مركز البحوث والدراسات السياسية، مطبعة الأطلس، جامعة القاهرة، 1994، ص152

[3] طيب سحنون . **المدينة الجزائرية وتحديات المستقبل**، مرجع سابق، ص157

[4] محمد عاطف غيث . علم اجتماع التنظيم–التفسير والمشاكل. دار المعرفة،الإسكندرية ،1967 ،ص433

الرئيسي للتعمير في الأماكن الفارغة غير الصالحة للتعمير، التوجيهي للتهيئة و التعمير و 02 % لا توجد أحياء قصديرية.[1]

رابعا : أنواع الأحياء المتخلفة :

لقد اختلف العلماء في تحديد أنواع الأحياء المتخلفة حيث : قسم **تشارلز ستوكس** الأحياء المتخلفة إلى نوعين هي :

1-الأحياء المتخلفة ذات الأمل: و هي أحياء سكانها الوافدون الجدد إلى المدينة من أجل حياة أفضل، من التي كانوا يعيشونها سابقا، يعلوهم الأمل و الطموح على الرغم من المستقبل المجهول في هذه الحياة الجديدة، بأنهم سينتقلون يوما إلى مناطق أفضل، ومن ثم فإن مساهمة مثل هؤلاء السكان في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمدينة ذات نطاق ضيق.[2]

2-الأحياء المتخلفة اليائسة: و هي مناطق ذات طابع يائس يشكل النهاية لمرحلة ا لسكان القاطنين بهذه الأحياء، حيث فقدوا الأمل و الطموح في الانتقال إلى حياة أفضل و تملكهم اليأس، و استسلموا للعيش في هذه المناطق للأبد.

كما قسم **غينس** هذه المناطق المتخلفة إلى نوعين هما :

أ- الأحياء المتخلفة: و التي تعمل على جذب المهاجرين إلى المدينة من الريف وكان هذا النوع من المدن الأمريكية مكان إقامة و جذب للأوربيين ثم الزنوج و لبورتوريكو، الذين عملوا على إيجاد التوافق بين ثقافتهم و انطباعاتهم الاجتماعية، و لقد أطلق على هذه التجمعات البشرية القرويون الحضريون.

ب - المناطق المتخلفة و التي تعتبر وكرا للمجرمين و مختلف الشرائح الاجتماعية التي رفضها المجتمع، و فقدت الأمل في العيش وسط المجتمع و التفاعل معه، و يطلق على هذه الأحياء اسم الأدخال الحضرية لأنها توحي بنوع من الكآبة و الوحشية و العدوان .[3]

أما **بيرجل** قسم الأحياء المتخلفة إلى ثلاث أقسام هي:

أ-**الحي المتخلف في الأصل:** مساحته تعتبر في الأصل متخلفة تتكون من مباني غير ملائمة، و هذا النوع لا يمكن معالجته بل لابد من هدمه.

---

[1] طيب سحنون . **المدينة الجزائرية وتحديات المستقبل**، مرجع سابق، ص64،65

[2] احمد بوذراع . **التطور الحضري والمناطق المتخلفة بالمدن**، مرجع سابق، ص157

[3] نفس مرجع . ص46،47

ب- الأحياءالخاصة: بالمهاجرين الذين يستوطنون في المدن

ج- أما النوع الأخير: هو الأحياء الأكثر كآبة يأوي إليها المتشردون والشاحذون و من ليس لهم أماكن يأوون إليها , و غالب ما يكون هذا المكان قديم و بالي.

-المبحث الثاني : التدهور البيئي:

إن نمو المدن بشكل كبير و ازدياد عدد البشر فيها، أخذت مشاكل بيئية في الظهور سبب غياب التخطيط العقلاني للمدن و توسعها، كان على حساب البيئة و الإنسان، إذ تم إتلاف الموارد الغابية ، تلوث الماء الصالح للشرب، تقسيم الأراضي و التربة، انبعاث الغازات السامة التي تفسد بشكل خطير الهواء الذي يستنشق،أيضا الازدحام و الضوضاء و غياب و نقص المساحات الخضراء...و في النتيجة النهائية تدهور إطارنا ألمعاشي.[1]

و سنحاول تناول هذا العنصر؛ التدهور البيئي بأنواعه من خلال هذه النقاط:

أولا : التلوث البيئي:

من خلال ما سبق نقو ل: أن التلوث يعد من أكبر المشاكل خطورة و التي خلفتها التنمية بكل أشكالها، و بزيادة عدد سكان المدن و نموها السريع، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة التلوث و يزداد استنزاف مصادر الطبيعية المختلفة، مما يحدث خللا في توازناتها البيئية حيث يظهر:

1- تلوث الهواء:

يشكل الهواء أحد العناصر الأساسية للحياة، و هو الذي تستهلكه بكثرة، إذ يتعرض لمصادر ثابتة من التلوث كعوادم السيارات و الأنشطة الصناعية و الزراعية، التي تدفع بموجات متتالية من غاز أول أكسيد الكربون والهيدروكربونات و أكاسيد النيتروجيني، التي تنتج من عمليات الاحتراق غير الكامل للوقود، الذي يتفاعل مع الأشعة فوق البنفسجية الآتية من الشمس، محدثة الضباب ألدخاني الذي يسبب أمراض خطيرة كتهيج الجهاز التنفسي، التهاب العيون، و الأنف و أمراض القلب[2]، كما تؤثر هذه الغازات في المعادن و تزيد من تأكسدها، كما تؤثر في مواد البناء.[3]

---

[1] لستر ليراون وآخرون. **بعاد التحدي السكاني سلسلة التحذير البيئي**. ت:احمد أمين الجمل، الجمعية المصرية للنشر،القاهرة، 2000، ص71

[2] حسن احمد شحاته . **لتلوث السلوكات الخاطئة وكيفية معالجتها**. ط1. مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر،2000 ،ص76

[3] نفس المرجع، ص82

نستطيع أن نقول أن التدفقات الهوائية في التجمعات الحضرية للبلاد، ترجع أساسا إلى حركة مرور السيارات، و بأقل قدر من الانبعاثات المنزلية و التدفقات الصناعية التي تصدر عن الوحدات الإنتاجية المتبعثرة داخل النسيج الحضري، أو ملوثات صادرة عن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق[1].

على نفس الصعيد تشكل مصانع الإسمنت الموزعة في بلادنا مصادر هامة للتلوث بالرقائق و كذا بغازات الاحتراق. مثلا: مصانع الإسمنت: برايس حميدو و صور الغزلان، مفتاح و الشلف و زهانة و بني صاف، و سعيدة، و حامة بوزيان و حجر السود و عين الكبيرة، و عين التوتة، و تبسة، تدفق سنويا 4569 طن من أكسيد الآزوت، 1200 طن من أكسيد الكربون، 464 طن من المركبات العضوية المتبخرة عبر الميثانية و 1020.000 طن من ديوكسيد الكبريت و بغرض التقليل من تدفقات الإسمنت الفج، جهزت كل مصانع الإسمنت بمنقصات (لإزالة الغبار)، غير أنها في أغلب الأحيان معطلة نتيجة مشاكل متعلقة سواء بالصيانة أو بالتحكم في ثابتات أساليب التشغيل[2].

2- الضوضاء (التلوث الصوتي):

هو عبارة عن وجود أصوات غير مرغوبة تسبب نوعا من الإزعاج للشخص العادي و قد لا يكون للضوضاء تأثير محددا ملحوظا ظاهريا، لكن استمرارها أو حدوثها بصورة متكررة تسبب توترا عصبيا نفسيا.[3]

والضجيج سهل الانتشار، و لا يمكن ضبط التلوث الذي يسببه كما يحصل في حالات تلوث الماء و الهواء، و يمكن القول أن كل إنسان يواجه في ظروف معينة حالة صمم مؤقتة ناتجة عن ضجيج مرتفع، و لا يلبث أن يعود طبيعيا بعد فترة، و لنا أن نذكر ما نشرته صحيفة لومند الفرنسية، من أن مدرسة ابتدائية قريبة من مطار أورلي الفرنسي أصيب تلاميذها بالصم، حتى دجاج تلك ا لناحية عن جنونه و نفث ريشه بسبب نزول و صعود الطائرات، و من التدابير العملية للحد من آثار التلوث بالضجيج، تخطيط مواقع النشاطات الإنسانية، كالسكن والعمل و تحديد مستويات الضجيج القصوى المسموح إحداثها من سيارات النقل و معدات البناء، و المصادر الأخرى لكي لا تتكاثر المضايقات و الأحزان و تتدهور صحة الإنسان و يتركز الغضب المكبوت وسط ظروف معينة متردية و سكن سيء[4].

---

[1] شريف رحماني . **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**. منشورات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة،2000 ، ص56

[2] شريف رحماني. نفس المرجع السابق، ص66

[3] علي قاسمي . **مفاهيم أساسية في البيئة**. (د، د، ن)،2002 ،ص28

[4] عبد القادر رزيق المخادمي . **التلوث البيئي مخاطر الحاضر والمستقبل**. ديوان المطبوعات الجامعية،2000،ص38،40

3- التلوث الناجم عن النفايات :

النفاية هي كل فضالة يتخلى عنها صاحبها لأنها عير صالحة للاستعمال، و هي أحد الملوثات التي تدمر البيئة و حياة الإنسان، و تقضي على الشكل الجمالي للمدينة من خلال ما يحدث يوميا من رمي القمامات، و الفضلات على الأرصفة و أمام المنازل و على مستوى المساحات الخضراء، على شكل خليط متباين من الحجارة و الرمال و الأخشاب و المعادن و الجلود و النفايات الصناعية[1].

حيث قدرت في الجزائر النفايات ا لمتولدة من الصناعة و الهياكل الإستشفائية و عن بعض المخابر سنة 1991 م ب :

- النفايات الصلبة : 588 مصدر.

- النفايات السائلة: 100 لتر

- النفايات الغازية: بعض حبابات الكريبتون.

و أما النفايات المنزلية، شكل آخر للنفايات قدرت كميتها المتولدة سنويا ب:

5.2 مليون طن، أي 10.5 مليون م 3 ، و إن الجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0.5 كلغ من النفايات الحضرية، و إن كبريات المدن مثل: العاصمة الجزائرية، يبلغ هذا الإنتاج 1.2 كلغ في اليوم[2].

هذه النفايات و إن اختلفت تسميتها، فهي توجد في مناطق تكون مأوى للكثير من الفئران و الجراثيم و الكلاب و القطط، التي تنقل الأمراض المعدنية التي تتسبب في كثير من الأحيان في الموت، كالحمى الصفراء و الطاعون...إلى جانب الرائحة الكريهة التي تنتج من تفاعل هذه النفايات مع أشعة الشمس[3].

4- التلوث المائي :

الماء يعتبر المصدر الثاني بعد الهواء ، فالإنسان يحتاج إليه نظيفا و إلا أصيب الإنسان عن طريقهن بكثير من الأمراض و الأضرار مثل: الكوليرا والتيفوئيد.....

---

[1] محمد السيد ارناؤوط . **التلوث البيئي وآثاره على صحة الإنسان**. ط1، أوراق شرقية،،1992 ص30

[2] شريف رحماني . **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، مرجع سابق، ص60

[3] سليمان لقرع .**البيئة وأخطار التلوث**. دار الهدى. عين مليلة، الجزائر،1992 ، ص30

يبدو أن حماية الماء من التلوث، لم تتبلور بعد في أذهان الناس الذين يلقون بفضلاتهم و مخلفاتهم بما فيها الفضلات الآدمية في المجاري المائية المجاورة، والتي تأخذ منها مياه الشرب و الغسيل، بعدما تذوب تلك المخلفات في مياه الأمطار و تجري مع الأنهار، أو عندما يراد التخلص منها أو بدفنها في التربة، أو حرقها داخل المناطق السكنية محدثة بذلك تلوث هوائي يتطاير بكميات كبيرة من غازات الكربون، و التي تلوث بدورها قطرات المطر المتساقطة، و تحمل عنها بعض الشوائب العالقة بالطبقات السفلى من الغلاف الجوي، و تحملها معها إلى سطح الأرض[1].

إلى جانب هذا فإن هذا المورد يعاني التبذير و الاستعمال غير العقلاني، و انعدامه في أحيان كثيرة في المدن، مع التزايد الكثير للتجمعات الحضرية، و ما يحتاج إليه من ماء في الصناعة و الشرب، كما حدث في الجزائر التي استهلكت المياه الكبيرة في صناعتها في مناطق أرزيو و سكيكدة و عنابة، و هذا ما أدى كتحصيل حاصل إلى تناقص معدل المياه المستهلكة يوميا للفرد، في المدن الجزائرية بحوالي 150 لتر سنة 1966 م، إلى 80 لتر سنة 1987 م. أما في المناطق المتخلفة و التي تعاني من سوء النظافة و التسيير، و مختلف التجهيزات الضرورية فحدث و لا حرج.[2]

ثانيا : الضعف الجمالي للمحيط الحضري:

بانعدام مظاهر الجمال في المدينة كتشوه المباني، و انتشار المناطق المتخلفة و غياب المساحات الخضراء و انعدامها أحيانا، و غياب التنظيم و التنسيق بين عناصر الموقع بالبيئة المحيطة بمدننا، يشكل ما يعرف بالتلوث البصري، الذي يضعف قدرة الإنسان عن الإدراك و يفسد الذوق و اعتياد القبح، و سنحاول تناول مظاهر هذا التلوث من خلال:

1-البناء الفوضوي:

"شهدت الجزائر أسوة بدول العالم الأخرى، نهضة علمية تقنية شملت كافة المجالات رافقها كثير من التغييرات الاجتماعية في أسلوب الحياة، و مطالب الأفراد، هذه النهضة حملت بين طياتها آثار جانبية كان لها تأثير مباشر على البيئة السكنية و البيئية العامة المحيطة بها. أهمها هجرة أهل الريف إلى المدينة سعيا وراء الرزق و بحثا عن مستوى معيشة أفضل نتج عن ذلك بطبيعة الحال التوسع العمراني لهذه المدن و

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي . **التلوث البيئي مخاطر الحاضر والمستقبل**، مرجع سابق، ص56

[2] حسين عبد الحميد رشوان . **المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري**. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (ب،ت)، ص28،31

ما حمله من مشاكل طبيعية و اجتماعية و اقتصادية. فسكن أهل الريف عند هجرتهم إلى المدن عبارة ع ن الأحياء الشعبية و المناطق الفقيرة ، و غالبا يتطلعون إلى مستوى أفضل من ذلك، حيث أنهم ينتمون إلى طبقة ذات مستوى معيشي منخفض و احتياجاتهم من السكن متواضعة، و سرعان ما تتحول هذه الأحياء إلى مناطق متخلفة ذات كثافة سكانية عالية، و مستوى صحي منخفض ، و تصبح هذه الأحياء محطات للجراثيم، و الذباب والعادات السيئة التي تساعد على انتشار الأمراض لا في الأحياء وحدها بل في المدينة بأسرها، فتتأثر صحة الإنسان بدنيا و نفسيا، و تقل قدراته على الإنتاج و إتقانه له، إلى جانب أنها أمكنة تشوه جمال المدينة و تناسقها.

و يشكل البناء الفوضوي الذي يعد هو الآخر عاملا مساعدا في تلوث البيئة، الذي يمتد امتدادا أخطبوطيا في ضواحي المدن، حيث تبنى المساكن و المصانع بعضها نحو بعض على أراضي غير مخططة، لا تخضع لأي إشراف أو توجيه فتتداخل استعمالات الأرض و تنشأ تجمعات سكنية متناثرة تشوه جمال الطبيعة خارج هذه المدن و غالبا ما ترفض المدن مد هذه التجمعات بالمرافق العامة لمخالفتها للاشتراطات الهندسية و الصحية. و لقد ترتب على هذا كله، أن اختفت من بعض المدن، الحدائق الخضراء و الميادين و المساحات المفتوحة، و ضاقت الشوارع بالمشاة و السيارات، و ازدحمت وسائل النقل بشكل رهيب".[1]

2- التشوه العمراني:

طفت هذه الظاهرة أو المشكلة في الجزائر حيث مست الكثير من المدن وحتى الكبرى منها حيث تتمثل هذه الظاهرة في تلك التعديلات غير قانونية التي يحدثها المواطنون على مساكنهم سواء كانت فردية أو جماعية مما أدى إلى الإخلال بالمظهر الجمالي للحي والمدينة بشكل عام، وتفشت هذه المظاهرة في العشريتين الأخيرتين نظرا لاحتياجات الأسرة المتزايدة وعجز الدولة على مواكبة العرض أدى بها إلى الانسحاب من قطاع السكن بصفة نسبية، حيث أن التشوهات لم تقتصر على السكنات فحسب بل تعدت إلى الاستيلاء على أراضي الغير والبناء عليها سواء كانت ملك للدولة أو العامة أو مساحات مشتركة بين مجموعة من السكان.

وتفيد آخر الإحصاءات لوزارة السكن والعمران لسنة 2008 بأنه مجموع قرابة 6 ملايين وحدة سكنية بمختلف أنواعها، نجد 22% منها هي سكنات غير مشغولة و40% سكنات غير قابلة للسكن كما تفتقد إلى معظم التجهيزات الضرورية و11% سكنات قصديرية و17% سكنات غير مكتملة و10% من السكنات الإجارية التابعة للديوان الوطني للترقية والتسيير العقاري، فهذه الأرقام تبين الوحدات السكنية التي تدخل

[1] عبد القادر رزيق المخادمي. **التلوث البيئي مخاطر الحاضر والمستقبل**، مرجع سابق، ص34،36

ضمن نطاق السكن القابل للتشوه فالسكنات غير مشغولة تكون أكثر عرضة لفقدان رونقها بحكم هجرانها وعدم شغلها ناهيك عن الأنواع المتبقية.

3- غياب المساحات الخضراء:

المساحات الخضراء هي تلك المساحات المزروعة بالبنايات و المخصصة لأغراض، كتنسيق البيئة و تجميلها و تحسين خواصها المعيشية أو لاستعمالها في أغراض الترويح على النفس، و الاستجمام و النقاهة و مزاولة الرياضة، أو للفصل بين المباني العالية ذات الكثافة السكانية الكبيرة، مثل المساكن الشعبية.لتوفير الضوء و الهواء النقي و كذلك لتهيئة متنفس للسكان عامة و للحماية من العوامل البيئية كالرياح و التيارات البحرية و العواصف و السيول، و التصحر الذي يؤثر على الإنسان و الحيوان و المحاصيل النباتية، بالإضافة إلى توفير الأمن على الطرق و منع حوادث المرور.[1]

و إن المتأمل اليوم في مدننا يلاحظ النقص الكبير لهذه المساحات الخضراء، إن لم نقل انعدامها، مما يؤدي إلى فساد الذوق و اعتياد القبح، و هذا أخطر أنواع التلوث، و هو ما يمكن أن يقضي على الآدمية نفسها يوما ما، مما يزيد مساحة العدوانية و السلوكات الحادة بين مجتمعاتنا، و خاصة بالمناطق العشوائية و الشعبية المكتظة بالسكان و بالمؤثرات البصرية السلبية عنها في المناطق المخططة، و إن كانت هي أيضا تنقصها المساحات الخضراء في كثير من الأحيان لتمتع المدن بالمؤثرات البصرية السلبية، أي القبيحة.[2]

فلقد عوضت المساحات الخضراء بالمساحات المبنية و المسطحات المبلطة بالخرسانة أو البلاط تارة أخرى و الإزفت تارة أخرى، لتنتشر غابات الإسمنت على أراضي خصبة و أحيانا على أراضي زراعية من أجل الربح العقار ي والتوسع المادي غير المخطط، ليشكل فيما بعد خطر على البيئة، من جراء هذا التطور العشوائي و الاستغلال الغير العقلاني للأراضي، متجاهلين قيمة الأراضي الزراعية و الدور الفعال الذي تؤديه المساحات الخضراء، و الوظائف الجمالية و المعمارية لها وسط المدينة.[3]

هذه المدن التي يحتويها التخطيط على وجود حدائق عامة و مساحات خضراء لخدمة الإنسان و الأحياء السكنية تفوق المجال الترفيهي بل تشكل عاما الوحدة، إذ أنها يمكن أن تربط و توحد بين العناصر المختلفة، المكونة للمنظر في التخطيط، فالمساحات الخضراء العامة و الخاصة و الشوارع و المباني يمكن

---

[1] علي قاسمي . **مفاهيم أساسية في البيئة**، مرجع سابق، ص 36

[2] زريبي نذيروآخرون . **المساحات الخضراء والتلوث البصري في المدن الجزائرية**. الملتقى الوطني للمناطق الصحراوية، معهد الهندسة المعمارية، بسكرة،21-20 نوفمبر2000 ،ص293،294

[3] زريبي نذيروآخرون . **المساحات الخضراء والتلوث البصري في المدن الجزائرية**.مرجع سابق، ص316

أن تتعاون مكونة شبكة خضراء تعمل عل ربط العناصر و امتصاص المعالم المتشعبة بالمدينة، إلى جانب المظهر الجمالي الغلاب الذي تظهره.[1]

[1] خلف حسن الدليمي . **التخطيط الحضري أسس ومفاهيم.** ط1. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002 ، ص241

خلاصة:

لقد حاولنا في هذا الفصل الكشف عن المشاكل الحضرية السلبية التي خلفتها السياسة الحضرية المنتهجة ومختلف العوامل المساعدة في انتشارها كالهجرة و النمو الديمغرافي و الصناعة..... فالمشكلتين اللتين تم التطرق إليهما في هذا الفصل نجدها متجمعة ومتفاعلة فيما بينها عند التطرق إليها على حدا هذا على المستوى النظري فكيف هو واقع هذه المشاكل في مدينة مستغانم باعتبارها احد كبريات المدن الجزائرية؟

خاتمة

من خلال ما تطرقنا إليه في الجانب النظري والميداني ،كان يجب علينا الوصول إلى جملة من النتائج تكون خلاصة بحثنا ،وقد إستخلصنا من خلال دراستنا هذه أن البلدية كهيئة تنفيذية لا تقوم بدورها الحقيقي الذي تنص عليه القوانين والتشريعات ،فهذا مخالفا للنظرية الوظيفية التي تؤكد بوجوب هذه الجماعات في تأدية مهامها ، فلو إستندت هذه الجماعات إلى آراء علماء الإجتماع حول ما تمليه الوظيفية ولو بجزء قليل في تحسين الصورة الجمالية للمدينة لكان لها ذلك ، بإعتبارها تشرف على الترقية الحضرية للمدينة ، بالإضافة إلى تطبيقها لقوانينها المشرعة في مجال التهيئة العمرانية والتخطيط الحضري .

وجراء مخالفتها لذلك ظهر العجز الكبير في عملية التسيير الحضري وإستغلال الإمكانيات لترقية الأوساط الحضرية ، كما توصلنا على أن هذا العجز يعود إلى تهميش المواطن من طرف البلدية وعدم وجود لغة التحاور الحضري ، مانتج عنه تصادم بين المواطن و الجماعات المحلية "البلدية " في تحقيق إحتياجاته الضرورية المتمثلة في المرافق والتجهيزات العامة .

قائمة المراجع

قائمة الكتب

1ـ ابتسام القرام .**المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري.**(دـ ط)، ، قصر الكتاب البليدة ، الجزائر 1995 .

2 ـ احسان محمد الحسن . **الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي** ،(د ـ ط) ،دار النشر بيروت ، 1982 .

3 ـ أحمد بو ذراع . **التطور الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن** ،مركز منشورات جامعة باتنة ، الجزائر 1997 .

4 ـ أحمد محيو . **اللامركزية والمركزية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1980.

5 ـ بشير تجاني .**التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2000 .

6 ـ جلال عبد الله .**السياسة والتعمير في الوطن العربي** ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، مطبعة الأطلس ، جامعة القاهرة ،1994 .

7ـ حبر الدبريز . **مجتمع المدينة في بلدان النامية ،دار النهضة العربية** ،القاهرة 1970 .

8 ـ حسن محمد شحاته . **التلوث السلوكات الخاطئة وكيفية معالجتها ، ط1**، مكتبة الدار العربية للكتاب ، مصر ،2000.

9ـ حسين عبد الحميد رشوان .**المدينة دراسة في علم الإجتماع الحضري** ،المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،(ب،ت).

10ـ خلف حسن الدليمي .**التخطيط الحضري أسس ومفاهيم** ،(ط1) ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ،2002 .

11ـ خلف وحيد حلمي حبيب . **تخطيط المدن الجديدة** ،دار الراتب ومكتبة المهندس ، القاهرة 1991.

12ـ سامية محمد جابر. **علم الإجتماع المعاصر** ،دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، (دـ ط)، 1989.

13ـ سعيد علي خطاب .**المناطق المتخلفة عمرانيا وتطورها ـ الإسكان العشوائي** ،دار الكتاب العلمية للنشر والتوزيع ،(د ـ ت)

14ـ سليم حداد . **المعجم النقدي لعلم الإجتماع** .(ط1)،ديوان المطبوعات الجامعية ، (د ـ ب)،2007.

15ـ سليمان لقرع . **البيئة وأخطار التلوث** ،دار الهدى ،عين مليلة ، الجزائر ،1992 .

16ـ اسماعين بوشامة .**النظام القانوني الجزائري للتوجيه العقاري** ،دراسة وصفية تحليلية دار حومة الجزائر .

17ـ شريف رحماني . **وضعية التراب الوطني ،استرجاع التراب الوطني** ،الجزائر غدا،ملفات التهيئة العمرانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر (دـ ت).

18ـ شريف رحماني . **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**،منشورات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ،2000 .

19ـ صالح فؤاد . **مبادئ القانون الإداري** ،(ط1) ،دار الكتاب ،لبنان ،1983 .

20ـ عبد الحميد دليمي . **الواقع والظواهر الحضرية** ،منشورات جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ،(دـ ت).

21ـ عبد القادر رزيق المخادمي . **التلوث البيئي مخاطر الحاضروالمستقبل** ،ديوان المطبوعات الجاعية ، 2000.

22ـ عبد الله أبو عياش . إسحاق يعقوب قطب ؛**الإتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية** وكالة المطبوعات ،الكويت ،1989.

23ـ علي السلمي . **سياسات واستراتيجيات الإدارة في الدول النامية** ،مكتبة الغريب ،القاهرة (دـ ت).

24ـ علي قاسمي . **مفاهيم أساسية في البيئة** ،(ب ـ د ـ ن)،2002 .

25ـ عمار بوحوش . محمد محمودالذنيبات ؛**مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** (ط3) ،(دـ د ـ ن)، الجزائر ،2001 .

26ـ عمار بوضياف . **الوجيزفي القانون الإداري** ، (ط2) ،جسور النشر والتوزيع ،الجزائر 2007 .

27ـ عمار عوابدي . **دروس في القانون الإداري الجزائري** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، 1974 .

28ـ لستر ليروان وآخرون .**أبعاد التحدي السكاني سلسلة التحذير البيئي** ،الجمعية المصرية للنشر ،القاهرة ،2000 .

29ـ محمد السيد أرناؤوط . **التلوث البيئي وآثاره على صحة الإنسان** ،(ط1)،أوراق شرقية 1992 .

30ـ محمد رفيق . **مدخل التسيير** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،(دـ ت).

31ـ محمد شفيق . **البحث العلمي :الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الإجتماعية**،(دـ د ـن) الإسكندرية ،1998 .

32ـ محمد عاطف غيث . **علم اجتماع التنظيم ـ التفسير والمشاكل** ،دار المعرفة ،الإسكندرية ،1967 .

33ـ . **علم الإجتماع الحضري مدخل نظري** ،دار المعر فة الجامعية ، (دـ ب)،1998 .

34ـ . **تطبيقات في علم الإجتماع** ،دار الكتب الجامعية ،الإسكندرية 1970 .

35ـ محمد علي محمد . **علم الإجتماع والمنهج العلمي ـ دراسة في طرائق البحث وأساليبه** دارالمعرفة الجامعية ،مصر ،1995 .

36ـ محي الدين صابر . **الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية** ؛(ط2) ،المكتبة العصرية للنشر والطباعة ،(دـ ب)،1988 .

37ـ مصطفى الخشاب . **علم الإجتماع الحضري** ،دار النهضة العربية ،(د ـ ب)،(دـ ت).

38ـ نايف عتريسي . **قواعد تخطيط المدن**،دار الراتب الجامعية ،بيروت (دـ ت).
39ـ محمد الغريب عبد الكريم . رئيس قسم الإجتماع ؛**السوسيولوجيا الوظيفية. (ط1)** ،دراسات نقدية تحليلية في نظرية علم الإجتماع الغربي ،كلية الآداب ،جامعة آسيوط ،1988.

قائمة القواميس والمعاجم :

40ـ إبراهيم مذكور . **معجم العلوم الإجتماعية** ،الهيئة العامة للكتاب ،مصر ،1975 .
41 ـ إبن منظور . **لسان عرب المحيط** ،المجلد الثاني (د-ط) ، دار لسان العرب ،بيروت ، 1998 .
42ـ أحمد زكي بدوي . **المعجم العربي الميسر للمدرسة الجامعية** ،(ط2) ،دار الكاتب المصري ،القاهرة ،1999 .
43ـ الشيخ عبد الله البستاني . **البستان لمعجم لغوي مطول ،(ط2)**،مكتبة لبنان ،بيروت ، 1992 .
44ـ ريمون بودون و فابوريك . **المعجم النقدي في علم الإجتماع ،سليم حداد**،(ط1) ،ديوان المطبوعات الجامعية ، 1986 .
45ـ فريديك معتوق . **معجم العلوم الإجتماعية ،أكاديميا** ،(د ـ ط)ـ، بيروت، (د ـ ت)

قائمة المجلات والملتقيات والمنشورات والرسائل الجامعية :

46ـ الجريدة الرسمية لسنة 1990،العدد 15 ،الجزائر .
47ـ جمعة محمود الزيفي . **دورالمواطن والبلدية في خدمة البلدية (مؤتمرالبلديات)** ،المملكة العربية السعودية ،1984 .
48ـزريبي نذير(وآخرون) . **المساحات الخضراء والتلوث البصري في المدن الجزائرية** ،(الملتقى الوطني للمناطق الصحراوية)، معهد الهندسة المعمارية ،بسكرة ،20ـ21 نوفمبر 2000 .
49 ـ الصغير بعلي . **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية** ،المركز الجامعي العربي التبسي ،الجزائر ،2007 .
50 ـ طيب سحنون المدينة . **المدينة الجزائرية وتحديات المستقبل**،(الملتقى الوطني لتنمية المناطق الصحراوية)، معهد الهندسة المعمارية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،20 ـ21 نوفمبر 1990 .
51 ـ قانون البلدية 90 ـ08 المؤرخ في 7 أفريل 1990 .

52 ـ محمد أمير (وآخرون) . **التواصل ـ مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية** ،جامعة باجي مختار ،عنابة ،2000 .
53 ـ محمد بو خلوف . **التوطين الصناعي وآثاره العمرانية** ،دراسة سوسيولوجية لأطراف مدينة الجزائر ، أطروحة دكتورة دولة في علم الإجتماع الحضري ،غير منشورة ،جامعة الجزائر ،1995 .
54 ـ محمد حنفي . **(هل يمكن إعتبار الجماعات المحلية أدوات تنموية ؟)**،الحوار المتمدن ،العدد 1462 ،15 /02 /2006 .
55 ـ المديرية العامة للتكوين والإصلاح الإداري . **مرشد الجماعات المحلية .(ط1)**، (د ـ ن)،(د ـ ب)، (د ـ ت) .

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

56 – FRONCOIS .G. ZEGLE . DICTIONNAIRE DE SCIENCES HUMMAINS ,ANTHROOPOLOGIE ,SOCIOLOGIE,IMMPRIME EN FRANCE , 1997 .
57– LAHCENE SERIAK . L’ORGANISZATION ET FONCTIONNEMENT DE COMMUNE ,1998 .

الملاحق